Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

THE WORLD BANK
IBRD • IDA | WORLD BANK GROUP

للاستخدام الرسمي فقط

تقرير رقم: PADHP00062

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

وثيقة التقييم المسبق للبرنامج
بشأن
قرض مقترح

بمبلغ 221 مليون دولار

والمنحة المقترحة

بمبلغ 5 ملايين دولار

من شراكة التعلم المبكر

إلى

المملكة الأردنية الهاشمية

من أجل

عملية تعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة في الأردن
(P180508)

5 مارس، 2024

الحماية الاجتماعية والوظائف
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تخضع هذه الوثيقة لقيود التوزيع الحصري، ولا يجوز لمن يتلقاها استخدامها إلا في إطار القيام بواجباته الرسمية. ولا يجوز بخلاف ذلك الكشف عن مضمونها إلا بإذن من البنك الدولي.

أسعار العملة والقيمة المعادلة لها

(سعر الصرف الساري في {31 يناير/كانون الثاني 2024})

دينار أردني	وحدة العملة =
1 دولار أمريكي	0.709 دينار أردني =

السنة المالية
1 يناير – 31 ديسمبر

فريد بلحاج — نائب الرئيس لشؤون منطقة:

فادية محمد سعادة — المدير الإقليمي:

جان كريستوف كاريه — المدير القُطري | المدير الإقليمي (في مصر، دائرة المغرب العربي، دائرة المشرق العربي) | المدير والممثل المقيم للبنك الدولي (الضفة الغربية وقطاع غزة):

كريستوبال ريداو كانو — الحد الأدنى لعنصر المنحة:

خالد أحمد علي محي الدين، وجونا ماريا لوندفال، وكومال ماهيندرا — رئيس فريق العمل:

الأسماء والمصطلحات

ديوان المحاسبة

النقل السريع بالحافلات

إدارة مراقبة الشركات

الدوائر التلفزيونية المغلقة

إطار الشراكة القطرية

منظمة مجتمع مدني

المؤشر المرتبط بالصرف | مؤشر مرتبط بالصرف

النتيجة المرتبطة بالصرف

إدارة الإحصاء | دائرة الإحصاءات العامة

الجوانب البيئية والاجتماعية | بيئي واجتماعي

رؤية التحديث الاقتصادي

المعايير البيئية والاجتماعية

تقييم النظم الاجتماعية والبيئية

مشاركة الإناث في الأيدي العاملة | مساهمة المرأة في قوة العمل

الإدارة المالية | التدبير المالي (المغرب)

تقييم الأنظمة الاستئمانية

الإدارة العامة للميزانية

العنف ضد المرأة

غازات الدفيئة

آلية التظلم

الحكومة الأردنية

المشتريات العامة الخضراء

دائرة معالجة المظالم

تقرير مالي مرحلي

اللجنة الوزارية لتمكين المرأة

تمويل المشروعات الاستثمارية

تكنولوجيا المعلومات

جهة تحقق مستقلة

هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة

نظام المشتريات الإلكترونية في الأردن

مركز الملك عبد الله الثاني للتميز

المؤشر الرئيسي للأداء | مؤشر رئيسي للأداء

هيئة تنظيم النقل البري

الرصد والتقييم | المتابعة والتقييم

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

صندوق المساواة بين الجنسين في المشرق

وزارة الصناعة والتجارة والتموين

وزارة العمل

وزارة التخطيط والتعاون الدولي

وزارة التنمية الاجتماعية
المجلس الوطني لشؤون الأسرة
مديرية السياسات الوطنية
المواءمة مع اتفاق باريس
خطة عمل البرنامج
لجنة الشكاوى المتعلقة بالمشتريات
الهدف الإنمائي للبرنامج
الإنفاق العام والمساءلة المالية
الإدارة المالية العامة
تمويل البرنامج الموجه للنتائج
وحدة إدارة المشروع | وحدة إدارة المشاريع
دليل عمليات البرنامج
خطة المشتريات | خطة الشراء
استراتيجية مشتريات المشروع من أجل التنمية
مجال النتائج
إطار النتائج
الدراسة التشخيصية المنهجية
الاستغلال والإيذاء الجنسيان/التحرش الجنسي
منشآت أعمال صغيرة ومتوسطة | مؤسسات أعمال صغيرة ومتوسطة
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
التتبع المنهجي لتبادل المعلومات في مجال المشتريات
المساعدة الفنية
حساب الخزانة الموحد
نظرية التغيير
البنك الدولي
تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون

جدول المحتويات

صحيفة البيانات 2

أولا. السياق الإستراتيجي 8

أ. السياق القطري 8

ب. السياق القطاعي (أو متعدد القطاعات) والمؤسسي 8

ج. العلاقة بإطار **الشراكة القطرية** ومبررات استخدام أداة التمويل 9

ب. **وصف البرنامج** 11

أ. برنامج حكومي 11

ب. نطاق البرنامج 11

ب. نظرية التغيير 14

د. الأهداف الإنمائية للبرنامج ومؤشرات النتائج على مستوى الأهداف الإنمائية للمشروع 15

ه. المؤشرات المرتبطة بالصرف وبروتوكولات التحقق 16

ج. **تنفيذ البرنامج** 17

أ. الترتيبات المؤسسية والتنفيذية 17

ب. رصد النتائج وتقييمها 18

ج. ترتيبات الصرف 19

د. بناء القدرات 19

د. **ملخص التقييم** 20

أ. الجوانب الفنية (بما في ذلك التقييم الاقتصادي للبرنامج) 20

ب. الجوانب المالية والتعاقدية 23

ج. الجوانب البيئية والاجتماعية 25

د. المتطلبات المؤسسية 26

ه. المخاطر 28

الملحق 1. مصفوفة إطار النتائج 30

الملحق 2. (ملخص) التقييم الفني 45

الملحق 3. (ملخص) تقييم الأنظمة الائتمانية 51

الملحق 4. ملخص تقييم النظم البيئية والاجتماعية 58

الملحق 5. خطة عمل البرنامج 61

الملحق 6. خطة مساندة التنفيذ 64

الملحق 7. مكون تمويل المشروعات الاستثمارية 66

صحيفة البيانات

معلومات أساسية

اسم العملية	المستفيدون من المشروع
تعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة في الأردن	الأردن

تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية (مكون تمويل المشروعات الاستثمارية)	هل تتضمن هذه العملية مكونا لتمويل المشروعات الاستثمارية؟	أداة التمويل	معرف العملية
المعتدل	نعم	أداة تمويل البرنامج الموجه للنتائج	P180508

أساليب التمويل والتنفيذ

[ ] دولة (دول) هشة	[ ] نهج برامجي متعدد المراحل
[ ] وضع هش داخل بلد غير هش	[ ] مكون الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة
[ ] نزاع	[ ] دولة (دول) صغيرة
[ ] الاستجابة للكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان	[ ] الترتيبات البديلة للمشتريات
	[ ] الدعم العملي الموسع للتنفيذ

التاريخ المتوقع للإقفال	التاريخ المتوقع للموافقة على المشروع
30 يونيو حزيران 2028	26 مارس آذار 2024
	التعاون بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية
	لا

الهدف الإنمائي المقترح للبرنامج

معالجة القيود التي تواجهها المرأة في دخول القوى العاملة والبقاء فيها فيما يتعلق بظروف العمل، والشمول المالي، والانتقالات، ورعاية الأطفال.

المنظمات

المملكة الأردنية الهاشمية	المقترض:
وزارة التخطيط والتعاون الدولي	هيئة مسؤولة عن إدارة التنفيذ:
ماهر عبد الرحيم	الاتصال:
مدير شعبة البنك الدولي	سند ملكية:
009627966559019	رقم الهاتف:
maher.abdulrahim@mop.gov.jo	البريد الإلكتروني:
وزارة التنمية الاجتماعية	هيئة مسؤولة عن إدارة التنفيذ:
سامية الصمادي	الاتصال:
أخصائي شؤون المساواة بين الجنسين	سند ملكية:
962797625174	رقم الهاتف:
samiasmadi@outlook.com	البريد الإلكتروني:

التكلفة والتمويل (بملايين الدولارات)

تعظيم تمويل التنمية

نعم	**هل هذا مشروع داعم لتعظيم تمويل التنمية؟**
لا	**هل هذا المشروع داعم لرأس المال الخاص؟**

ملخص

320.00	**تكلفة البرنامج الحكومي**
226.00	**إجمالي تكلفة التشغيل**
216.45	إجمالي تكلفة البرنامج
9.00	مكون تمويل المشروعات الاستثمارية
0.55	التكاليف الأخرى (الرسم المقدم، البنك الدولي للإنشاء والتعمير)
226.00	**إجمالي التمويل**
0.00	**فجوة تمويل | فجوة تمويلية**

التمويل (بملايين الدولارات)

التمويل المقدم من مجموعة البنك الدولي

221.00	البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)

التمويل من خارج مجموعة البنك الدولي

الصناديق الاستئمانية	5.00
شراكة التعلم المبكر	5.00

المبالغ المتوقع صرفها (بملايين الدولارات)

السنة المالية للبنك الدولي	2024	2025	2026	2027	2028
سنوي	30.00	40.00	46.00	60.00	50.00
التراكمي	30.00	70.00	116.00	176.00	226.00

مجال (مجالات) الممارسة

مجالات الممارسات المساهمة

الفقر والإنصاف; التمويل والقدرة التنافسية والابتكار؛ النقل; الاستدامة الاجتماعية والاحتواء

مجال الممارسة (الرئيسي)

الحماية الاجتماعية والوظائف

مناخ

الفحص لتحديد مخاطر تغير المناخ والكوارث

نعم، لقد تم فحصه ومناقشة النتائج في وثيقة العملية

الأداة المنهجية لتصنيف مخاطر العمليات (SORT)

التقدير | ترتيب | مرتبة | تصنيف	فئة المخاطر
ل متوسطة	1. الجوانب السياسية والحوكمة
ل كبير	2. الاقتصاد الكلي
ل متوسطة	3. الاستراتيجيات والسياسات القطاعية
ل متوسطة	4. التصميم الفني للمشروع أو البرنامج
ل كبير	5. القدرات المؤسسية للتنفيذ والاستدامة
ل متوسطة	6. الجوانب المالية والتعاقدية
ل متوسطة	7. الجوانب البيئية والاجتماعية
ل متوسطة	8. أصحاب المصلحة
ل متوسطة	9. عامة

التقيُّد بالسياسات

السياسات

هل يحيد هذا المشروع عن إطار الشراكة الإستراتيجية من حيث المضمون أو أي جوانب أخرى مهمة؟

[ ] نعم [✓] لا

هل يتطلب هذا المشروع أي استثناءات من سياسات البنك؟

[ ] نعم [✓] لا

تشغيل؟	السياسات القانونية الخاصة بالعمليات
لا	منشور سياسة العمليات (7.50 OP) بشأن المشروعات المقامة على مجاري المياه الدولية
لا	منشور سياسة العمليات (7.60 OP) بشأن المشروعات المقامة في منطقة متنازع عليها

الجوانب البيئية والاجتماعية | بيئي واجتماعي

ملاءمة المعايير البيئية والاجتماعية بالنظر إلى سياقها وقت التقييم المسبق

اهميه	المعايير البيئية والاجتماعية
ذات الصله	المعيار البيئي والاجتماعي 1: تقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والآثار المترتبة عليها
ذات الصله	المعيار البيئي والاجتماعي 10: مشاركة أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات
ذات الصله	المعيار البيئي والاجتماعي 2: العمالة وظروف العمل
ذات الصله	المعيار البيئي والاجتماعي 3: الكفاءة في استخدام الموارد ومنع التلوث وإدارته
ذات الصله	المعيار البيئي والاجتماعي 4: الصحة والسلامة المجتمعية
غير ملائم حاليا	المعيار البيئي والاجتماعي 5: الاستحواذ على الأراضي والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين القسرية
غير ملائم حاليا	المعيار البيئي والاجتماعي 6: حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية
غير ملائم حاليا	المعيار البيئي والاجتماعي 7: الشعوب الأصلية/المجتمعات المحلية التقليدية المحرومة في أفريقيا جنوب الصحراء
غير ملائم حاليا	المعيار البيئي والاجتماعي 8: التراث الثقافي
غير ملائم حاليا	المعيار البيئي والاجتماعي 9: الوسطاء الماليون

ملاحظة: للحصول على مزيد من المعلومات عن تحري البنك الدولي للعناية الواجبة في تقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمشروع، يرجى الرجوع إلى موجز المراجعة البيئية والاجتماعية لمرحلة التقييم المسبق للمشروع.

قانوني

أحكام قانونية إلزامية | تعهّدات قانونية

الأقسام والوصف

وكيل تقديم المنحة - الجدول 2 - القسم 1 - ألف - 3 - (أ) التعيين أو التعيين في موعد لا يتجاوز ثلاثة (3) أشهر من تاريخ السريان، أو أي تاريخ لاحق يتفق عليه مع البنك، والاحتفاظ في جميع الأوقات أثناء تنفيذ البرنامج بمسؤول متابعة وتقييم وموظف مشتريات ومسؤول بيئي واجتماعي، على أن يتمتع كل منهم باختصاصات ومؤهلات وخبرات مرضية للبنك.
GA- الجدول 2- القسم 3-A-I- (ب) لتنفيذ الجزء 3 من المشروع، الإبقاء على وحدة توسيع رعاية الطفل في وزارة التنمية الاجتماعية طوال مدة تنفيذ المشروع، ويجب أن يقوم في موعد لا يتجاوز ستة (6) أشهر من تاريخ النفاذ، أو في تاريخ لاحق يوافق عليه البنك، بتعيين رئيس المشروع، ومسؤول الإدارة المالية، موظف للمنح وموظف فني وموظف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويتمتع كل منهم باختصاصات وصلاحيات وتكوين وموارد مرضية للبنك.
GA - الجدول 2 - القسم D-I- 1 (ب) الإدارة والتنسيق، والمتابعة والتقييم، والإدارة المالية، وإجراءات المشتريات والمحاسبة، والمعايير البيئية والاجتماعية، وتدابير الحد من الاحتيال والفساد في المشروع، بما في ذلك الامتثال لخطة الالتزام البيئي والاجتماعي وإرشادات مكافحة الفساد؛ يتم اعتماده في موعد لا يتجاوز ثلاثة (3) أشهر من تاريخ النفاذ، أو أي تاريخ لاحق يوافق عليه البنك.
FA - الجدول 2 - القسم 1 - A.1. (أ) (2)- يقوم المقترض، من خلال وحدة إدارة المشروع، بتعيين أو تعيين، حسب مقتضى الحال، في موعد لا يتجاوز ثلاثة (3) أشهر من تاريخ النفاذ أو أي تاريخ لاحق يتفق عليه مع البنك، والاحتفاظ بهم طوال مدة تنفيذ البرنامج، بمسؤول رصد وتقييم وموظف مشتريات ومسؤول لشؤون البيئة والشؤون الاجتماعية. ولكل منها اختصاصات ومؤهلات وخبرات مرضية للبنك.
FA - الجدول 2 - القسم 1 - ب.1. (ب) لتنفيذ الجزء 2 من المشروع، إنشاء وحدة توسعة في رعاية الطفل، ثم الإبقاء عليها داخل وزارة التنمية الاجتماعية طوال مدة تنفيذ المشروع، وتعيين أو تعيين قائد للمشروع، حسب مقتضى الحال، في موعد لا يتجاوز ستة (6) أشهر من تاريخ النفاذ، أو في تاريخ لاحق يتفق عليه مع البنك، مسؤول إدارة مالية، وموظف منح، وموظف فني، وموظف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويتمتع كل منهم باختصاصات وصلاحيات وتكوين وموارد مرضية للبنك الدولي.
FA - الجدول 2 - القسم الأول - ج. 1. (ب) الإدارة والتنسيق، والرصد والتقييم، والإدارة المالية، وإجراءات المشتريات والمحاسبة، والمعايير البيئية والاجتماعية، وتدابير الحد من الاحتيال والفساد للمشروع، بما في ذلك الامتثال لخطة الالتزام البيئي والاجتماعي و ACGs؛ يتم اعتماده في موعد لا يتجاوز ثلاثة (3) أشهر من تاريخ النفاذ، أو أي تاريخ لاحق يوافق عليه البنك.

شروط

مصدر التمويل	وصف	اقتباس	نوع
البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية	(أ) استعان المقترض أو عين، حسب مقتضى الحال، الموظفين الأساسيين لوحدة إدارة المشروع، وهم رئيس فريق التنسيق والمسؤول الفني؛ وفقا للاختصاصات والمؤهلات المقبولة للبنك؛ (ب) اعتمد المقترض خطة مشاركة أصحاب المصلحة وأفصح عنها، وفقا لخطة الالتزام البيئي والاجتماعي وبشكل ومضمون مرضيين للبنك؛ (ج) تم تحرير اتفاقية منحة البرنامج الطارئ للنازحين وتسليمها، واستوفيت جميع الشروط التي تسبق سريانها أو حق المستفيد في الانسحاب بموجبها (بخلاف نفاذ هذه الاتفاقية).	المادة الرابعة - 4.01	فعالي
الصناديق الاستئمانية	(أ) اعتماد البلد المستفيد خطة مشاركة أصحاب المصلحة والإفصاح عنها، وفقا لخطة الالتزام البيئي والاجتماعي وبشكل ومضمون مرضيين للبنك؛ (ب) أن	المادة الرابعة - 4.01	فعالي

	تحرير وتسليم هذه الاتفاقية نيابة عن الجهة المتلقية قد تمت إجازته أو التصديق عليه حسب الأصول بموجب جميع الإجراءات الحكومية اللازمة؛ (ج) أن اتفاقية القرض قد تم تحريرها وتسليمها وتم الوفاء بجميع الشروط التي تسبق نفاذها أو بحق الجهة المتلقية في السحب بموجبها (خلاف نفاذ هذه الاتفاقية).		
الصناديق الاستئمانية	على الرغم من أحكام الجزء (أ) من اتفاقية المنحة، لا يجوز سحب أي أموال من قبل: (أ) مقابل مدفوعات تمت قبل تاريخ التوقيع؛ أو (ب) للمدفوعات في إطار الفئة (1)، ما لم وإلى أن يقوم البلد المستفيد بإعداد واعتماد دليل المنح، وذلك شكلا ومضمونا مرضيين للبنك.	الجدول 2 - القسم رابعا - ب.1	دفع / مدفوعات حصيلة القرض | صرف الأموال
البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية	1. على الرغم من أحكام الجزء "ألف" من اتفاقية التمويل، لا يجوز سحب أي مبلغ ل: (أ) على أساس النتائج المرتبطة بالصرف التي تحققت قبل تاريخ التوقيع، باستثناء أنه يجوز إجراء عمليات سحب تصل إلى مبلغ إجمالي لا يتجاوز عشرة ملايين دولار (10 ملايين دولار أمريكي) على أساس النتائج المرتبطة بالصرف التي تحققت قبل هذا التاريخ ولكن في 19 ديسمبر أو بعده، 2023; و/أو (ب) بالنسبة لأي نتيجة مرتبطة بالصرف في إطار الفئات من (1) إلى (4)، إلى أن يقدم المقترض أدلة مرضية للبنك على أن النتيجة المذكورة قد تحققت وفقا للجدول الوارد في القسم الرابع من الاتفاقية.	القسم الرابع باء.	دفع / مدفوعات حصيلة القرض | صرف الأموال

أولا. السياق الإستراتيجي

أ. السياق القطري

1. **هيمنت الأزمات الإقليمية والعالمية على المشهد الاجتماعي والسياسي للأردن خلال العقدين الماضيين. تأثر الأردن بشدة بسلسلة من الصدمات في العقدين الماضيين، بما في ذلك انهيار أسعار النفط في منتصف العقد الأول من القرن الحالي، والربيع العربي، والصراع السوري وما صاحبه من أزمة لاجئين، وجائحة كورونا، وتداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا، ومؤخرا الصراع الحالي في الشرق الأوسط. وفي مواجهة الصدمات الخارجية المقترنة بالقيود المحلية على الاستثمار وتنمية الصادرات، لم تتمكن البلاد من الخروج من مستوى النمو المنخفض البالغ 2.2٪ في المتوسط خلال العقد الماضي (2012-2022).** لم يواكب خلق الوظائف في القطاع الخاص تضاعف عدد سكان الأردن على مدى العقدين الماضيين، ولا يوجد ما يكفي من الوظائف عالية الإنتاجية. هناك حواجز هيكلية تعوق نمو الوظائف والمشاركة العامة في القوى العاملة. وهناك قيود إضافية تؤثر على النساء أكثر من غيرهن، منها على سبيل المثال لا الحصر الافتقار إلى بيئة عمل ملائمة، والافتقار إلى وسائل النقل الآمنة، والخوف من التحرش الجنسي، ومحدودية خدمات رعاية الأطفال، وانخفاض الشمول المالي، والفجوة في الأجور بين الجنسين. ويلزم بذل سلسلة من الجهود لخلق وظائف أكثر وأفضل، بما في ذلك دعم وتسهيل تشغيل النساء كأولوية قصوى (الدراسة التشخيصية المنهجية 2023).

2. **وتعد مشاركة المرأة الأردنية في سوق العمل من بين أدنى المعدلات في العالم، إذ بلغت 13.5٪ في الربع الثالث من عام 2023، مقابل 52.7٪ للرجال.** وحتى الربع الثالث من عام 2023، بلغت نسبة العاطلات من الإناث بين القوى العاملة 31.7٪، مقابل 19.8٪ من الذكور في قوة العمل (دائرة الإحصاءات العامة). ومن بين النساء الأردنيات في سن العمل، يعمل 47.7٪ منهن في القطاع العام (بيانات مسح القوى العاملة 2022، دائرة الإحصاءات العامة). وأثرت جائحة كورونا على مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في الأردن، حيث انخفضت مشاركة المرأة في القوى العاملة من 17.3٪ في عام 2017 إلى 14.2٪ في عام 2020 ثم إلى 13.9٪ في عام 2022، وصاحبته زيادة في معدلات البطالة (الدراسة التشخيصية المنهجية لعام 2023).

3. **وتدرك الحكومة الأردنية إمكانية مساهمة زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة في أجندة النمو الاقتصادي الشاملة. حددت رؤية التحديث الاقتصادي هدفا طموحا يتمثل في زيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة إلى 28٪ بحلول عام 2033.** وترتكز رؤية التحديث الاقتصادي على ركيزتين استراتيجيتين: (1) النمو الاقتصادي، و(2) جودة الحياة، مدعومة بالاستدامة. ويتمثل أحد الأهداف المندرجة تحت ركيزة النمو الاقتصادي في مضاعفة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، وتقترن هذه الرؤية بإستراتيجية تراعي المساواة بين الجنسين وتحدد سلسلة من المبادرات للمساعدة في تحقيق هذا الهدف المحدد. علاوة على ذلك، تحدد رؤية التحديث الاقتصادي الحاجة إلى تحسين وضع البلاد على المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين ومؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون.

4. **يساند البرنامج المقترح تنفيذ الإصلاحات الحكومية والأولويات التي تسهم في زيادة النشاط الاقتصادي للمرأة.** وتتوقع الحكومة الأردنية أن تسهم في تحسين البيئة القانونية وأماكن العمل والاجتماعية الملائمة لعمل المرأة، وفي الوقت نفسه معالجة القيود الرئيسية التي تواجهها المرأة في دخول القوى العاملة والبقاء فيها.

ب. السياق القطاعي (أو متعدد القطاعات) والمؤسسي

5. **تواجه النساء في الأردن تحديات كبيرة تؤثر على مشاركتهن في سوق العمل.** فالنساء في الأردن يحصلن على تعليم جيد على نحو متزايد، وحوالي نصف الشابات حاصلات على أكثر من التعليم الثانوي. ومع ذلك ، في هذه المجموعة ، 41 في المئة لم يعملوا. أما النصف الآخر فهو حاصل على تعليم أقل من التعليم الثانوي ومعظمهن (92 في المائة) خارج سوق العمل.[1] وهناك قيود قانونية على عمل المرأة والقدرة على تنفيذ الإصلاحات الحالية محدودة: سجل الأردن 46.9 (من 100) في مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2022 (البنك الدولي 2023). وفي مسح استقصائي للنساء العاملات في الأردن، أفاد ان واحدة من كل خمس نساء تعرضت للعنف أو التحرش في مكان العمل، في حين أن اثنتين من كل خمس نساء تعرضتا لذلك في طريقهما إلى العمل ومنه.[2] وسيكون من الضروري لتحسين ظروف مكان العمل ضمان تنفيذ الإصلاحات الأخيرة المتعلقة بالتحرش الجنسي وترتيبات العمل المرنة. وبالإضافة إلى البيئة القانونية الرسمية، تؤيد الأعراف والاتجاهات الاجتماعية فكرة أن الرجال هم العائل الرئيسي للرزق وأن النساء هن القائمات على الرعاية، حيث يرى أكثر من 80٪ من الرجال والنساء على حد سواء أنه عندما تكون الوظائف شحيحة، يجب أن يكون الرجال أحق بالحصول على وظيفة من النساء (مسح القيمة العالمية 2018).

6. **وتواجه النساء قيودا محددة إلى حد أكبر من الرجال تتعلق بالحصول على رعاية جيدة للأطفال، ووسائل النقل العام الآمنة، والشمول المالي، وريادة الأعمال.**[3] وهذه القيود أكبر بالنسبة للنساء من الأسر الفقيرة، مما يحد من مشاركتها في القوى العاملة. وتتخلف النساء عن الرجال في المؤشرات الرئيسية المتعلقة بريادة الأعمال، مثل نسبة الشركات التي تقودها النساء وإمكانية الحصول على الخدمات المالية وغير المالية. فعلى سبيل المثال، بلغ معدل امتلاك النساء لحسابات في عام 2022 31.0٪ مقابل 53.1٪ للرجال، وهي فجوة قدرها 22.1٪. وفي عام 2022، قامت 27.4٪ من النساء بسداد مدفوعات

[1] الحسابات مستندة إلى بيانات دائرة الإحصاءات لعام 2022.

[2] أكشن إيد. 2019. *قصور العدالة للنساء في الأردن: دراسة حالة عن العنف والتحرش في مكان العمل*. لندن: أكشن إيد.

[3] ريديلي، لنو، وبويتراغو هيرناندیز، وإسماعيل. 2023. *التقرير الرئيسي عن حالة المرأة في بلدان المشرق: من يهتم؟ - أعمال الرعاية ونواتج سوق عمل المرأة في العراق والأردن ولبنان*. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي. لوغو، مولر، وواي بوي. 2020. مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في العراق والأردن ولبنان. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي.

رقمية أو تلقينها، وهو ما يقل كثيرا عن المعدل البالغ 50.2٪ بالنسبة للرجال.[4] ويمنع الافتقار إلى وسائل النقل العام الميسورة التكلفة والآمنة والموفرة للوقت والموثوقة العديد من النساء في الأردن من البحث عن عمل. ووجدت دراسة حديثة للبنك الدولي أن 60٪ من النساء غير العاملات يعتبرن التنقل عائقا رئيسيا أمام العمل في عمان، وقدرت أن تحسنا بنسبة 5 نقاط مئوية في سلامة وسائل النقل العام من شأنه أن يزيد مشاركة الإناث في القوى العاملة بنسبة 4.7 نقطة مئوية بين النساء في سن العمل.[5]كما أشار تقرير المناخ والتنمية الخاص بالأردن إلى أهمية إصلاحات النقل للعمل المناخي وتحسين فرص العمل (البنك الدولي 2022). يبلغ النشاط الاقتصادي للمرأة ذروته في سن 26 عاما في الأردن، حيث يعد الزواج والإنجاب من الأوقات الرئيسية التي تقرر فيها المرأة المغادرة (أو البقاء) في سوق العمل. واعتبر المشاركون في مسح للبارومتر العربي في الأردن أن رعاية الأطفال هي العائق الرئيسي أمام دخول النساء سوق العمل.[6] وهناك طلب غير مستغل على دور الحضانة، حيث أن 2.3٪ من الأطفال دون سن الخامسة ملتحقون بدور رعاية الأطفال الرسمية، وأعربت معظم الأمهات اللاتي لديهن أطفال صغار عن استعدادهن للعمل إذا توفرت خدمات رعاية الأطفال. وتشير التقديرات إلى أن مشاركة الإناث في الأيدي العاملة يمكن أن تزيد بمقدار 2.5 نقطة مئوية إذا تم تقديم خدمات رعاية الأطفال مقابل أجر، و7.3 ٪ إذا قدمت مجانا (ريديلي وآخرون 2023).

7. **وللتصدي لسلسلة التحديات التي تسهم في انخفاض مشاركة الإناث في القوى العاملة، حددت الحكومة الأردنية الحاجة إلى نهج متعدد القطاعات يراعي المساواة بين الجنسين ويطلق مبادرات مصممة خصيصا تستهدف النساء.** وتحدد الإستراتيجية المعنية بالمساواة بين الجنسين في إطار رؤية التحديث الاقتصادي، التي أطلقت في ديسمبر/كانون الأول 2022، المبادرات ذات الأولوية لتحقيق هدف مشاركة الإناث في القوى العاملة، وفي أغسطس/آب 2023، أطلقت الحكومة الأردنية دراسة مفصلة لاستراتيجية تمكين المرأة (Engendered Strategy) تتناول بمزيد من التفصيل جوانب التنفيذ التي تركز على سن الإصلاحات، وتسهيل ريادة الأعمال، وتحديد الأهداف حسب القطاعات. تتخذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن 2020-2025 نهجا قائما على الحقوق لتقييم وتحديد أولويات وضع المرأة والمساواة بين الجنسين.[7] يندرج النشاط الاقتصادي للمرأة في إطار الهدف الاستراتيجي المتمثل في "قدرة النساء والفتيات على ممارسة حقوقهن الاقتصادية والسياسية والإنسانية والقيادة بحرية والمشاركة في مجتمع خال من التمييز القائم على النوع الاجتماعي ". ولتفعيل هذه الإستراتيجية، تحدد خطة عمل (2023-2025) الإجراءات القائمة والمطلوبة، بما في ذلك محور التمكين الاقتصادي الذي يركز على بيئة عمل لائقة وريادة الأعمال.

8. **وعلى الصعيد المؤسسي، تعمل اللجنة الوزارية لتمكين المرأة كهيئة توجيهية رفيعة المستوى لقضايا المرأة، وتنسق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي بشأن تحديد أولويات الإجراءات التدخلية، في حين تقوم اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بالدفاع عن قضايا المرأة وتعزيزها، ودعم تعميم المساواة بين الجنسين في مجالات السياسات.** ويعمل هذا النظام كهيكل حيوي ومتكامل يربط مختلف الوزارات والهيئات الحكومية أفقيا ورأسيا. ويتمثل دورها الرئيسي في تبسيط جهود الحكومة الأردنية للنهوض بتمكين المرأة والتخطيط المراعي للفوارق بين الجنسين. ومن خلال تعزيز التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة، تشجع اللجنة الوزارية الدولية نهجا شاملا لمعالجة القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتنسيق السياسات والمبادرات عبر القطاعات. وفي إطار خارطة طريق تحديث القطاع العام، **أنشأت** وزارة التخطيط والتعاون الدولي مديرية السياسات الوطنية. وتشرف هذه المديرية على إنتاج ونشر السياسات المستندة إلى الشواهد، وتضم أيضا قسم المساواة بين الجنسين بوزارة التخطيط والتعاون الدولي. اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة هي منظمة شبه حكومية تعمل كجهاز لشؤون المرأة في القطاع العام وتمثل المملكة في المسائل المتعلقة بالمرأة.[8] تضع وزارة العمل وتساند تنفيذ سياسات العمل التي تحكم التوظيف في القطاع الخاص، بما في ذلك تلك المتعلقة بالعمل المرن والتحرش الجنسي. ونظرا للطبيعة المتعددة القطاعات للتحديات المتصلة بمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، تلعب مجموعة متنوعة من الهيئات الحكومية دورا مهما في وضع وتنفيذ سياسات لمعالجة القضايا الخاصة بقطاعات محددة، مثل وزارة العمل، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة النقل. يقوم البنك المركزي الأردني بالتنسيق مع مختلف أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية لتشجيع الشمول المالي للمرأة، بما يتماشى مع الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الأردن. بالإضافة إلى ذلك، يضطلع رئيس الوزراء ووزارة التخطيط والتعاون الدولي بمسؤوليات شاملة تتعلق بالتنسيق والتخطيط والمتابعة والإبلاغ عن المؤشرات والبرامج المتعلقة بقضايا المرأة. وتلعب وكالات متخصصة مثل المجلس الوطني لشؤون الأسرة، وهيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية ، والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي دور فعال في تنسيق وتنفيذ البرامج على أرض الواقع. ولسنوات عديدة، تم تنفيذ البرامج والمبادرات التي يساندها المانحون بالتعاون مع هذه الكيانات أو من خلالها لزيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة.

ج. العلاقة بإطار **الشراكة القطرية** ومبررات استخدام أداة التمويل

العلاقة بإطار الشراكة الإستراتيجية

9. **تسهم العملية المقترحة في تحقيق أولويات البنك الدولي على المستوى القطري كما هو محدد في إطار الشراكة القطرية القادم.**[9] ويجري تقديم المشروع المقترح إلى مجلس المديرين التنفيذيين للموافقة عليه جنبا إلى جنب مع إطار الشراكة الإستراتيجية الجديد للأردن للسنوات المالية 2024-2029، مما

---

[4] البنك المركزي الأردني. 2022. *الدراسة التشخيصية للشمول المالي في الأردن.*

[5] علم، مونيزة محمود وليزا باجنولي. 2023. *عشرة آلاف خطوة في مكانها: دور النقل العام في التمكين الاقتصادي للمرأة - شواهد من مصر والأردن ولبنان*. البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

[6] البارومتر العربي. 2022/2021. البيانات مأخوذة من www.arabbarometer.org.

[7] الرؤية طويلة الأجل لنيو ساوث ويلز هي "مجتمع خال من التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي ، حيث تتمتع النساء والفتيات بحقوق الإنسان الكاملة وتكافؤ الفرص نحو التنمية الشاملة والمستدامة".

[9] يرجى ملاحظة أن "العملية" تعني، بشكل جماعي، جميع الأنشطة الموصوفة في البرنامج والمشروع؛ يشير مصطلح "البرنامج" إلى الجزء الخاص بتمويل البرنامج الموجه للنتائج في العملية؛ ويشير مصطلح "المشروع" إلى الجزء المتعلق بتمويل المشروعات الاستثمارية من العملية.

يسهم في تحقيق النتائج رفيعة المستوى المقترحة بشأن *"زيادة فرص العمل في القطاع الخاص وتحسين نوعيتها، لاسيما للشباب والنساء"*. ونظرا لأن الشواهد العالمية تظهر أن مشاركة الإناث في القوى العاملة تمثل تحديا يتطلب نهجا متعدد الجوانب، فإن إطار الشراكة الإستراتيجية يطرح هدفا قائما بذاته ومبادرة مشتركة لمساعدة الحكومة الأردنية على معالجة الحواجز التي تحول دون تشغيل الإناث والعمل أيضا على جانب الطلب لخلق فرص العمل للنساء. والمشروع المقترح هو العملية "الأساسية" للهدف الثالث لإطار الشراكة الإستراتيجية المتمثل في *"تقليص الحواجز أمام مشاركة المرأة في القوى العاملة"*، وستكمله أنشطة في محفظة مشروعات البنك الدولي، لاسيما فيما يتعلق بالاستثمار وخلق فرص العمل في القطاعات النامية لتشغيل النساء وستبني هذه المنصة على المساعدة الفنية والعمل التحليلي والمشاركة في إطار برنامج المشرق للتمكين الاقتصادي للمرأة في الأردن المشترك بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية (P168157)، وكذلك الإصلاحات التي تحققت بالفعل في إطار تمويل سياسات التنمية من خلال برنامجي النمو المتكافئ وخلق الوظائف (P166360 و P168130) والبرنامج الموجه نحو النتائج للفرص الاقتصادية للأردنيين واللاجئين السوريين (P159522)، وستشمل تنسيقا وتعاونا وثيقين عبر محفظة العمليات. ومن بين المشاريع التي سيتم النظر فيها مشروع الشباب والتكنولوجيا والوظائف في الأردن (P170669)، ومشروع دعم توظيف والمهارات القطاع الخاص في الأردن (P177959)، وصندوق دعم تنمية الصناعة في الأردن (P178215)، ومشروع التحويلات النقدية الطارئة في الأردن (P173974)، وبرنامج الزراعة والقدرة على الصمود وتطوير سلاسل القيمة والابتكار (P167946). وعلاوة على ذلك، ستتواصل عملية التنسيق مع مؤسسة التمويل الدولية فيما يتعلق، على سبيل المثال، بمبادرة "رعاية الأطفال العربية" التي ستساند مشاركة القطاع الخاص والاستثمار في قطاع رعاية الأطفال، بما يتماشى مع رسالة دعم رعاية الأطفال التي يقدمها أصحاب العمل.

10. **وتتسق العملية المقترحة مع ركيزة التحديث الإقليمي لإستراتيجية الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين من أجل اقتصادات شاملة للجميع وتمكين المرأة، وتركيز خطة العمل الإقليمية المعنية بالمساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الفرص الاقتصادية للمرأة**. ومن المتوقع أن يراعي هذا البرنامج اعتبارات المساواة بين الجنسين، نظرا للتركيز على معالجة القيود التي تحول دون مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وقياس التقدم المحرز نحو زيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة. ويتسق البرنامج المقترح أيضا بشكل مباشر مع الهدف رفيع المستوى 2 المحدث للدراسة التشخيصية المنهجية بشأن "زيادة المساواة بين الجنسين في المشاركة الاقتصادية"، والذي تدعمه أولويات للحد من الحواجز التي تحول دون دخول المرأة سوق العمل والبقاء فيه، لا سيما من خلال تعزيز توافر خدمات رعاية الأطفال الجيدة، وإزالة القيود القانونية أمام العمل، ودعم الشمول المالي وريادة الأعمال.[10]

11. **وتتسق هذه العملية مع إستراتيجيات المناخ في الاردن من خلال الهدف الإنمائي للمشروع المتمثل في زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة.** ويعد تعرض الأردن لمخاطر المناخ مرتفعا، وترتبط المخاطر بزيادة تواتر وشدة موجات الجفاف والفيضانات والحرارة الشديدة وندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي. ويؤدي ارتفاع معدل التوسع الحضري في البلاد أيضا إلى زيادة الطلب على مصادر المياه والطاقة بطرق غير مستدامة إلى حد ما (تقرير المناخ والتنمية الخاص بالاردن 2022). وتدرك المساهمة الوطنية لمكافحة تغير المناخ في الأردن أن التوزيع غير العادل للموارد وسلطات اتخاذ القرار والخدمات يؤثر تأثيرا غير متناسب على دور المرأة في العمل المناخي، وتسلط الضوء على أهمية تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. وبالمثل، تتعهد السياسة الوطنية الأردنية بشأن تغير المناخ (2013-2030) وخطة التكيف الوطنية بمعالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين من خلال تعميم منظور النوع الاجتماعي في العمل المناخي ذي الصلة (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ 2021). ويقر تقرير البنك الدولي عن المناخ والتنمية الخاص بالأردن أيضا بالتأثير غير المتناسب لتغير المناخ على النساء، ويسلط الضوء على انخفاض مشاركة الإناث في القوى العاملة باعتباره قضية أساسية تتطلب إصلاحا شاملا لسوق العمل (البنك الدولي 2022). ويحدد التقرير أيضا إمكانات المدن الأردنية في العمل المناخي، بما في ذلك تحسين البنية التحتية للنقل العام واستخدامه. ومن خلال تحسين الوصول إلى وسائل النقل العام الآمنة، وتدريب النساء على ممارسات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، تهدف هذه العملية إلى تحسين مشاركة الإناث في القوى العاملة، وتمكين النساء من لعب دور في أجندة العمل المناخي، والمساهمة بشكل مباشر في التزام الأردن بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة وبناء قدرة الفئات الضعيفة على الصمود في وجه المخاطر المناخية. وتحدد رؤية التحديث الاقتصادي الاستدامة باعتبارها حجر الزاوية في هذه الرؤية، وتحدد صراحة "مواصلة جهودها لمعالجة الاحتياجات المتعلقة بتغير المناخ (بما في ذلك الوفاء باتفاق باريس)"، مع اعتبار النمو الأخضر الشامل للجميع أولوية لفرص النمو المبتكرة في المنتجات والخدمات الخضراء.

دواعي مشاركة البنك الدولي واختيار أداة التمويل

12. **الهدف من العملية المقترحة هو مساندة أجندة الحكومة للإصلاح والمبادرات ذات الأولوية المحددة في رؤية التحديث الاقتصادي والإستراتيجية المعنية بتمكين المرأة(استراتيجية المساواة بين الجنسين).** وتتقاطع أربع مجالات مع رؤية التحديث الاقتصادي، وهي: الإصلاحات التشريعية، وتشجيع انشاء الحضانات، واستحداث ختم المساواة بين الجنسين للقطاع الخاص، وتشجيع المحلات الإلكترونية للشركات المملوكة للنساء. ستتركز العملية المقترحة على أربعة أبعاد رئيسية تتماشى مع الرؤية الإستراتيجية للحكومة والتزامها بالعمل معا على تعزيز المساواة بين الجنسين والنمو الاقتصادي. وتأتي هذه العملية استجابة مباشرة لمسعى الحكومة الأردنية لتعزيز الفرص الاقتصادية للنساء. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في القسم الثاني. ب. "نطاق البرنامج".

13. **الأداة المقترحة هي أداة تمويل البرنامج الموجه للنتائج مع مكون تمويل المشروعات الاستثمارية.** ويعكس اختيار هذه الأداة الهدف الرئيسي للعملية وهو تحقيق الأهداف على مستوى النواتج المرتبطة ارتباطا وثيقا ببرنامج حكومي طموح قائم بالفعل (رؤية التحديث الاقتصادي وإستراتيجية المساواة بين الجنسين المتولدة عنها). وستساعد أداة تمويل البرنامج الموجه للنتائج في تركيز مساندة البنك الدولي على التنفيذ الناجح للنتائج وتحقيقها في إطار هذا

[10] البنك الدولي. 2023. *تحديث الدراسة التشخيصية المنهجية الخاصة بالأردن*. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي.

البرنامج الحكومي. ويستند تفضيل البنك لهذه الأداة إلى إدراك أن قروض سياسات التنمية، التي تركز على الإجراءات المتعلقة بالسياسات، لا تعتبر مناسبة لمساندة تنفيذ برنامج حكومي متعدد السنوات. كما تم بحث بدائل أخرى، بما في ذلك استخدام أداة تمويل المشروعات الاستثمارية بشروط مرتبطة بحسن الأداء. لكن بالمقارنة بأداة تمويل البرامج الموجه للنتائج، لن يكون من الضروري تقديم تمويل كبير للمشروعات الاستثمارية بعقود تستند إلى الأداء إلا إذا اعتبر بناء القدرات ضروريا لتحقيق النتائج المستهدفة على مستوى النواتج. ولتحسين تقديم خدمات رعاية الطفل عالية الجودة وتعزيز التعلم التعاوني، يلزم القيام باستثمارات كبيرة. ولذلك، ستتضمن العملية مكونا لتمويل المشروعات الاستثمارية لتقديم الدعم الفعال للجهود الرامية إلى توسيع نطاق الحصول على رعاية جيدة للأطفال وتشكيل فريق رفيع المستوى لتسهيل جمع الأدلة والتعاون بين مختلف القطاعات. وسيساند إدراج مكون تمويل المشروعات الاستثمارية الحكومة الأردنية من خلال توفير القدرات والأدوات الفنية لتنفيذ مثل هذه المبادرات على نطاق واسع، والمساعدة في إنشاء آليات التنفيذ باستخدام سياسات البنك الدولي المالية والتعاقدية وإطار العمل البيئي والاجتماعي. وسيقترن ذلك برصد وتقييم دقيقين لضمان إضفاء الطابع المؤسسي والاستدامة. وسيقوم البنك الدولي للإنشاء والتعمير بتمويل مكون تمويل المشروعات الاستثمارية، ومن خلال تمويل في شكل منح من مانحين آخرين.

ب. **وصف البرنامج**

أ. برنامج حكومي

1 4 . **تساند العملية المقترحة رؤية التحديث الاقتصادي وإستراتيجية المساواة بين الجنسين المتولدة.** وتقدم رؤية التحديث الاقتصادي (2023-2033) ركيزتين استراتيجيتين: (1) تسريع وتيرة النمو من خلال إطلاق الإمكانات الاقتصادية الكاملة للأردن؛ (2) تحسين جودة الحياة لجميع المواطنين، وتحديد هدف يتمثل في مضاعفة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي بحلول عام 2033. واستنادا إلى رؤية التحديث الاقتصادي، تم وضع استراتيجية المساواة بين الجنسين لضمان أن يعالج البرنامج الحكومي الفجوات المستمرة بين الجنسين في البلاد. وللاستراتيجية أربعة أهداف شاملة، هي: '1' زيادة معدلات مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي؛ '2' إطلاق الطاقات الكاملة للنساء، ولا سيما الشابات، وحملة الشهادات؛ (3) تحسين نوعية حياة المرأة والأسرة والمجتمع على نطاق أوسع؛ و '4' تحسين ترتيب الأردن في المؤشرات العالمية المتعلقة بالمرأة. تم تحديد العوامل الداعمة مثل الإطار تشريعي والثقافة داعمة؛ الشمول المالي والرقمي؛ وقدرات النساء المتعلمات والمدربات.

1 5 . **ولتفعيل الأهداف الرئيسية، حددت الحكومة الأردنية سلسلة من المبادرات ذات الأولوية في خطة عمل الإستراتيجية المتكاملة كجزء لا يتجزأ من البرنامج التنفيذي الشامل لرؤية التحديث الاقتصادي (2023-2025).** ويجري تنفيذ خطة عمل الاستراتيجية المعنية بالمساواة بين الجنسين مع مختلف الحكومات والشركاء الإنمائيين، من خلال اللجنة الوزارية المشتركة لتمكين المرأة عبر 13 مبادرة ذات أولوية خاضعة للرصد، وهي: '1' إجراء بحوث بشأن مواضيع تتصل بالاستراتيجية؛ و'2' إنشاء دور الحضانة؛ '3' إنشاء متاجر إلكترونية للنساء؛ '4' سن تعديلات تشريعية لتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة وحمايتها القانونية؛ '5' مساندة برامج التمويل والتدريب المتنوعة لتعزيز مشاركة المرأة؛ '6' تحسين بيئة والبنية التحتية في مكان العمل للمرأة؛ '7' وضع مؤشر مركب وطني لرصد التمكين الاقتصادي للمرأة؛ (8) تشجيع مشاركة الإناث في الأيدي العاملة في الصناعات التحويلية؛ '9' إضفاء الطابع الرسمي على العاملات؛ (خ) إطلاق ختم المساواة بين الجنسين؛ '11' ضمان بيئة عمل لائقة؛ '12' تقديم قروض ميسرة لتعزيز ريادة الأعمال التي تضطلع بها المرأة؛ و '13' توفير خدمات النقل للنساء العاملات. وتدعم الاستراتيجية الوطنية للمرأة وخطة عملها التمكين الاقتصادي للمرأة في هذه المجالات.

1 6 . **وتشرف اللجنة على متابعة خطة عمل الإستراتيجية المعنية بالمساواة بين الجنسين وتقدم تقارير شهرية عن التقدم المحرز من خلال لوحة المتابعة الحكومية الخاصة برؤية التحديث الاقتصادي**. وتتضمن كل مبادرة سلسلة من الإجراءات ذات الأهداف التفصيلية للإبلاغ عنها، وتقارير رصد التقدم المحرز بشأن إنجاز الإجراءات وتحقيق الأهداف، وتقدم أدلة داعمة في لوحة المتابعة. ويتم تمويل الأنشطة المدرجة من خلال الاستفادة من مخصصات الميزانية المتاحة، بالإضافة إلى الشراكات والمنح الإنمائية. وتعتمد خطة العمل تركيزا جغرافيا لضمان استفادة النساء من الفرص الاقتصادية التي يتم توفيرها على المستوى المحلي. وللاسترشاد بها في تنفيذ الأنشطة، كلفت اللجنة الوزارية لتمكين المرأة بإجراء دراسة تفصل المبادرات اللازمة في القطاعات المؤدية إلى تشغيل المرأة - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ التجارة; الصحة; التعليم; النقل والخدمات اللوجستية؛ الأسواق والخدمات المالية؛ الزراعة والأمن الغذائي; والصناعات التحويلية، ومن المتوقع أن تقدم مزيدا من التفاصيل عن المعلومات حسب مستوى المحافظة. وستسهم العملية المقترحة في تحقيق ذلك من خلال مساندة الإجراءات التدخلية التحفيزية التي تركز على إزالة القيود أمام عمل المرأة في المجالات التي تتسق بشكل مباشر مع هذه الأولويات الحكومية.

ب. نطاق البرنامج

1 7 . **حدود البرنامج:** ستساند العملية المقترحة تنفيذ إستراتيجية تحقيق المساواة بين الجنسين في إطار رؤية التحديث الاقتصادي والإجراءات ذات الأولوية في إطار أربع مجالات رئيسية هي: (1) الإصلاحات التشريعية وختم المساواة بين الجنسين، (2) المتاجر الإلكترونية للنساء وتقديم التمويل والدعم غير المالي للنساء، (3) تخطيط النقل العام وإيجاد حلول للنساء، و(4) توسيع دور الحضانة عالية الجودة (الشكل 1).

الشكل 1. مساهمة أداة تمويل البرنامج الموجه للنتائج في البرنامج الحكومي

البرامج المدعومة من البرنامج الموجه للنتائج	المبادرات الحكومية ذات الأولوية في لوحة متابعة رؤية التحديث الاقتصادي	الاستراتيجية لرؤية التحديث الاقتصادي المراعية للنوع الاجتماعي: مبادرات استراتيجية
مجال النتائج 1 ظروف عمل المرأة أفضل وأكثر تكيفا	اقتراحات الإصلاحات التشريعية لتمكين الاقتصادي للمرأة وحمايتها	الاجندة التشريعية
	تنفيذ ختم مساواة لنوع الاجتماعي لزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة في القطاع الخاص	ختم مساواة النوع الاجتماعي
مجال النتائج 2 الشمول المالي وريادة الأعمال للمرأة والمتاجر الالكترونية	انشاء متاجر الكترونية للنساء، تقديم الدعم المالي وغير المالي للمرأه	المتاجر الالكترونية
مجال النتائج 3 وسائل نقل عام آمنة	توفير مواصلات امنة وبسعر مناسب لدعم المرأه في مختلف القطاعات	حلول النقل للنساء
مجال النتائج 4 الحصول على رعاية جيدة وميسورة التكلفة للأطفال	إنشاء حضانات عالية الجوده لتشجيع النساء على الانضمام إلى سوق العمل	زيادة الحضانات
		تنظيم المهن غير المنظمة
صندوق دعم الصناعة/ برنامج التشغيل الوطني		النساء في الصناعات التحويلية
تم العمل طليه من مانحين اخرين، يتم دعمها من خلال الدعم الفني من البنك الدولي لدائرة الإحصاءات العامة	البيانات والإحصاءات المصنفة حسب النوع الاجتماعي	المؤشر الوطني للمشاركة الاقتصادية للمرأه
		معيار تمكين المرأه

المصدر: البنك الدولي. تم إعداد الرقم الأصلي لوثيقة التقييم المسبق للمشروع.

18 . **تبلغ تكلفة البرنامج الحكومي حوالي 320 مليون دولار، منها 226 مليون دولار ستغطيها عملية البنك الدولي.** واتساقا مع الرؤية الإستراتيجية لحكومة والتزامها بزيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة وتوسيع نطاق النمو الاقتصادي في آن واحد، تتمحور العملية المقترحة حول أربعة أبعاد رئيسية. وهو مصمم على هيئة أداة تمويل البرنامج الموجه للنتائج ("برنامج") مع أهداف محددة موجهة نحو المخرجات والنتائج، وسيساند مكون تمويل المشروعات الاستثمارية ("المشروع") توسيع نطاق خدمات رعاية الأطفال عالية الجودة وتقديم المساعدة الفنية ودعم الدراسات اللازمة، وتقييمات الأثر، والحملات من خلال فريق التعاون والأدلة. تقترح العملية التركيز على النساء في الأردن، اللائي تتراوح أعمارهن بين 18 و 40 عاما.[11] وستساند هذه العملية الإجراءات التدخلية والإصلاحات الرئيسية في المجالات التي يتوقع أن تكون فيها القيمة المضافة للبنك أقوى. يتضمن الجدول 1 العناصر والسمات الرئيسية للبرنامج الحكومي إلى جانب مساهمة أداة تمويل البرنامج الموجه للنتائج.

الجدول 1. نطاق برنامج الحكومة وعملياتها

أسباب المواءمة أو عدم المواءمة	البرنامج الذي تسانده العملية	برنامج الحكومة: رؤية التحديث الاقتصادي وإستراتيجيتها المتولدة	

[11] وتظهر الشواهد العالمية أن البلدان التي حسنت مستويات مشاركة الإناث في القوى العاملة، بدءا من مستوى منخفض مماثل مثل الأردن، ركزت جهودها على إدخال شاباتها إلى سوق العمل (انظر على سبيل المثال ريديلي 2023). وتظهر البيانات الخاصة بالأردن أن الغالبية العظمى من الشابات خارج سوق العمل يتسرين عادة من الدراسة عند الزواج وإنجاب الأطفال، وتظهر الحواجز بشكل خاص أمام هذا الجيل الأصغر سنا.

وسيسهم تمويل البرنامج الموجه للنتائج في البرنامج الحكومي من خلال مساندة السياسات والإجراءات التحفيزية ذات الأولوية التي تركز على اللبنات الأساسية لتحسين البيئة المواتية، والتي تبدأ في معالجة بعض القيود الملزمة.	معالجة معوقات معينة تواجهها النساء في دخول القوى العاملة والبقاء فيها فيما يتعلق بظروف العمل، والشمول المالي، والنقل، ورعاية الأطفال.	زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة من 14٪ إلى 28٪	**هدف**
دعم أربع سنوات من البرنامج الحكومي المقرر للفترة 2023-2033. يغطي إطار الإنفاق البرنامج الحكومي للسنوات 2024-2028.	2024-2028	2024-2033	**مدة**
غير متاح	البلد كله	البلد كله	**التغطية الجغرافية**
يساند البنك الدولي، جزئيا أو كليا، المبادرات في إطار سبع من الثماني مبادرات الإستراتيجية الأولية المدرجة في البرنامج الحكومي وفي قطاع النقل التي تم تضمينها في المبادرات ذات الأولوية التي يتم تتبعها في لوحة متابعة رؤية التحديث الاقتصادي في مختلف القطاعات	مجالات النتائج 1 - 4	ثماني مبادرات استراتيجية في الاستراتيجية المعنية بتمكين المرأة؛ دمج النقل في لوحة متابعة رؤية التحديث الاقتصادي	**مجالات النتائج**
وستساند عملية البنك الإجراءات التدخلية والإصلاحات الرئيسية في المجالات التي يتوقع أن تكون فيها القيمة المضافة للبنك أقوى، والتي تعطى لها الأولوية في النصف الأول من برنامج الحكومة الأردنية.	226 مليون دولار	320 مليون دولار	**التمويل الإجمالي**

المصدر: البنك الدولي. تم إعداد الجدول الأصلي من أجل وثيقة التقييم المسبق للمشروع.

19. **ويركز مجال النتائج 1 على تحسين ظروف عمل المرأة، ومساندة التنفيذ الفعال للإصلاحات القانونية لتسهيل مشاركة المرأة في سوق العمل بالقطاع الخاص.** وبالاشتراك مع وزارة العمل، تهدف الأنشطة في إطار البرنامج إلى تهيئة أماكن عمل أكثر ملاءمة للمرأة ومرونة وأمانا وتكافؤ الفرص عن طريق إلغاء الشروط المتعلقة بترتيبات العمل المرنة. وهو يتصدى للتحرش الجنسي من خلال توسيع أنظمة الإبلاغ والإحالة، وتقديم الإرشادات، والتدريب، وبناء القدرات، وزيادة الوعي. وتساند العملية أيضا وضع وتنفيذ ختم وطني للمساواة بين الجنسين لتحفيز وتشجيع شركات القطاع الخاص على تبني ممارسات من شأنها تحسين بيئة العمل للنساء، على أن يمنحها مركز الملك عبد الله الثاني للتميز بدعم فني من اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.

20. **وسيدعم مجال النتائج 2 تعزيز الشمول المالي وريادة الأعمال للمرأة، وذلك بشكل أساسي من خلال دعم تنفيذ الإستراتيجية الوطنية الجديدة للشمول المالي للبنك المركزي الأردني (2023-2027).** وسيركز على زيادة عدد الحسابات المصرفية الأساسية والحسابات المصرفية والمحافظ الإلكترونية للنساء؛ وزيادة عدد القروض المصرفية للنساء. وسيساند هذا النهج أيضا الجهود الرامية إلى توسيع أنشطة ريادة الأعمال وأنشطة الأعمال النسائية. وهناك مبادرات عديدة جارية لمساندة إنشاء أنشطة الأعمال النسائية ونموها، تقودها مختلف الوزارات والهيئات الحكومية وشركاء التنمية. وتتنوع هذه المبادرات في نهجها، وطولها، وعمقها/نوعها، والمستفيد المستهدف، ومسؤوليتها. وستساند اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة منظومة ريادة الأعمال، بوصفها الذراع الفني للجنة الوزارية الدولية للشبكة، وتعمل مع مختلف أصحاب المصلحة (الهيئات الحكومية، وشركاء التنمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص - وخاصة الغرف التجارية) لدعم البرامج التي تعود بالنفع على النساء بهدف دعم المواءمة والتآزر فيما بين البرامج. ستكون وحدة إدارة المشروع مسؤولة عن تتبع عدد الشركات المملوكة لنساء في أغلبيتها، بما في ذلك المتاجر الإلكترونية (اللجنة الوزارية لتمكين المرأة/وزارة التنمية الاجتماعية)؛ الشركات المسجلة لدى إدارة الرقابة على الشركات، والشركات ذات الملكية الفردية المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة والتموين.

21. **وسيدعم مجال النتائج 3 اللبنات الأساسية لتحسين السلامة في وسائل النقل العام وحولها.** وسيكمل هذا المجال مدونة الحكومة الأردنية لقواعد السلوك في وسائل النقل العام التي تم تطويرها في عام 2019 من خلال وضع واعتماد خطة عمل وطنية لتعزيز وصول المرأة إلى وسائل النقل العام واستخدامها. وسيساند هذا الجهاز أيضا وضع واعتماد وتنفيذ معايير وإرشادات حديثة قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ لمحطات الحافلات لتحسين سلامة النساء وقدرتهن على الوصول، ومعالجة الجوانب المتعلقة بإمكانية السير على الأقدام، والإضاءة، وتصريف المياه، وكاميرات مراقبة الدوائر التلفزيونية المغلقة، والانفتاح، والرؤية حول محطات الحافلات. وتشمل المعايير المحدثة متطلبات القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ. وسيتم إنشاء عدد مختار من محطات الحافلات وفقا لمعايير حديثة وقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ على أساس تجريبي، لتكون بمثابة أمثلة للممارسات الجيدة لتعميم الحافلات على المستوى الوطني. وستتولى وزارة النقل قيادة وضع خطة العمل الوطنية بالتشاور مع الهيئات ذات الصلة، أما الإجراءات المتعلقة بمحطات الحافلات فستتولى قيادتها لجنة تنظيم النقل البري. وتتسق خطة العمل الوطنية مع توصية تقرير المناخ والتنمية الخاص بالأردن لتعزيز استخدام وسائل النقل العام الأخضر من أجل تحسين فرص الحصول على فرص العمل وتحسين النواتج المناخية.

22. **وسيزيد مجال النتائج 4 من إمكانية حصول النساء اللاتي لديهن أطفال صغار على خدمات رعاية أطفال جيدة وميسورة التكلفة.** وسيدعم اعتماد سياسة وطنية لرعاية الطفل لتوجيه توسيع قطاع رعاية الطفل بشكل متماسك، وهي عملية سيقودها المجلس الوطني لشؤون الأسرة، تحت إشراف رفيع المستوى من وزارة التنمية الاجتماعية. وستدعم العملية أيضا وضع التعليمات اللازمة لتفعيل نظام الحضانات رقم 2024/6 الأخير بشأن ترخيص دور

الحضانة الخاصة ودور الحضانة المنزلية. ستعمل العملية على تحسين جودة رعاية الأطفال من خلال دعم متطلبات التدريب والاعتماد لمقدمي الرعاية. بالإضافة إلى ذلك، ستمول العملية (من خلال مكون تمويل المشروعات الاستثمارية) منح لإنشاء الحضانات (المراكز الخاصة والمنزلية) لزيادة المعروض من خدمات رعاية الأطفال، والدعم المالي للأمهات ذوات الدخل المنخفض لزيادة الطلب على رعاية الأطفال. وستقود وزارة التنمية الاجتماعية عملية التنفيذ من خلال وحدة توسيع نطاق رعاية الطفل، مستفيدة من برامجها الجارية لتوسيع هذا القطاع، بالتنسيق الوثيق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين مثل المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ومؤسسة الضمان الاجتماعي، وهيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية. وسيتم إنشاء منصة لخدمات رعاية الطفل لضم مقدمي خدمات رعاية الأطفال والأسر إلى المنصة نفسها لمساعدة الأمهات المؤهلات للحصول على إعانات رعاية الأطفال على تحديد دور حضانة يلتحق بها أطفالهن، ومن ثم تقليص الفجوة بين العرض والطلب على الخدمات. ويأتي هذا النهج مكملا لعملية مسار التعليم المقترحة (P503369)، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم لتعزيز ضمان جودة رعاية الأطفال. ويضمن هذا التآزر اتباع نهج شامل لتنمية الطفولة المبكرة، ومواءمة خدمات رعاية الطفل مع معايير جودة التعليم الأوسع نطاقا.

2 3 . **ويكمل العملية مكون تمويل المشروعات الاستثمارية (9 ملايين دولار منها 5 ملايين دولار من برنامج التمكين الانتخابي و4 ملايين دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير) لمساندة تنفيذ المشروع.** النشاط الأول هو إدارة البرنامج بما في ذلك فريق التعاون والأدلة (مليون دولار). وسيضم فريق المركز ممثلين عن اللجنة الوزارية لتمكين المرأة مديرية السياسات الوطنية لضمان تنسيق السياسات ذات الصلة واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، مقرر اللجنة الوزارية ، لتقديم الخبرة الفنية وتسهيل التواصل مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين. وستضع مديرية السياسات الوطنية، بالتنسيق الوثيق مع اللجنة الوزارية لتمكين المرأة واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، هيكلا مقترحا يحدد أدوار ومسؤوليات فريق التعاون والادلة. ويجب أن يضم هذا الفريق فريقا فنيا يتم تحديده وفقا للأدوار والمسؤوليات المحددة. ويركز النشاط الثاني على مساندة توسيع نطاق خدمات رعاية الطفل عالية الجودة بميزانية قدرها 8 ملايين دولار (كما هو مشار إليه في إطار مجال النتائج 4). وسيتضمن دليل العمليات تفاصيل معايير الجودة والمتابعة والدعم لخدمات رعاية الطفل. وبوجه عام، تهدف هذه الأنشطة إلى تعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة من خلال تذليل العقبات وتقديم مساندة شاملة في مجالات رعاية الأطفال وظروف العمل. وسيتم تحديث قسم دعم رعاية الأطفال في وزارة التنمية الاجتماعية لتشمل وحدة توسعة رعاية الطفل التي ستدعم تنفيذ النشاط الثاني (الملحق 7).

تمويل العملية

2 4 . **ويبلغ نطاق العملية 67 في المائة من البرنامج الحكومي، أي 320 مليون دولار، ويبلغ تمويل البنك 226 مليون دولار** (الجدول 2). ويأتي تمويل العملية من مصادر مختلفة:

- يتيح قرض البنك الدولي للإنشاء والتعمير 221 مليون دولار، منها 216.5 مليون دولار مخصصة لمكون تمويل البرنامج الموجه للنتائج ("البرنامج")، و0.5 رسوم مقدمة، و4 ملايين دولار لمكون تمويل المشروعات الاستثمارية.
- صندوق ائتماني بقيمة 5 مليون US$ من الصندوق الائتماني لشراكة التعلم المبكر من أجل مكون تمويل المشروعات الاستثمارية

الجدول 2. تمويل العمليات

مصدر	المبلغ (بملايين الدولارات)	النسبة المئوية (٪) من المجموع
الصناديق الائتمانية	**5.0**	**2.2**
شراكة التعلم المبكر (مكون تمويل المشروعات الاستثمارية)	5.0	2.2
البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)	**221.0**	**97.8**
تمويل البنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل البرنامج الموجه للنتائج	216.5	95.8
تمويل البنك الدولي للإنشاء والتعمير لمكون تمويل المشروعات الاستثمارية	4.0	1.8
الرسوم المدفوعة مقدما من البنك الدولي للإنشاء والتعمير	0.5	0.2
إجمالي تمويل العمليات	**226.0**	**100.0**

ب. نظرية التغيير

2 5 . **والنتيجة المرجوة من هذه العملية هي تحسين البيئة المواتية لعمل المرأة ومعالجة معوقات معينة تواجهها في دخول سوق العمل والبقاء فيه.** وتتألف نظرية التغيير المقترحة في الشكل 2 من أربعة مجالات للنتائج: '1' تعزيز ظروف عمل أكثر تكيفا للمرأة؛ '2' تعزيز الشمول المالي للمرأة ومباشرة الأعمال الحرة؛ (3) تحسين سلامة النقل العام؛ و (4) التوسع في توفير رعاية جيدة للأطفال. وتشمل أنشطة المدخلات سلسلة من الإصلاحات التنظيمية، وتحسينات النظام التشغيلي، وتوسيع الخدمات، وستشمل أيضا تجريب الأساليب على نطاق واسع لتوفير رعاية أطفال عالية الجودة وميسورة. وستساعد هذه الأخيرة على توسيع نطاق الخدمات وتحديد أفضل النماذج الممكنة لتوسيع نطاقها في المستقبل.

الشكل 2. نظرية التغيير

المصدر: البنك الدولي. تم إعداد الرقم الأصلي لوثيقة التقييم المسبق للمشروع.

2 6 . **تفترض نظرية التغيير هذه التزام الحكومة بالمبادرات ذات الأولوية للإستراتيجية المعنية بالمساواة بين الجنسين في إطار رؤية التحديث الاقتصادي.** ويساعد تطبيق هذه الاستراتيجية على تيسير الحوار وتخصيص الأموال لتحقيق الأهداف الشاملة لعدة قطاعات للعملية. وتفترض نظرية التغيير أيضا أن الحكومة الأردنية ستعين بنجاح موظفين مؤهلين للانضمام إلى فريق التنفيذ. وتفترض النتائج الناجحة لنظرية التغيير أيضا ترتيبات مؤسسية مستدامة تفهم بموجبها الكيانات المختلفة المشاركة في تنفيذ البرنامج أدوارها ومسؤولياتها بما يكفي لتنفيذ المهام المختلفة بمساءلة واضحة.

2 7 . **تفترض نظرية التغيير أن فريق مركز التعاون والأدلة سيكون قادرا على الاستفادة من الشركاء الآخرين والتمويل الإضافي للمساهمة في تحسين البيئة الاجتماعية المخولة للتمكين الاقتصادي للمرأة من خلال دعم العمل المصاحب لتغيير السلوك.** ومع ذلك، فمن المسلم به أن التحدي المتمثل في زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة في الأردن هو تحد طويل الأجل ومتعدد الأوجه لا يتطلب بيئة اجتماعية أكثر تمكينا فحسب، بل يتطلب أيضا إصلاحا تشريعيا إضافيا في قانون الأحوال الشخصية من أجل مكانة المرأة المتساوية في المجتمع. وعلى الرغم من أن هذه العملية تقع خارج نطاق هذه العملية، فإنه يلزم القيام بسلسلة من الاستثمارات في السنوات القادمة في مجالات مثل تحسين تقديم الخدمات لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتحسين بيئة تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال، والمساندة المستمرة لتوسيع نطاق مجموعة متنوعة من خدمات رعاية الأطفال. وعلاوة على ذلك، ولتحقيق نتائج ملموسة في زيادة استخدام النساء لوسائل النقل العام بشكل عام والانضمام إلى القوى العاملة، ستكون هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمارات في البنية التحتية لتعزيز الجودة والسلامة والقدرة على تحمل التكاليف وتقديم خدمات النقل العام.

د. الأهداف الإنمائية للبرنامج ومؤشرات النتائج على مستوى الأهداف الإنمائية للمشروع

2 8 . **يتمثل الهدف الإنمائي للبرنامج** في تذليل المعوقات التي تواجهها النساء في دخول القوى العاملة والبقاء فيها فيما يتعلق بظروف العمل، والشمول المالي، والنقل، ورعاية الأطفال.

2 9 . **وتتألف العملية من أربعة مجالات للنتائج** تدعمها ركيزة تمويل المشروعات الاستثمارية التي تركز على رعاية الأطفال وعلى فريق مركز التعاون والأدلة:

- **مجال النتائج 1.** تحسين ظروف العمل للنساء وجعلها أكثر تكيفا
- **مجال النتائج 2.** الشمول المالي للمرأة وريادة الأعمال
- **مجال النتائج 3.** وسائل نقل عام آمنة
- **مجال النتائج 4.** الحصول على خدمات رعاية الطفل الجيدة بأسعار معقولة

30. **المؤشرات على مستوى الأهداف الإنمائية للمشروع هي كما يلي:**

- عدد شركات القطاع الخاص التي حصلت على ختم المساواة بين الجنسين [مجال النتائج 1]
- عدد الحسابات المصرفية الأساسية والحسابات المصرفية والمحافظ الإلكترونية للنساء (عدد النساء) [مجال النتائج 2]
- عدد محطات الحافلات المنشأة وفقا للمعايير الحديثة (العدد) [مجال النتائج 3]
- نسبة الأطفال الملتحقين بدور الحضانة (النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة) [مجال النتائج 4]

ه. المؤشرات المرتبطة بالصرف وبروتوكولات التحقق

31. **ويتألف البرنامج من أربعة مؤشرات رئيسية مرتبطة بالصرف اختيرت بناء على أثرها المحتمل، والقيمة المضافة التي يضيفها البنك، ومدى ملاءمتها للتمويل الموجه للنتائج، والتحفيز المتكرر لاتخاذ خطوات وسيطة في شكل مؤشرات فرعية مرتبطة بالصرف نحو تحقيق المخرجات/النتائج النهائية** (الجدول 3). وقد اختيرت المؤشرات المرتبطة بالصرف بناء على قدرتها على المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج.

الجدول 3. المؤشرات المرتبطة بالصرف للبرنامج حسب مجال النتائج

المبلغ المخصص	المؤشرات المرتبطة بالصرف	مجال النتائج
مجال النتائج 1. تحسين ظروف العمل للنساء وجعلها أكثر تكيفا		
54 مليون دولار	المؤشر المرتبط بالصرف1.1. مجلس الوزراء يعتمد وينشر نظاما جديدا للعمل المرن وفقا لقانون العمل المعدل رقم 2023/10 (نعم/لا) [10 ملايين دولار] المؤشر المرتبط بالصرف 1.2. زيادة عدد الشركات الخاصة التي تبلغ عن تطبيق نظم العمل المرن الجديد المعتمد (على أساس تدريجي) [12 مليون دولار] المؤشر المرتبط بالصرف 1.3. الحكومة الأردنية تعتمد وتطلق الختم الوطني للمساواة بين الجنسين [10 ملايين دولار] المؤشر المرتبط بالصرف 1.4. زيادة عدد الشركات الخاصة التي حصلت على ختم المساواة بين الجنسين (تدريجيا) [12 مليون دولار] المؤشر المرتبط بالصرف 1.5. زيادة عدد موظفي وزارة العمل المؤهلين الذين يتلقون شكاوى التحرش الجنسي وينقلونها ويعالجوها والمدربين على تطبيق المبادئ التوجيهية للتحرش الجنسي (على نحو تدريجي) [10 ملايين دولار]	**المؤشر المرتبط بالصرف 1.** تحسين بيئة العمل للنساء
مجال النتائج 2. زيادة الشمول المالي للمرأة وريادة الأعمال		
55 مليون دولار	المؤشر المرتبط بالصرف 2.1. زيادة عدد المحافظ الإلكترونية والحسابات المصرفية الأساسية والحسابات المصرفية المملوكة للنساء (إضافية) [20 مليون دولار] المؤشر المرتبط بالصرف 2.2. زيادة نسبة النساء اللاتي يحصلن على ائتمان من البنوك [20 مليون دولار] المؤشر المرتبط بالصرف 2.3 المزيد من الشركات المملوكة للنساء المسجلة على منصات المتاجر الإلكترونية أو لدى دائرة مراقبة الشركات أو لدى وزارة الصناعة والتجارة والتموين (إضافية) [15 مليون دولار]	**المؤشر المرتبط بالصرف 2.** زيادة الشمول المالي للمرأة وريادة الأعمال
مجال النتائج 3. وسائل نقل عام آمنة		
15 مليون دولار	المؤشر المرتبط بالصرف 3.1. اللجنة الوزارية لتمكين المرأة تصادق على خطة العمل/التنفيذ لتمكين النساء من الحصول على وسائل نقل آمنة وميسورة التكلفة، والتي أعدتها ونشرتها وزارة النقل [6 ملايين دولار] المؤشر المرتبط بالصرف 3.2. هيئة تنظيم النقل البري تعتمد معايير تصميم حديثة وقادرة على الصمود في وجه تقلبات المناخ لمحطات الحافلات [3 ملايين دولار] المؤشر المرتبط بالصرف 3.3. زيادة عدد محطات الحافلات التي تم إنشاؤها وفقا لمعايير التصميم المحدثة والقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ من أجل سلامة النساء [6 ملايين دولار]	**المؤشر المرتبط بالصرف 3.** تحسين سلامة النقل العام
مجال النتائج 4. الحصول على رعاية أطفال جيدة وميسورة التكلفة		
92.5 مليون دولار	المؤشر المرتبط بالصرف 4.1. الحكومة الأردنية تعتمد سياسة وطنية لرعاية الطفل [24.5 مليون دولار] المؤشر المرتبط بالصرف 4.2. زيادة عدد العاملين الجدد المعتمدين في مجال رعاية الأطفال. (التراكمي) [16 مليون دولار أمريكي] المؤشر المرتبط بالصرف 4.3. توافق وزارة التنمية الاجتماعية وتصدر تعليمات لتفعيل نظام الحضانات بشأن ترخيص دور الحضانة الخاصة ودور الحضانة المنزلية، على التوالي. [9 ملايين دولار أمريكي] المؤشر المرتبط بالصرف 4.4. زيادة عدد دور الحضانة الجديدة المسجلة أو المرخصة (الإضافية) [28 مليون دولار]	**المؤشر المرتبط بالصرف 4.** توسيع نطاق الحصول على خدمات رعاية الأطفال الجيدة بأسعار معقولة

	المؤشر المرتبط بالصرف 4.5. زيادة عدد الأمهات المؤهلات اللاتي يتلقين دعما لرعاية الأطفال من مراكز الرعاية لأطفالهن [15 مليون دولار]	
216.5 مليون دولار	**مجموع**	

المصدر: البنك الدولي. تم إعداد الجدول الأصلي من أجل وثيقة التقييم المسبق للمشروع.

ج. تنفيذ البرنامج

أ. الترتيبات المؤسسية والتنفيذية

3 2. **ستشرف وحدة إدارة البرامج التابعة لوحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي على الوظائف الرئيسية لتنفيذ العملية**. وسيتم تدعيم وحدة إدارة المشروع بتعيين أعضاء إضافيين في الفريق لتقديم المساندة للأنشطة التي تنفذ في إطار هذه العملية. وستكون مجموعة من الهيئات الحكومية مسؤولة عن المؤشرات المرتبطة بالصرف في أطر النتائج المحددة: (1) وزارة العمل واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ومركز الملك عبدالله الثاني للتميز بالنسبة لمجال النتائج 1؛ (2) البنك المركزي الأردني، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووحدة إدارة المشروع التابعة لوزارة التخطيط والتعاون الدولي بالنسبة لمجال النتائج 2؛ (3) وزارة النقل، وهيئة تنظيم النقل البري فيما يتعلق بمجال النتائج 3، و(4) المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ووزارة التنمية الاجتماعية، ومؤسسة التدريب المهني، و هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية فيما يتعلق بمجال النتائج 4. وفي إطار مكون تمويل المشروعات الاستثمارية، ستكون وحدة إدارة المشروع بوزارة التخطيط والتعاون الدولي أيضا الهيئة المسؤولة عن إدارة الشؤون المالية، والمشتريات، والمتابعة والتقييم، فضلا عن معالجة الجوانب البيئية والاجتماعية. وعلى وجه التحديد، ستساند أنشطة تمويل المشروعات الاستثمارية لرعاية الأطفال فرق يتم تعيينها تحت إشراف وزارة التنمية الاجتماعية لإدارة برامج المنح المتعلقة بجانبي العرض والطلب. وتقوم وزارة التنمية الاجتماعية حاليا بتنفيذ مبادرة منح لدور الحضانة التابعة للجمعيات. وستستفيد أنشطة تمويل المشروعات الاستثمارية من ترتيبات التنفيذ المطبقة حاليا لهذه المبادرة. سيتم تنفيذ مبادرات رعاية الطفل بالتنسيق مع مؤسسة الضمان الاجتماعي لضمان أن تظل الأنشطة مكملة لبرنامج رعاية.[12]

3 3. **وسيضم فريق مركز التعاون والأدلة ممثلين عن اللجنة الوزارية لتمكين المرأة ومديرية السياسات الوطنية واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.** وسيساند فريق العمل تحقيق النتائج في إطار هذا البرنامج، مع القيام في الوقت نفسه بتدعيم دعم المتابعة والتنفيذ للإستراتيجية المعنية بالمساواة بين الجنسين. في البداية، سينصب التركيز على مجال نتائج رعاية الطفل، بما في ذلك تقييم أثر الإجراءات التدخلية في إطار البرنامج، لكن من المتوقع تعبئة تمويل تكميلي لدعم المساعدة الفنية الإضافية وأنشطة بناء القدرات، بما في ذلك أيضا زيادة الوعي وانشطة تغيير السلوك دعما من اعتماد الإصلاحات في إطار هذا البرنامج. وسيتم تدعيم اللجنة الوزارية ومديرية السياسات الوطنية واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة عن طريق تعيين موظفين إضافيين لدعم الأنشطة بالتنسيق الوثيق مع الهيئات الحكومية ذات الصلة. ويعرض الشكل 3 هيكلا مبدئيا، مع ملاحظة أن الاحتياجات المحددة من الموارد البشرية المتصلة بأنشطة تمويل المشروعات الاستثمارية في إطار مركز التعاون والأدلة ووحدة توسيع رعاية الأطفال ستحدد في دليل العمليات.

[12] وتتولى المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تنفيذ برنامج رعاية، وهو يقدم دعما لرعاية الأطفال للأمهات المسجلات في مؤسسة الضمان الاجتماعي اللاتي يعملن حاليا في وظائف رسمية، وقد أسهمن في هذا البرنامج لمدة 6 أشهر على الأقل لأطفالهن الذين تتراوح أعمارهم بين 0-4 سنوات. كما يقدم برنامج رعاية منح دعم تشغيلي لدور الحضانة المسجلة لدى المؤسسة.

الشكل 3. ترتيبات تنفيذ البرنامج

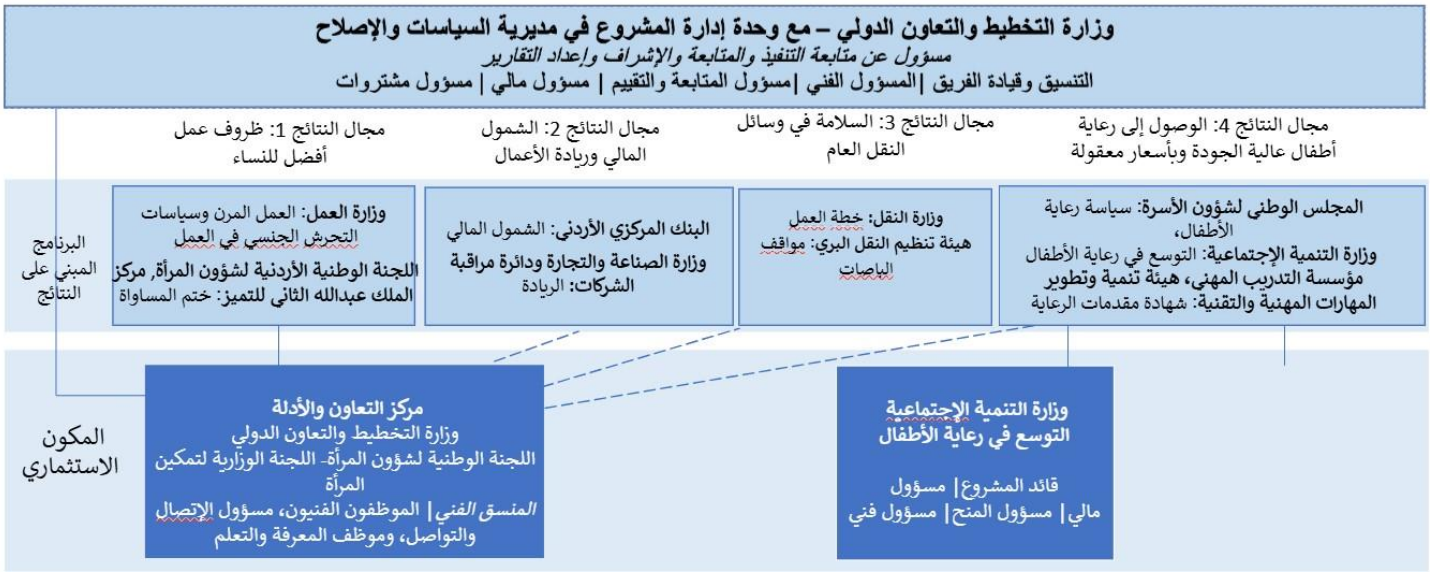

المصدر: البنك الدولي. تم إعداد الرقم الأصلي لوثيقة التقييم المسبق للمشروع.

دور شركاء التنمية

3 4 . **وهناك العديد من المشاريع والمبادرات التي يمولها المانحون في الأردن وتستهدف تحسين الظروف والتشريعات الخاصة بمشاركة المرأة في القوى العاملة.** ويتاح هذا التمويل إما من خلال المنح أو القروض أو المساعدة الفنية. ومن الشركاء الرئيسيين الناشطين في هذا المجال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وألمانيا وكندا والوكالة الفرنسية للتنمية، وكذلك وكالات الأمم المتحدة مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية. وعلى الرغم من تركيز العديد من الإجراءات التدخلية المهمة التي قام بها شركاء التنمية والمنظمات غير الحكومية والحكومة الأردنية على تمكين المرأة في السنوات الماضية، هناك قلق عام بشأن عدم تحقيق هذه الإجراءات للنتائج المتوقعة في الخطة العامة لمشاركة الإناث في القوى العاملة.

3 5 . **وتقترح العملية العمل مع الشركاء المنفذين الرئيسيين في تجميع التمويل في شكل منح وتمويل مشترك لمكون تمويل المشروعات الاستثمارية الذي يدعم توفير خدمات رعاية الأطفال وتحسين جودتها.** وفي إطار مكون تمويل المشروعات الاستثمارية، تقترح العملية أيضا تعظيم نتائج البرامج والإجراءات التدخلية للحكومة والمانحين من خلال إنشاء منصة للتعلم المستند إلى الشواهد وجمع البيانات والإجراءات التدخلية لتغيير السلوك، والتي يمكن تمويلها بشكل مشترك من خلال المنح، وتفعيلها من خلال الدعم الفني من شركاء التنمية الآخرين، مع الالتزام القوي من جانب الحكومة.

3 6 . **أما مكون العمليات الآخر الذي يتألف من المؤشرات المرتبطة بالصرف والنتائج في إطار أداة تمويل البرنامج الموجه للنتائج ، فسوف يموله البنك الدولي، ويتماشى مع التمويل المقدم من المانحين، أو تقديم تمويل موازٍ للحكومة الأردنية أو تقديم المساعدة الفنية للحكومة من خلال شركاء التنمية.** وينطبق هذا بشكل خاص على مجالات البيئات القانونية وأماكن العمل الداعمة، والإطار متعدد القطاعات لتوسيع نطاق توفير رعاية الطفل الجيدة وتعزيز الشمول المالي وريادة الأعمال للمرأة. مزيد من التفاصيل عن أوجه التآزر في قسم بناء القدرات (القسم دال).

ب. رصد النتائج وتقييمها

3 7 . **ومؤشرات إطار النتائج (بما في ذلك المؤشرات المرتبطة بالصرف) مستمدة من إستراتيجية تمكين المرأة من رؤية التحديث الاقتصادي، وإلى لوحة متابعة رؤية التحديث الاقتصادي للحكومة الأردنية.** ترتبط المؤشرات المتعلقة بالشمول المالي في إطار مجال النتائج 2 ارتباطا مباشرا بالإستراتيجية الوطنية للشمول المالي للبنك المركزي الأردني. وقد صمم إطار النتائج خصيصا لضمان قيادة التنفيذ بفعالية من خلال هيكل حوكمة ملائم ، بما في ذلك مساندة وحدة إدارة المشروع من خلال مكون تمويل المشروعات الاستثمارية الذي يساند ويبني القدرات المتعلقة بالرصد والتقييم والإبلاغ في مختلف القطاعات. ستلعب اللجنة الوزارية لتمكين المرأة دورا رئيسيا في الإشراف على العمليات.

3 8 . **وستكون وحدة إدارة المشروع التابعة لوزارة التخطيط والتعاون الدولي مسؤولة عن المتابعة والتقييم، مع تلقي مدخلات من الجهات التي ستنفذ المؤشرات المرتبطة بالصرف للتمويل وفقا للنتائج، والشركاء المنفذين لمكون تمويل المشروعات الاستثمارية.** وستقوم وحدة إدارة المشروع بتجميع البيانات وضمان الاتساق، مع التركيز على النتائج المرتبطة بالصرف والامتثال لخطة عمل البرنامج. ستصدر وحدة إدارة المشروع تقارير نصف سنوية

عن تنفيذ البرنامج استنادا إلى إطار النتائج والمعلومات الأخرى المتعلقة بتنفيذ البرنامج، على أن تقدم إلى البنك الدولي في موعد لا يتجاوز 45 يوما تقويميا بعد نهاية كل مدة، وتغطي السنة التقويمية. وستوفر تقارير البرامج نصف السنوية الأساس لبعثات البنك الدولي لدعم التنفيذ وتقييم منتصف المدة. ستبني أنشطة الرصد والتقييم على القدرات الحالية في وحدة إدارة المشروع التابعة لوحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي وتعززها. وتتمثل مصادر البيانات الرئيسية التي ستوفر المعلومات لرصد وتقييم الهدف الإنمائي للمشروع، ومؤشرات النتائج الوسيطة، والمؤشرات المرتبطة بالصرف في: (أ) لوحة متابعة رؤية التحديث الاقتصادي في رئاسة الوزراء، (ب) نظام معلومات الإدارة للهيئات المعنية المسؤولة عن إدارة التنفيذ، (ج) أنظمة وأدوات معالجة المظالم، (د) الإحصاءات والمسوح الوطنية، (ج) الإستراتيجيات والتشريعات والمبادرات الوطنية. وستقدم وحدة إدارة المشروع تقارير مقابل المؤشرات الواردة في إطار نتائج البرنامج. وحسب الحاجة، ستجري وحدة إدارة المشروع انشطة إضافية لضمان الجودة، من خلال تجارب عشوائية مضبوطة أو من خلال مسوح استقصائية لقياس رضا المستفيدين.

ج. ترتيبات الصرف

39. **ومن المتوقع أن يصرف البرنامج دفعة مقدمة عند الإعلان عن سريان مفعوله.** وستساعد هذه الدفعة في تمويل النفقات المقدرة على تحقيق مجالات النتائج الأولية. وسيصرف التمويل أيضا بناء على فعالية النتائج المستهدفة المحققة مثل تحسين ظروف العمل للنساء، وخطة التنفيذ لتمكين النساء من الحصول على وسائل نقل آمنة وميسورة التكلفة، والسياسة الوطنية لرعاية الطفل. وقد تم تحديد هذه النتائج واختيارها باعتبارها ضرورية للغاية لتحقيق المؤشرات اللاحقة.

40. **ومن الممكن توسيع نطاق العديد من المؤشرات المرتبطة بالصرف للسماح بإحراز تقدم تدريجي كما هو متوقع فيما يتعلق بالنتائج المستهدفة.** وبصرف النظر عن النتائج السابقة، هناك عدد قليل من النتائج المستهدفة المحددة زمنيا للسماح بالمرونة. وتتيح إمكانية توسيع نطاقها والتعجيل بتحقيق النتائج المستهدفة.

41. **حصيلة القرض غير مخصصة لأي هيئة منفذة لأن إطار الإنفاق المحدد يجب أن يضمن تمويلها بشكل كاف لغرض العملية.** ومن الضروري أن تعطي وزارة المالية أولوية للإفراج عن بنود الموازنة لتحقيق النتائج المستهدفة وإدراجها في برنامج الإنفاق. يتسق تحويل الأموال من خلال وزارة المالية على أساس بند الموازنة المخصص للهيئات المسؤولة عن إدارة التنفيذ مع الممارسات الحالية.

د. بناء القدرات

42. **ولتحقيق أهداف العملية، أدرجت تدابير بناء القدرات وتعزيز المؤسسات في ترتيبات التنفيذ.** وستقوم وحدة إدارة المشروع بتسهيل التقدم نحو تحقيق النتائج في إطار هذا البرنامج بدعم من فريق مركز التعاون والادلة، من خلال تعزيز أوجه التآزر وتضافر الجهود، ومساندة نهج قائم على الادلة في أنشطة الرصد والتعلم في مختلف مجالات النتائج. وسيكون لهذا التركيز على مواءمة الجهود وتوفير البيانات والأدلة آثار خارجية إيجابية لأنه سيدعم بشكل مباشر رصد النتائج في إطار لوحة متابعة رؤية التحديث الاقتصادي، وسيخدم الأجندة الأوسع نطاقا المتعلقة بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

43. **وستستفيد العملية أيضا من مجموعة واسعة من الأنشطة الجارية التي تساندها محفظة البنك الدولي.** ويحدد إطار الشراكة الإستراتيجية للأردن هذه العملية باعتبارها برنامجا شاملا لأجندة أوسع نطاقا بشأن مشاركة الإناث في الأيدي العاملة، ومن ثم فإنها ستستفيد من التعاون الوثيق عبر محفظة مشروعات البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية لبناء قدرات أصحاب المصلحة المعنيين في مختلف القطاعات. ويسهم العديد من المشروعات وأنشطة المساعدة الفنية في بناء قدرات الحكومة الأردنية وأصحاب المصلحة الآخرين لمعالجة قضايا توظيف المرأة وريادة الأعمال. فعلى سبيل المثال، تتمتع مؤسسة التمويل الدولية بمشاركة طويلة في الأردن والتزام قوي بدعم توظيف النساء، ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، والنساء كرائدات أعمال، وهي أيضا شريك في برنامج المشرق لتمكين المرأة المشترك بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية. ستبني العملية على المساعدات الفنية ذات الصلة القائمة وتستفيد منها بهدف تعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة من خلال صندوق المساواة بين الجنسين في المشرق الذي قام بتحليل العرض والطلب على خدمات رعاية الأطفال؛ تقديم المدخلات الفنية المتعلقة بتقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون؛ تنصح وزارة العمل باعتماد إرشادات بشأن التحرش الجنسي كي يستخدمها القطاع الخاص؛ دعم تفعيل مدونة قواعد السلوك في مجال النقل؛ دراسة تنظيم المشاريع النسائية في القطاع الموجه نحو التصدير، وتأثير الإقراض الأصغر على النساء، والقيود التي تواجهها المرأة في تسجيل أعمالها المنزلية؛ ويساند بناء القدرات حول القيادات النسائية وتهيئة بيئة عمل أكثر تمكينا للمرأة في القطاع الخاص (والأخيرة مع مؤسسة التمويل الدولية). وستستفيد العملية من التعاون المستمر مع مؤسسة التمويل الدولية من خلال الصندوق المشترك للتمكين في المشرق لأنه يتصل بمبادرة "كير أرابيا" الأوسع نطاقا التي ستزيد من خلالها إمكانية تمويل 50 حضانة صغيرة ومتوسطة في الأردن من خلال بناء قدراتها في مجال إدارة الأعمال والإدارة المالية، وهو نشاط سيساعد أيضا في إثراء عملية بناء القدرات في إطار العملية. وسيواصل البنك الدولي مساندة المبادرات الخاصة بجانب الطلب من خلال مجموعة متنوعة من المشروعات الموجهة نحو تشجيع خلق فرص العمل داخل القطاع الخاص. وتندرج هذه المساعي ضمن المشروعات الجاري تنفيذها، مثل مشروع الشباب والتكنولوجيا والوظائف في الأردن، ومشروع دعم تشغيل ومهارات القطاع الخاص في الأردن، والصندوق الأردني لدعم تنمية الصناعة.

4 4 . **وتستند العملية إلى المساعدة التقنية الكبيرة المقدمة للقدرة الحكومية العامة والهيكل المؤسسي لتنسيق تنفيذ الإصلاحات.** وفي إطار الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن، يخصص المانحون موارد كبيرة لبناء قدرات وزارة التخطيط والتعاون الدولي لتنسيق تنفيذ مصفوفة الإصلاح. ويساند هذا تفعيل وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي التي يجري تدعيمها باستمرار لتولي المزيد من المسؤوليات في إطار مديرية السياسات الوطنية.

4 5 . **ينشط العديد من شركاء التنمية في تدعيم الأطر المؤسسية لأصحاب المصلحة فيما يتعلق بمجالات النتائج الأربعة.** ومن أجل تهيئة البيئة المواتية بشكل عام لمشاركة الإناث في القوى العاملة في الأردن، تضم وزارة التخطيط والتعاون الدولي برنامج تسريع التكافؤ بين الجنسين التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي، وهو عبارة عن منصة وطنية للتعاون بين القطاعين العام والخاص تسعى إلى سد الفجوات بين الجنسين في المشاركة في القوى العاملة والأجور والقيادة. وهي تعول على مساندة التنفيذ من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وقدمت فرنسا إلى الحكومة الأردنية قرضا لأغراض سياسات التنمية لدعم تنفيذ الموازنة المراعية لمنظور النوع الاجتماعي في الأردن لتقوية القدرات المتعلقة بالإدارة المالية العامة وشفافية الموازنة، وتساند هيئة الأمم المتحدة للمرأة تنفيذ هذا القرض في الوزارات ذات العلاقة بالتنفيذ. وتقود منظمة العمل الدولية اللجنة الوطنية للمساواة في الأجور متعددة القطاعات القائمة منذ وقت طويل، والتي تشترك في رئاستها وزارة العمل واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، لتعزيز الحوار وبناء القدرات بشأن موضوعات مثل المساواة في الأجور وظروف العمل اللائق. ويقدم العديد من الشركاء الدعم الفني فيما يتعلق بختم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولكن هناك حاجة إلى دفعة إضافية لإضفاء الطابع المؤسسي على الختم الوطني للمساواة بين الجنسين بناء على الممارسات الدولية الجيدة. وتنشط الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي في مساندة ريادة الأعمال النسائية، وتنسقان مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة واللجنة الوزارية لتمكين المرأة. وتدعم كندا والنرويج تدريب العاملين في مجال رعاية الأطفال، مع دعم التنفيذ من قبل منظمة صداقة غير الحكومية، ومؤسسة التدريب المهني، وغيرها. وتقدم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الدعم الفني للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة لإنشاء هيكل حوكمة للمرصد الوطني للمرأة. وسيقوم مركز التعاون والأدلة باستمرار بحشد الدعم من شركاء التنمية في المجالات التي تحتاج إلى بناء قدرات إضافية، وسيدعى شركاء التنمية للانضمام إلى الأنشطة المنتظمة في إطار العملية لتقديم مساهمة إيجابية بطريقة أكثر تنسيقا.

4 6 . **ومن المتوقع بناء قدرات مستدامة ودائمة داخل أصحاب المصلحة المعنيين من خلال تنفيذ المؤشرات المرتبطة بالصرف وتحقيقها.** وتشمل الأنشطة الرئيسية لبناء القدرات وتعزيز الأنظمة ما يلي: (1) تحسين آلية التظلم وبناء قدرات موظفي وزارة العمل في تنفيذ التشريع الجديد المتعلق بالتحرش الجنسي، بما في ذلك إصدار مبادئ توجيهية تستند إلى أفضل الممارسات الدولية؛ (2) وضع مبادئ توجيهية لشركات القطاع الخاص بشأن التصدي للتحرش الجنسي وتوفير ترتيبات عمل مرنة؛ (3) تحديد ودعم تحسين ظروف العمل في القطاع الخاص من خلال ختم المساواة بين الجنسين؛ (4) تعزيز قدرات البنك المركزي الأردني والشركاء لتفعيل الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي من منظور المساواة بين الجنسين؛ (5) تعزيز تركيز اللجنة الوزارية لتمكين المرأة ووزارة التنمية الاجتماعية واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة على تمكين ورصد الدعم المقدم لرائدات الأعمال، بما في ذلك منصة المتاجر الإلكترونية؛ (6) مساندة وزارة النقل لتعزيز قدرتها على الاستجابة لاحتياجات تنقل النساء؛ (7) تعزيز قدرة المجلس الوطني لشؤون الأسرة على تنسيق سياسة وطنية لرعاية الطفل من أجل اتساق النظام؛ (8) تحسين مناهج هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية ومؤسسة التدريب المهني لمعالجة الجوانب المتعلقة بالمناخ لمقدمي الرعاية؛ (9) تعزيز قدرة وزارة التنمية الاجتماعية على زيادة عدد دور الحضانة، بما في ذلك عن طريق تعزيز نظمها الرقمية لتلقي الطلبات ومعالجتها؛ (10) تعزيز قدرات اللجنة الوزارية واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ومديرية السياسات الوطنية على دعم حملات التوعية والتوعية، والدراسات، والتنفيذ العام المشترك بين الوكالات لبرامج دعم الإدماج الاقتصادي للمرأة.

4 7 . **تم تحديد سلسلة من المتضررين من المشروع لمعالجة نقاط ضعف معينة تتعلق بالأنظمة المالية والتعاقدية والبيئية والاجتماعية التي تم تحديدها أثناء الإعداد.** وعلى وجه التحديد، سيتم تدعيم قدرات السلطات المعنية فيما يتعلق بإجراءات التشغيل القياسية التي تغطي الصحة والسلامة المهنية، وجوانب الحماية لمنشآت رعاية الأطفال، والعمال والصحة والسلامة المجتمعية، وإدارة المخاطر الاجتماعية. علاوة على ذلك، سيحدد دليل العمليات بناء القدرات المؤسسية ذات الصلة بشأن التدريب على التوعية لجميع موظفي الوزارة وأصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن المخاطر المناخية.

د. ملخص التقييم

أ. الجوانب الفنية (بما في ذلك التقييم الاقتصادي للبرنامج)

الأهمية الاستراتيجية والسلامة الفنية

4 8 . **تتسم الأهمية الإستراتيجية والفنية للعملية المقترحة بأنها تتسق مع أولويات الحكومة، وتسترشد بالأعمال التحليلية المكثفة ومشاركة أصحاب المصلحة في إطار صندوق المساواة بين الجنسين.** وتركز الأنشطة على العمل التحليلي، والخدمات الفنية والاستشارية في مجالات مثل الإطار القانوني، واقتصاد الرعاية، وأماكن العمل الملائمة للأسرة، بالتنسيق الوثيق مع أصحاب المصلحة المعنيين من القطاعين العام والخاص، وكذلك من المجتمع المدني ومجتمع المانحين.

49. **وفي الأردن، لا يعمل سوى عدد قليل من النساء حيث يواجهن مجموعة من التحديات لدخول سوق العمل والبقاء فيه.** وتبلغ نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة 14٪، وربع النساء المشاركات في سوق العمل عاطلات عن العمل. وعلى الرغم من أن الإصلاحات الأخيرة بشأن قضايا مثل المساواة في الأجور، والتحرش الجنسي في مكان العمل، وترتيبات العمل المرنة، تعد خطوات مهمة نحو أماكن عمل أكثر ملاءمة للمرأة، فإن عدم التنفيذ يعوق إحراز تقدم فعلي. وتواجه رائدات الأعمال صعوبات في الحصول على سلسلة متصلة من الخدمات المالية وغير المالية، وهناك فجوة في ربط فرص التمويل الأصغر بمجموعة أوسع من الخدمات المصرفية لدعم إنشاء مشروعاتهن وتنميتها.[13] ومن شأن توفير خدمات رعاية الأطفال بتكلفة ميسورة ووسائل نقل آمنة وميسورة التكلفة أن يقلل من ارتفاع تكلفة مشاركة النساء الحاصلات على تعليم أقل من التعليم الثانوي في القوى العاملة، لا سيما بالنظر إلى طبيعة الوظائف المتاحة بالقطاع غير الرسمي والأجور المنخفضة. وفي الوقت نفسه، من شأن تحسين بيئة العمل وزيادة المرونة أن يشجع النساء الأكثر تعليما على البحث عن فرص العمل المتاحة وقبولها في القطاع الخاص، وهو القطاع الذي تشهد نموا في الوظائف في الأردن. وبالإضافة إلى ذلك، تعزز الأعراف الاجتماعية القائمة فكرة أن الرجل هو المعيل، وأن النساء مقدمات للرعاية، وهو ما يعوق حصول المرأة على الفرص.[14]

50. **وتظهر الشواهد العالمية والخاصة بالأردن أن كل مجال من مجالات النتائج يمكن أن يؤثر تأثيرا كبيرا على مشاركة المرأة في القوى العاملة.** على سبيل المثال:

- مجال النتائج 1. تحسين ظروف العمل للنساء وزيادة تكيفها: في مختلف البلدان الأوروبية، ارتبط العمل بدوام جزئي وزيادة تحكم الموظفين في ساعات العمل بزيادة معدل توظيف الإناث (معهد بحوث السياسات العامة 2014). ومن شأن التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي في مكان العمل أن يحسن نواتج العاملين وأرباب العمل، مثل الحد من التغيب عن العمل وزيادة استبقائهم.
- مجال النتائج 2. الشمول المالي للمرأة وريادة الأعمال: تشير الشواهد العالمية إلى أن تمكين المرأة من خلال الرقابة المالية يمكن أن يزيد من مشاركتها في القوى العاملة. ومع الفجوة بين الجنسين في الحصول على الخدمات المالية، فإن عدم امتلاك حساب مصرفي يشكل عائقا أمام بدء النساء أنشطة أعمالهن. ويمكن أن تؤدي إزالة هذا العائق إلى زيادة بنسبة 30٪ في ريادة الأعمال النسائية، مما يعود بالنفع على 3300 رائد أعمال جديد.
- مجال النتائج 3. النقل العام الآمن: تظهر الشواهد الحديثة من الأردن أن تحسين السلامة في وسائل النقل العام بنسبة 5 نقاط مئوية من شأنه أن يزيد مشاركة الإناث في القوى العاملة بنسبة 4.7 نقطة مئوية بين النساء في سن العمل في عمان (علام وآخرون 2023).
- مجال النتائج 4. الحصول على رعاية جيدة وميسورة التكلفة للأطفال: تظهر الشواهد الحديثة من الأردن أن مشاركة الإناث في القوى العاملة يمكن أن تزيد بنسبة 2.5 نقطة مئوية إذا تم تقديم خدمات رعاية الأطفال مقابل أجر، و7.3 نقطة مئوية إذا تم تقديمها مجانا، مما يعني 70,000-200,000 امرأة جديدة محتملة دخول سوق العمل (ريديلي 2023). ونظرا لأن تكلفة خدمات رعاية الأطفال المتاحة في السوق في الأردن تقدر بنحو 25٪ من الدخل الفعلي أو المحتمل لسوق العمل، يجب إعطاء الأولوية للقدرة على تحمل التكاليف.

المبررات الاقتصادية

51. **ومن المتوقع أن تحقق العملية عوائد اقتصادية كبيرة.** وتشير الشواهد المستقاة من الأردن إلى أن أنشطة البرنامج يمكن أن تزيد مشاركة المرأة في القوى العاملة من نسبتها الحالية البالغة 14٪ إلى 20[15]٪، مما يؤدي إلى انضمام 138 ألف امرأة أخرى إلى القوى العاملة. ويشير هذا إلى أن الأنشطة في إطار هذه العملية يمكن أن تساعد الحكومة الأردنية على إحراز تقدم كبير نحو تحقيق هدفها المتمثل في مشاركة الإناث في القوى العاملة بنسبة 28٪ بحلول عام 2033. وعلى غرار الدخل المحتمل الناتج عن هذه الزيادة في مشاركة المرأة في القوى العاملة، من المتوقع أن يبلغ معدل العائد الاقتصادي للعملية على مدى 10 سنوات 44٪.[16]وتستند هذه التقديرات إلى افتراضات متحفظة تستند إلى شواهد عالمية وخاصة بالأردن بشأن النطاق المحتمل للتأثير الذي قد تحدثه مجالات النتائج الأربعة على مشاركة الإناث في القوى العاملة. من المتوقع أن يكون التأثير الفعلي لأنشطة المشروع أكبر، مع تأثير أكبر على المدى المتوسط إلى الطويل، بما يتجاوز مدة المشروع.

---

[13] انظر: البنك الدولي. 2023. *مراجعة رأس المال البشري في الأردن*. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي؛ لوغو ، مولر وواي بوي ، 2020 ؛ آيت علي سليمان وآخرون 2019. *الأردن - تحسين الفرص الاقتصادية للمرأة: نقاط دخول مختارة للحوار بشأن السياسات والإجراءات التدخلية في مجال العمليات*. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي.

[14] انظر على سبيل المثال: هيئة الأمم المتحدة للمرأة. 2022. *فهم الذكورة: المسح الدولي للرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) - الأردن*. هيئة الأمم المتحدة للمرأة. البنك الدولي. 2018. *المملكة الأردنية الهاشمية: فهم كيف تؤثر الأعراف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على نواتج توظيف الإناث*. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي.

[15] ويستند ذلك إلى الشواهد الأخيرة من الأردن التي تشير إلى أن تحسين السلامة في وسائل النقل العام من شأنه أن يزيد مشاركة الإناث في القوى العاملة بنسبة 4.7 نقطة مئوية بين النساء في سن العمل في عمان (عالم ومحمود وباجنولي 2023)، ويمكن أن يؤدي توفير خدمات رعاية الأطفال مقابل أجر أو مجانا إلى زيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة بنسبة 2.5 - 7.3 نقاط مئوية (ريديلي وآخرون 2023). وبناء على هذه الأدلة، يقدر أن متوسط تأثير المشروع على مشاركة الإناث في القوى العاملة سيبلغ حوالي 6 نقاط مئوية، مع فترات ثقة كبيرة. وهو تقدير متحفظ لأثر المشروع بالنسبة لحسابات معدل العائد الاقتصادي.

[16] ويستخدم النموذج بيانات مسح القوى العاملة في الأردن (2022) ويتوقع تحقيق دخل إضافي إذا زادت مشاركة الإناث في الأيدي العاملة بنسبة تتراوح بين 2.5 و12 نقطة مئوية على مدى 4 سنوات بين اختيار عشوائي للنساء في سن العمل غير الملتحقات حاليا بالقوى العاملة. يعتمد النموذج على تقدير مينسيريان للدخل المتوقع بناء على التعليم والعمر والموقع. وهو نموذج توازن جزئي من حيث أنه يفترض أنه مع توسع القوى العاملة، فإن معدل البطالة والأجور لن يتغيرا. ولا تأخذ القيود على جانب الطلب بعين الاعتبار، وتفترض توفر الوظائف لاستيعاب الزيادة في مشاركة الإناث في الأيدي العاملة. انظر أيضا صندوق النقد الدولي 2023: https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2023/09/27/countries-that-close-gender-gaps-see-substantial-growth-returns

2 5 . **وتشير الأدلة العالمية إلى أن الأنشطة التي تدعمها هذه العملية يمكن أن تؤدي إلى مكاسب طويلة الأجل، تتجاوز تأثيرها المباشر على الدخل والنمو الاقتصادي**. وتظهر مجموعة متزايدة من الشواهد العالمية أن الاستثمار في مجالات النتائج الأربعة للعملية يمكن أن يؤثر تأثيرا إيجابيا على مشاركة المرأة في القوى العاملة، وإنتاجيتها، ودخلها، وأن يخلق المزيد من فرص العمل للنساء (لاسيما الاستثمار في قطاع رعاية الأطفال).[17] وعلى المستوى الفردي، ستؤدي زيادة المشاركة في القوى العاملة وتحسين الإنتاجية إلى زيادة دخل المستفيدات. وعلى مستوى الأسر المعيشية، لا يمكن لزيادة الدخل مجتمعة أن يحسن الرفاهة العامة فحسب، بل يحسن أيضا قدرة الأسر على الصمود في وجه الصدمات.[18] وعلى مستوى الشركات، يمكن أن يؤدي تحسين بيئة العمل والحصول على خدمات رعاية الأطفال إلى زيادة الاحتفاظ بالموظفين وإنتاجيتهم.[19] وعلى المستوى الوطني، ستؤدي زيادة الدخل والإنتاجية وتراكم رأس المال البشري إلى تعزيز النمو الاقتصادي. كما يمكن أن يؤدي الاستثمار في قطاع رعاية الأطفال وتدعيم ريادة الأعمال إلى خلق فرص العمل، مما يزيد من المساهمة في النمو الاقتصادي. وللبرنامج أيضا آثار خارجية إيجابية، بما في ذلك على تنمية الطفولة المبكرة، مع تأثير طويل الأجل على الإنتاجية والدخل. ووجد مسح استقصائي حديث شمل بالغين في 12 بلدا من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل أن أولئك الذين التحقوا ببرامج رعاية الأطفال والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ظلوا في المدرسة لمدة أطول بواقع 0.9 سنة في المتوسط، وكانوا يعملون في وظائف تتطلب مهارات أعلى، مع مراعاة الخلفية الأسرية وعوامل أخرى.[20]

3 5 . **وتعد الاستثمارات العامة للحد من عدم المساواة بين الجنسين في القوى العاملة ضرورية لتعظيم رأس المال البشري الكامل للأردن والاستفادة من الأثر الاقتصادي والاجتماعي والأثر متعدد الأجيال للاستثمار في المرأة**. لعدم المساواة بين الجنسين في القوى العاملة تكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة. يشكل رأس المال البشري – أي القيمة الحالية للدخل المستقبلي للقوى العاملة – ثلثي الثروة العالمية. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تشير التقديرات إلى احتمال فقدان 11491 دولارا في نصيب الفرد من ثروة رأس المال البشري بسبب عدم المساواة بين الجنسين.[21] وبالنسبة للأردن، سيؤدي ذلك إلى خسارة أكثر من 132 مليار دولار من ثروة رأس المال البشري.[22] ويرتبط عدم المساواة بين الجنسين أيضا بالتكاليف الاجتماعية، بما في ذلك تقليص قدرة المرأة على التعبير عن رأيها وولايتها على نفسها وزيادة العنف القائم على النوع الاجتماعي. وتمتد بعض هذه الآثار إلى أجيال متعددة، نظرا لأن أطفال الأمهات الشابات وضعيفات التعليم معرضون بدرجة أكبر لخطر سوء نواتج الصحة والتعليم، مما يؤثر بشكل أكبر على رأسمالهم البشري في مرحلة البلوغ. والاستثمارات العامة ضرورية لإحداث التغيير وتحقيق المكاسب من المساواة بين الجنسين.

إطار الإنفاق لمكون تمويل البرنامج الموجه للنتائج

4 5 . **يعكس إطار الإنفاق الطبيعة متعددة الأوجه لهذا البرنامج، مع وجود سلسلة من النظراء الحكوميين الرئيسيين عبر القطاعات**. وكما هو مبين في الجدول 4، يعتمد إطار الإنفاق في البرنامج على تحديد الهيئات المنفذة، وبرامج ميزانياتها ذات الصلة، وبنود الموازنة ذات الصلة (مفصلة إلى نفقات متكررة ونفقات رأسمالية) ضمن برامج موازنة مختارة. وكان من المتوقع أن تغطي الموازنة المستنبطة فترة البرنامج على مدى 4 سنوات (منتصف 2024، و2026، و2027، ومنتصف 2028).

الجدول 4. ملخص إطار الإنفاق على البرنامج

[17] حليم وأوسوليفان وساهاي. 2023. *زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة*. سلسلة مذكرات السياسات المواضيعية لمجموعة البنك الدولي بشأن المساواة بين الجنسين; مُذكِّرة الشواهد والممارسات. البنك الدولي: واشنطن العاصمة

[18] مجموعة البنك الدولي. 2022. *رسم مسار نحو الحماية الاجتماعية الشاملة: القدرة على الصمود والإنصاف والفرص للجميع*. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي.

[19] مؤسسة التمويل الدولية. 2017. *معالجة رعاية الأطفال: الجدوى التجارية لرعاية الأطفال التي يدعمها صاحب العمل*. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي. انظر أيضا دراسة الحالة المكونة من ثلاثة أجزاء (2021) في إطار شراكة الصندوق مع int@j واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة لتسليط الضوء على الشركات ذات التفكير المستقبلي في الأردن وإلهام الشركات الأخرى لتصميم بيئات أكثر وعيا بالمساواة بين الجنسين بناء على نماذج تعمل على www.worldbank.org/en/programs/mashreq-gender-facility.

[20] شفيق، ديفرشيلي، وفاليريو. 2018. *هل هناك فوائد طويلة الأجل للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل؟* أرشيف تحليل سياسة التعليم ، 26 ، 122.

[21] وودون وآخرون 2020. *ما حجم عائد المساواة بين الجنسين؟ قياس الآثار والتكاليف المختارة لعدم المساواة بين الجنسين*. تكلفة سلسلة مذكرات عدم المساواة بين الجنسين. البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

[22] وهذا يفترض أن عدد السكان 11.5 مليون نسمة.

النتائج	النظير الحكومي	الرمز في الميزانية		تصنيف الميزانية	البرنامج الحكومي 2024-2028		المجموع المشمول في البرنامج الموجه للنتائج
					دينار أردني	دولار امريكي	دولار امريكي
مجال النتائج 1					**40,577,000**	**57,231,312**	**54,000,000**
ظروف عمل المرأة أفضل وأكثر تكيفا	وزارة العمل	4805	601	جاري	18,109,000	25,541,608	25,000,000
	وزارة المالية-مركز الملك عبدالله الثاني للتميز	2511	-304 123	جاري	2,000,000	2,820,874	2,800,000
	وزارة المالية- اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة	2511	92-304	جاري	3,200,000	4,513,399	3,500,000
	وزارة العمل	4810	601	جاري	4,339,500	6,120,592	6,000,000
		4801	601	جاري	12,928,500	18,234,838	16,700,000
مجال النتائج 2					**44,820,500**	**63,216,502**	**55,000,000**
الشمول المالي وريادة الأعمال للمرأة والمتاجر الالكترونية	ووزارة التنمية الاجتماعية	4701	601	جاري	25,770,000	36,346,968	55,000,000
		4720	601	جاري	19,050,500	26,869,535	
مجال النتائج 3					59,691,000	84,190,409	15,000,000
وسائل نقل عام آمنة	هيئة تنظيم النقل البري	6162	708	رأس مالي	212,500	299,718	250,000
			4		52,800,000	74,471,086	10,750,000
	وزارة النقل	5305	1	جاري	2,615,000	3,688,293	2,500,000
		21	2111	جاري	4,063,500	5,731,312	1,500,000
مجال النتائج 4					81,688,500	115,216,502	90,447,500
الحصول على رعاية جيدة وميسورة التكلفة للأطفال	وزارة المالية -المجلس الوطني لشؤون الأسرة	2511	-304 121	جاري	1,750,000	2,468,265	2,000,000
	هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية	6622	8 & 6	رأس مالي	32,600,000	45,980,254	40,447,500
	ومؤسسة التدريب المهني	6042	601	جاري	39,708,500	56,006,347	38,000,000
			15	رأس مالي	7,630,000	10,761,636	10,000,000
المجموع					***226,777,000***	***319,854,725***	***214,475,000***

ملاحظة: لا ينظر إلى موازنة البنك المركزي الأردني نظرا لكونه هيئة اعتبارية مستقلة ومستقلة.

ب. الجوانب المالية والتعاقدية

مكون تمويل البرنامج الموجه للنتائج

5 5 . **أجرى البنك الدولي تقييما للأنظمة المالية والتعاقدية لتقييم معدل المخاطر الائتمانية والتأكد من أن الأنظمة المالية والتعاقدية للعملية تقدم تأكيدا معقولا بأن حصيلة التمويل ستستخدم في الأغراض المخصصة لها، مع إيلاء الاهتمام الواجب لمبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة.** ويعرض المرفق 3 ملخصا لتحليل الأنظمة المالية والتعاقدية، والتقرير الكامل في ملف العملية.

الإدارة المالية العامة وأداء المشتريات

5 6 . **وستتبع أداة تمويل البرنامج الموجه للنتائج أنظمة إدارة المالية العامة في البلاد.** ويؤكد تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية لعام 2022 أن الأردن أحرز تقدما في تطوير أنظمة إدارة الشؤون المالية العامة لديه، بما في ذلك التغطية العالية لنظام معلومات الإدارة المالية الحكومية، ونظام تصنيف موازنة الحكومة المركزية في الأردن الذي يلبي معايير الإحصاءات المالية الحكومية، وتتسم تقارير المالية العامة بالشمول إلى حد كبير، وتعمل عملية إعداد الموازنة بشكل جيد، مع وجود جدول زمني واضح للموازنة يتم الالتزام به، ويتم إصدار سقوف وافقت عليها الحكومة في السابق لوزارات المنفقة، فإن تخصيص الموارد خلال السنة يمكن التنبؤ به نسبيا، وضوابط قوية على كشوف الرواتب، وتتم جميع المعاملات الحكومية من خلال حساب الخزينة

الموحد، وتتم التسويات المصرفية يوميا، ويتم تسوية معظم الحسابات المعلقة وتصفيتها دون تأخير، واستمر إطار الرقابة الداخلية في الأردن في التطور والتحديث.

57. **أدخل نظام المشتريات الجديد رقم 8 لسنة 2022** تحسينات كبيرة على الإطار القانوني والمؤسسي، فضلا عن الجوانب الإجرائية للمشتريات العامة. يسري هذا النظام على جميع الجهات والوحدات الحكومية. وقد أنشأت اللجنة لجنتين مستقلتين: (1) لجنة سياسات المشتريات مسؤولة عن وضع السياسات والإشراف على نظام المشتريات وتطويره، و(2) لجنة شكاوى المشتريات تتولى المراجعات الإدارية من الدرجة الثانية للشكاوى التي لم يتم حلها والتي يثيرها مقدمو العطاءات. ويتسق نظام المشتريات مع الممارسات الدولية الجيدة، ويلتزم بمبادئ مثل الشفافية والعدالة والاقتصاد والنزاهة والقيمة مقابل المال. ولا يزال التنفيذ الفعال جاريا على قدم وساق. ويجري حاليا إعداد أدوات تنفيذ مختلفة، بما في ذلك وثائق المشتريات القياسية، ونماذج التقييم لمختلف أنواع المشتريات، ونماذج تخطيط المشتريات، إلخ. ويجري أيضا تعميم نظام المشتريات الإلكترونية في الأردن تدريجيا، ومن المقرر أن يتم تشغيله بالكامل على مستوى الوزارات بحلول عام 2025. تستخدم وزارة التخطيط والتعاون الدولي نظام الشراء الإلكتروني JONEPS لشراء السلع. وسيتطلب بناء القدرات والتأهيل المهني للعاملين في مجال المشتريات بضع سنوات. ولذلك، قد تستمر مواطن الضعف طوال دورة المشتريات.

58. **يتطلب تنفيذ أداة تمويل البرنامج الموجه للنتائج قدرا كبيرا من المتابعة والتنسيق.** وستكون مجموعة من الهيئات الحكومية مسؤولة عن المؤشرات المرتبطة بالصرف في إطار النتائج التصحيحية المحددة: (1) وزارة العمل واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ومركز الملك عبدالله الثاني للتميز بالنسبة لمجال النتائج 1؛ (2) البنك المركزي الأردني، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووحدة إدارة المشاريع التابعة لوزارة التخطيط والتعاون الدولي فيما يتعلق بمجال النتائج 2؛ (3) وزارة النقل ولجنة تنظيم النقل البري فيما يتعلق بمجال النتائج 3، و(4) المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ووزارة التنمية الاجتماعية، ومؤسسة التدريب المهني ، و هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية TVSDC فيما يتعلق بمجال النتائج 4. ستتولى وحدة إدارة المشروع بوحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي قيادة الوظائف الرئيسية لتنفيذ العملية. ويعتبر دورها بالغ الأهمية لنجاح تنفيذ البرنامج. وسيستلزم ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، متابعة إنجاز المؤشرات المرتبطة بالصرف، والتعامل مع ترتيبات الصرف، وتنسيق تنفيذ الإجراءات المالية والتعاقدية لخطة عمل البرنامج، وتقديم تقرير المراجعة الخارجية السنوي إلى البنك الدولي، فضلا عن التنسيق بشأن النتائج التي يتوصل إليها المدقق وتطبيق التوصيات وتسوية النتائج والمخالفات. وسيتم تدعيم قدرات الإدارة المالية والمشتريات في وحدة إدارة المشاريع عن طريق تعيين مسؤول مالي متفرغ لتولي مهام الإدارة المالية والصرف، وموظف مشتريات متفرغ لتولي مهام إدارة المشتريات والعقود. وسيتضمن البرنامج إجراءات للمشتريات في خطة عمل البرنامج لمساندة تنفيذ سياسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة المعنية بالمساواة بين الجنسين والشباب لزيادة وصول النساء إلى المشتريات العامة. كما ستراعي اعتبارات المشتريات الخضراء وستنفذ سياسة المشتريات الخضراء عند المصادقة عليها من قبل لجنة سياسة المشتريات. ستستخدم الهيئات التي ينفذها هذا النظام في معالجة المشتريات، ويتم تسجيلها في برامج بناء القدرات التي يقدمها معهد الإدارة العامة أو حسبما يراه مناسبا. سيتم الاحتفاظ بسجل لشكاوى المشتريات من خلال نظام الشراء الإلكتروني.

59. **ستتبع ترتيبات المشتريات** في إطار البرنامج الأنظمة المالية والتعاقدية للبرنامج، باستثناء أن المشتريات في إطار مكون تمويل المشروعات الاستثمارية سيتم تنفيذها وفقا لنظام المشتريات لمقترضي تمويل المشروعات الاستثمارية لشراء السلع وتنفيذ الأشغال والخدمات الاستشارية وغير الاستشارية بتاريخ يوليو/تموز 2023، و"إرشادات منع ومكافحة الاحتيال والفساد في المشروعات الممولة بقروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير واعتمادات ومنح من المؤسسة الدولية للتنمية"، بتاريخ 15 أكتوبر/تشرين الأول 2006 والمنقحة في يناير/كانون الثاني 2011 وفي 1 يوليو/تموز 2016.

60. **وستنفذ الهيئات المنفذة الأنشطة وفقا لإرشادات البنك الدولي بشأن منع ومكافحة الاحتيال والفساد في تمويل البرنامج الموجه للنتائج" المؤرخة 1 فبراير/شباط 2012 والمنقحة في 10 يوليو/تموز 2015.** وسيعتمد البرنامج على الأدوات الوقائية التي استحدثتها مؤخرا لجنة النزاهة ومكافحة الفساد الأردنية وتقاريرها عن حالات الفساد مع حدود هذا البرنامج للحد من مخاطر الفساد. وستقدم اللجنة تقريرا سنويا إلى البنك الدولي بشأن مخاطر الفساد المحددة في إطار البرنامج بناء على تحقيقاتها.

61. **استبعاد المشتريات.** ومن المتصور تنفيذ العديد من أنشطة المشتريات في إطار البرنامج، بما في ذلك السلع والمساعدة الفنية وخدمات الاستشاريين. بناء على معدل المخاطر المالية والتعاقدية وإطار النفقات، يتم تحديد استبعاد العقود لكل فئة من فئات المشتريات.

مكون تمويل المشروعات الاستثمارية

62. **أجري تقييم ائتماني للجهتين المنفذتين (وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة التنمية الاجتماعية) لمكون تمويل المشروعات الاستثمارية.** وسيتم تحديد الترتيبات المالية والتعاقدية (الإدارة المالية، والصرف، والتوريدات) في دليل العمليات. تم تصنيف المخاطر العامة للإدارة المالية والمشتريات على أنها "كبيرة". ويتضمن الملحق 7 مزيدا من التفاصيل عن الترتيبات الائتمانية والمخاطر.

6 3 . **وسيتم تعيين مديرين متفرغين للشؤون المالية والمشتريات في وحدة إدارة المشروع بوحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصاديةلتولي الإدارة المالية، وترتيبات الصرف، وجوانب المشتريات لمكون تمويل المشروعات الاستثمارية وأداة تمويل البرنامج الموجه للنتائج**. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تعيين مسؤول مالي في وزارة التنمية الاجتماعية لإدارة وظائف الإدارة المالية والصرف الخاصة بتوسيع نطاق رعاية الطفل. سيعمل المدير المالي تحت إشراف المدير المالي في وحدة إدارة المشروع بوحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية. على الجهات المسؤولة عن إدارة التنفيذ استخدام نظام الشراء الإلكتروني عبر الإنترنت في تخطيط المشتريات، ونشر الإعلانات، ونشر العقود، وتقديم شكاوى المشتريات وتسويتها. وتتيح وثائق المناقصات نافذة لتنفيذ سياسات المشتريات الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة والنساء / الشباب، وسياسات المشتريات الخضراء في عملية الاختيار.

6 4 . **ستدير وزارة التنمية الاجتماعية وظائف الإدارة المالية والصرف لأنشطة توسيع خدمات رعاية الأطفال (المركزية والمنزلية).** وسيشمل التوسع في خدمات رعاية الأطفال بشكل أساسي (1) تقديم منح مؤسسية (نقدية و/أو عينية)، و(2) دعم التكلفة الشهرية لخدمات رعاية الطفل (التي يقدمها مقدم مرخص له لرعاية الأطفال في المنزل أو المركز خارج منزل الطفل) لمدة تتراوح بين 6 أشهر و12 شهرا، و3) الدعم الفني بما في ذلك التوعية والحملات والعديد من الدراسات الفنية. وستضم وحدة توسيع رعاية الطفل التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية موظفا متفرغا للمنح سيكون مسؤولا عن ضمان استفادة المستفيدين المؤهلين من برنامج رعاية الطفل وفقا لمعايير اختيار الأهلية، ومسؤولين ماليين متفرغين للقيام بمهام الإدارة المالية والصرف. ويتبع المسؤول المالي المدير المالي في وحدة إدارة المشروع. وسيتم إعداد دليل للمنح ليصبح جزءا لا يتجزأ من دليل العمليات العام، بما في ذلك النص على الإجراءات الداخلية لمختلف أنشطة تمويل المشروعات الاستثمارية، بما في ذلك الضوابط والإجراءات الخاصة بمنح البدء والدعم، بما في ذلك معايير اختيار الأهلية، وترتيبات المشتريات، والمتابعة، والصرف. وستستخدم منصة إلكترونية لرعاية الطفل لتنفيذ أنشطة توسيع نطاق الرعاية.

6 5 . **ولضمان تدفق الأموال بسلاسة، سيتم فتح حساب مخصص بالدولار الأمريكي في البنك المركزي الأردني تديره وزارة التخطيط والتعاون الدولي**. وسيفتح حساب مصرفي فرعي بالدينار الأردني لوزارة التنمية الاجتماعية لتمويل التوسع في رعاية الأطفال. وسيتم صرف حصيلة القرض وفقا لإرشادات الصرف الموضوعة من قبل البنك الدولي. وسيتم استخدام الصرف المستند إلى التقارير المالية المرحلية في المكون الخاص بتمويل المشروعات الاستثمارية.

6 6 . **ستقدم وحدة إدارة المشروع التابعة لوحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية إلى البنك الدولي تقارير مالية مرحلية نصف سنوية غير مدققة وقوائم مالية سنوية مدققة.** ويجب تقديم التقارير المالية المرحلية نصف السنوية في غضون 45 يوما بعد نهاية كل فترة. وستقوم بمراجعة التقارير المالية المرحلية شركة مراجعة يتم التعاقد معها وتمويلها من خلال تمويل المشروعات الاستثمارية. وسيقوم مكتب المراجعة نفسه بمراجعة القوائم المالية السنوية لصندوق تمويل المشروعات الاستثمارية وفقا للمهام والاختصاصات المقبولة لدى البنك الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم مكتب التدقيق بإعداد "خطاب إدارة" يحدد أي ملاحظات وتعليقات وأوجه قصور في النظام وأدوات الرقابة التي يراها المراجع وثيقة الصلة، ويقدم توصيات لإدخال تحسينات عليها. يجب تقديم القوائم المالية السنوية لمكون المساعدة الفنية وخطاب الإدارة بعد 6 أشهر من نهاية كل سنة تقويمية.

6 7 . **سيتم تنفيذ مشتريات المشروع وفقا "لنظام المشتريات لمقترضي تمويل المشروعات الاستثمارية" الخاصة بالبنك الدولي والمؤرخة سبتمبر/أيلول 2023 (نظام المشتريات)**؛ و"إرشادات البنك الدولي بشأن منع ومكافحة الاحتيال والفساد في المشروعات الممولة بقروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير واعتمادات ومنح من المؤسسة الدولية للتنمية" المؤرخة 15 أكتوبر/تشرين الأول 2006 والمنقحة في يناير/كانون الثاني 2011 وفي 1 يوليو/تموز 2016. **يرجى الرجوع إلى الملحق 7 للمزيد من التفاصيل عن الترتيبات المالية والتعاقدية لمكون تمويل المشروعات الاستثمارية**

ج. الجوانب البيئية والاجتماعية

6 8 . **ستحقق هذه العملية منافع بيئية واجتماعية، وكذلك مخاطر تصنف على أنها متوسطة (المخاطر البيئية منخفضة والمخاطر الاجتماعية متوسطة).** ومن المتوقع أن تؤدي الإجراءات التدخلية في إطار هذه العملية إلى تعزيز مشاركة المرأة واحتوائها في سوق العمل، وتحسين بيئة العمل أمام المرأة، وضمان شمولها المالي، وزيادة إمكانية الحصول على خدمات رعاية الأطفال بأسعار معقولة، وهو ما سيكون له آثار إيجابية متعددة تؤدي إلى النمو الاقتصادي الكلي. ومن المتوقع أن تكون لهذه العملية مخاطر وآثار بيئية محدودة تتعلق بإدارة النفايات وجوانب الصحة والسلامة المهنية ذات الصلة بتوسيع نطاق رعاية الأطفال والإجراءات التدخلية في مجال النقل. وقد تسفر العملية أيضا عن آثار ومخاطر اجتماعية سلبية مباشرة يمكن أن تشمل: '1' الافتقار إلى التقييم الاجتماعي وعدم مشاركة أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالسياسات المقترحة؛ (2) عدم وجود آلية تظلم مناسبة تراعي شكاوى القطاع الخاص المتعلقة بالاستغلال والإيذاء والتحرش الجنسي؛ 3) عدم وجود جوانب قوية تتعلق بالصحة والسلامة المهنية والحماية في خدمات رعاية الطفل؛ (4) ضعف القدرات البيئية والاجتماعية للهيئات المنفذة المقترحة. وستخصص الوكالة الرئيسية المسؤولة عن إدارة تنفيذ العملية (وزارة التخطيط والتعاون الدولي) الموارد البيئية والاجتماعية اللازمة للإشراف على المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للعملية وإدارتها.

6 9 . **لأغراض أداة تمويل البرنامج الموجه للنتائج، تم إعداد تقييم للنظم البيئية والاجتماعية وفقا للفقرة 9 من القسم الثالث من سياسة تمويل البرنامج الموجه للنتائج وتوجيه البنك الدولي بشأن تمويل البرنامج الموجه للنتائج.** وركز تقييم النظم البيئية والاجتماعية على الأهداف التالية: (أ) دراسة نطاق البرنامج وسياقه وآثاره المحتملة من منظور بيئي واجتماعي؛ (ب) إجراء مزيد من التقييم التفصيلي لمختلف الآثار البيئية والاجتماعية في إطار أنشطة البرنامج، بما في ذلك الآثار غير المباشرة والتراكمية، والمخاطر السياقية والسياسية المتعلقة بالقضايا البيئية والاجتماعية؛ (ج) تقييم قدرة الهيئات الوطنية على معالجة المخاطر البيئية والاجتماعية ذات الصلة وتحديد أي مخاطر تعقيد في تنفيذ التدابير البيئية والاجتماعية؛ (د) مقارنة أنظمة المقترض (القوانين، والانظمة، والمعايير، والإجراءات، وأدوات التنفيذ) بالمبادئ البيئية والاجتماعية الأساسية لتمويل البرنامج الموجه للنتائج؛ (ه) صياغة التدابير الموصى

بها لمعالجة القدرات والأداء فيما يتعلق بقضايا السياسات والجوانب التشغيلية المحددة ذات الصلة بإدارة مخاطر البرنامج. ولإثراء عملية إعداد تقييم الأنظمة البيئية والاجتماعية، أجريت مشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة (بما في ذلك الوكالات المسؤولة عن إدارة التنفيذ، والسلطات الحكومية الشريكة، والمجتمع المدني، والفئات الضعيفة والأولى بالرعاية بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة).

7.10 **وخلص تقييم النظم البيئية والاجتماعية إلى أن الأنظمة البيئية والاجتماعية الوطنية لحكومة الأردن متطورة على نحو كاف، لكن تم تحديد بعض الفجوات بالمقارنة مع المبادئ البيئية والاجتماعية للبرنامج الموجه للنتائج.** وحيثما تم تحديد الفجوات في هذه الأنظمة فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية لسياسة البنك الدولي في إطار أداة تمويل البرنامج الموجه للنتائج (لا سيما فيما يتعلق بالنظم الاجتماعية القائمة)، تم تحديد توصيات لسد تلك الفجوات. ويتم تناول هذه التوصيات في بروتوكولات التحقق من المؤشرات المرتبطة بالصرف، وخطة عمل البرنامج، ودليل العمليات.

7.11 **سيطبق مكون تمويل المشروعات الاستثمارية متطلبات إطار العمل البيئي والاجتماعي،** وسيتم إعداد الأدوات البيئية والاجتماعية ذات الصلة وفقا لتصنيف مخاطر العملية وطبيعة الإجراءات التدخلية. وستشمل الأدوات البيئية والاجتماعية إعداد خطة التزام بيئي واجتماعي وخطة لمشاركة أصحاب المصلحة. وستنفذ العملية بصورة جزئية إطار عمل المقترض من خلال تطبيق قانون العمل الوطني على العمال في إطار مكون تمويل المشروعات الاستثمارية. ومع ذلك، ستتم معالجة الثغرات المحددة في المعيار البيئي والاجتماعي 2 من خلال متطلبات محددة في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي.

7.12 **تماشيا مع سياسة البنك الدولي بشأن تمويل البرنامج الموجه للنتائج، سيستبعد البرنامج أي أنشطة يحتمل أن يكون لها آثار كبيرة أو حساسة أو متنوعة أو غير مسبوقة على البيئة و/أو الأشخاص المتأثرين.** ويشمل ذلك الاستحواذ الكبير على الأراضي ؛ والنزوح الاقتصادي أو المادي؛ والتغيرات في استخدام الأراضي؛ والآثار الكبيرة على مواقع التراث الثقافي الحرجة أو الموائل الطبيعية. وقد وضعت معايير الفحص في إطار تقييم الأنظمة البيئية والاجتماعية، وسيتم دمجها في دليل العمليات.

7.13 **وستستخدم العملية آلية التظلم المركزية الحالية "بخدمتكم" وأي آليات أخرى موجودة تستخدمها الهيئات المنفذة.** وستساند العملية أيضا إدخال تحسينات على هذه الأنظمة، بما يتفق مع الممارسات الجيدة، مما يتيح الإبلاغ عن جميع المظالم المتعلقة بالبرنامج.

7.14 **معالجة المظالم.** يمكن للمجتمعات المحلية والأفراد الذين يعتقدون أنهم تضرروا نتيجة تمويل البرنامج الموجه للنتائج التي يسانده البنك الدولي، على النحو المحدد في السياسات والإجراءات المعمول بها، أن يتقدموا بشكاواهم إلى آلية التظلم القائمة في البرنامج أو إلى دائرة معالجة المظالم بالبنك. وتكفل دائرة معالجة المظالم مراجعة الشكاوى فور تلقيها بغرض معالجة المخاوف والشواغل ذات الصلة. ويمكن للمجتمعات المحلية والأفراد المتضررين من البرنامج رفع شكاواهم إلى آلية المساءلة المستقلة التابعة للبنك. وتضم هذه الآلية هيئة التفتيش التي تقرر ما إذا كان قد وقع، أو يمكن أن يقع، ضرر بسبب عدم التزام البنك بسياساته وإجراءاته، ودائرة تسوية المنازعات التي تتيح للمجتمعات المحلية والمقترضين فرصة معالجة الشكاوى من خلال تسوية المنازعات. ويجوز رفع الشكاوى في أي وقت بعد لفت انتباه البنك مباشرة إلى هذه المخاوف، وإعطاء الفرصة لجهاز إدارته للرد عليها. للمزيد من المعلومات عن كيفية تقديم الشكاوى إلى دائرة معالجة المظالم بالبنك، يرجى زيارة https://www.worldbank.org/GRS. للمزيد من المعلومات عن كيفية تقديم الشكاوى إلى آلية المساءلة التابعة للبنك، يرجى زيارة https://accountability.worldbank.org.

د. المتطلبات المؤسسية

المواءمة مع اتفاق باريس والمنافع المناخية المشتركة

7.15 **وستسهم زيادة مشاركة النساء في القوى العاملة في تحقيق النمو الاقتصادي والهدف العام المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة.** تصنف المخاطر المناخية في الأردن على أنها مرتفعة، وتتعلق المخاطر بزيادة تواتر وشدة موجات الجفاف والفيضانات والحرارة الشديدة وندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي، مما يجعل الحاجة إلى تحسين أمن المياه والطاقة والأمن الغذائي في صميم احتياجات التنمية في الأردن.[23] وتحدد رؤية التحديث الاقتصادي الاستدامة باعتبارها حجر الزاوية في الرؤية وتحدد صراحة "مواصلة جهودها لتلبية الاحتياجات المتعلقة بتغير المناخ (بما في ذلك الوفاء باتفاق باريس)"، مع اعتبار النمو الأخضر الشامل للجميع أولوية لفرص النمو المبتكرة في المنتجات والخدمات الخضراء. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2023، أطلق البنك المركزي الأردني إستراتيجيته للتمويل الأخضر 2023-2028 التي تطمح إلى المساهمة في أجندة تغير المناخ في الأردن من خلال تخضير القطاع المالي. وتبرز الإستراتيجية على وجه التحديد أهمية إشراك المرأة في أثناء تنفيذها، على سبيل المثال من خلال تعبئة التمويل الأخضر والتثقيف المالي، بسبب زيادة قابلية تأثرها بالمخاطر المناخية. وتؤدي الاختلافات بين الجنسين في الحصول على الدخل والأصول، وإلى الخدمات والمهارات، مقترنة بالبيئة القانونية والاجتماعية المقيدة، إلى الحد من قدرة المرأة على الاستجابة للتغيرات الناجمة عن المناخ والاستفادة من البرامج المناخية.[24] تقر مراجعة

[23] مجموعة البنك الدولي. 2022. *تقرير المناخ والتنمية الخاص بالأردن*. سلسلة تقارير المناخ والتنمية. البنك الدولي، واشنطن العاصمة.
[24] دينجر وآخرون 2023. *وضع المساواة بين الجنسين في صميم العمل المناخي*. سلسلة مذكرات السياسات المواضيعية لمجموعة البنك الدولي: مذكرات القضايا والممارسات واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي.

المناخ والتنمية في الأردن لعام 2022 التي أجرتها مجموعة البنك الدولي بالتأثير غير المتناسب لتغير المناخ على المرأة، وفي الربط بين النمو الأخضر الشامل للجميع والمساواة بين الجنسين، فإنها تحدد الحاجة إلى معالجة التحديات الهيكلية الكامنة وراء تجزؤ سوق العمل في الأردن، وتسلط الضوء بشكل خاص على أن الانخفاض الشديد لمشاركة المرأة في القوى العاملة في الأردن مسألة أساسية تتطلب سوق عمل شاملة اصلاح.

76. **وتعتبر هذه العملية متسقة مع أهداف اتفاق باريس بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها.** وفيما يتعلق بالتخفيف، يمكن اعتبار الأنشطة الرامية إلى تحسين ظروف العمل للنساء والشمول المالي والاقتصادي في إطار مجالي النتائج 1 و2 متوائمة مع جميع الأطراف.[25] وسيكون رصد وتحسين برامج مساندة ريادة الأعمال التي تقودها النساء في إطار مجال النتائج 2 محايدا للقطاعات، ولن يتم توجيه القطاعات ذات الانبعاثات الغازية العالية على وجه التحديد. وستكون الأنشطة المنفذة في إطار مجال النتائج 3 لتحسين سلامة النساء في وسائل النقل العام بمثابة نقطة انطلاق لجهود أوسع نطاقا مطلوبة لتحقيق التحول في وسائل النقل من وسائط النقل ذات الانبعاثات الكربونية الأعلى إلى وسائل النقل ذات الانبعاثات الكربونية الأقل، ومنع التحولات المستقبلية إلى وسائط أعلى كربونا، ويمكن اعتبارها متسقة عالميا.[26] وستتضمن معايير محطات الحافلات تركيب أنظمة إضاءة تعمل بالطاقة الشمسية/كفاءة استخدام الطاقة حيثما كان ذلك ممكنا. ويمكن اعتبار الأنشطة في إطار مجال النتائج 4 الرامية إلى تعزيز تقديم خدمات رعاية الطفل متوائمة مع جميع الأطراف. سيتضمن إنشاء مرافق لرعاية الأطفال (والتي لن تشمل أي أعمال بنية تحتية) إرشادات المشتريات الخاصة بالكفاءة في استخدام الطاقة للمعدات الكهربائية بحيث تكون مخاطر التخفيف منخفضة. وفيما يتعلق بالتكيف، تتعرض الأنشطة في إطار مجال النتائج الإقليمية 3 لمخاطر مناخية، مثل درجات الحرارة القصوى والفيضانات. وسيتضمن تصميم محطات الحافلات تدابير للحد من المخاطر، مثل الصرف (لتقليل الآثار الناجمة عن الفيضانات) والمواد المقاومة لتأثيرات درجات الحرارة القصوى. ومن شأن ذلك أن يخفض المخاطر المتبقية إلى مستوى منخفض/مقبول. ومن المتوقع أيضا أن تنطوي الأنشطة في إطار مجال النتائج 4 المتعلقة بتعزيز مرافق رعاية الأطفال على مخاطر تكيف متبقية مقبولة بسبب صغر حجمها. ولا تنطوي الأنشطة التي يساندها تمويل مشروعات الاستثمار على تطوير كبير للبنية التحتية، ولن يكون لها أي تأثير سلبي على مسار التنمية منخفضة انبعاثات الغازات الدفيئة في البلاد، أو مخاطر التكيف المتبقية فوق المستوى المنخفض/المقبول، وبالتالي تعتبر متوائمة.

77. **ستحقق هذه العملية منافع مناخية مشتركة بشأن تدابير التكيف والتخفيف على حد سواء.** وتعالج العملية على وجه التحديد القيود الرئيسية وكذلك الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين (المتعلقة بالإطار القانوني والبيئة الاجتماعية) التي تجعل المرأة أكثر عرضة لخطر التأثر بتغير المناخ. ومن خلال تشجيع ريادة الأعمال النسائية، يمكن أن يسهم المشروع أيضا في التكيف من خلال تنويع الإيرادات إلى أنشطة أكثر قدرة على الصمود في وجه تغير المناخ. وفيما يتعلق بالتخفيف، فإن الاستثمار في تحسين استخدام وسائل النقل العام وبنيتها التحتية يتبع مباشرة الأولويات والتوصيات الواردة في تقرير المناخ والتنمية الخاص بالأردن. وستدمج العملية البنية التحتية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ في الحد الأدنى من معايير الاستخدام في محطات الحافلات، مثل الصرف لزيادة القدرة على الصمود فيما يتعلق بالسيول الخاطفة، وستكون المواد المستخدمة في مأوى الحافلات مقاومة لدرجات الحرارة القصوى والحماية منها. وبالإضافة إلى ذلك، ستتضمن الأنشطة التي يتضمنها إطار مجال النتائج 4 تدابير لكفاءة استخدام الطاقة وتوفير المياه في إطار تدريب مقدمي الرعاية وإنشاء دور حضانة جديدة في المراكز وبالمنزل. ويبين الجدول أدناه استثمارات محددة لتحقيق منافع مناخية من خلال البرنامج.

المؤشر المرتبط بالصرف 3.1. اللجنة الوزارية لتمكين المرأة تصادق على خطة العمل/التنفيذ لتمكين النساء من الحصول على وسائل نقل آمنة وميسورة التكلفة، والتي أعدتها ونشرتها وزارة النقل: واستنادا إلى مسوح أجريت مؤخرا، فإن 51.7٪ من النساء غير راضيات عن شبكة النقل العام الحالية، وأن 12.9٪ فقط من النساء في عمان الكبرى يستخدمن وسائل النقل العام.[27] ويعد الافتقار إلى الأمان (بما في ذلك عدم وجود محطات مخصصة للحافلات) وارتفاع التكلفة من العوائق الرئيسية، وكما هو موضح في تقرير المناخ والتنمية الخاص بالأردن، فإن انخفاض الاستخدام يؤثر على المشاركة في القوى العاملة. ومن المتوقع أن يكون استثمار 6 ملايين دولار في المؤشر المرتبط بالصرف 3.1 بمثابة نقطة انطلاق وتمهيد الطريق لجهود أوسع في تحويل استخدام النساء للسيارات وسيارات الأجرة إلى الحافلات من خلال توفير وسائل نقل عام آمنة وميسورة التكلفة. **المؤشر المرتبط بالصرف 3.2. اعتماد معايير تصميم محدثة وقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ لمحطات الحافلات والمؤشر المرتبط بالصرف 3.3. عدد محطات الحافلات التي أنشئت وفقا لمعايير التصميم الحديثة والقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ**: تعتبر عمان بالأردن معرضة بشدة لخطر الفيضانات في المناطق الحضرية والحرارة الشديدة. وللحد من مخاطر الآثار الناجمة عن الفيضانات، سيتم استثمار 9 ملايين دولار في المؤشرين المرتبطين بالصرف 3.2 و3.3 لتطوير ودمج تدابير قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ مثل تحسين الصرف لزيادة القدرة على الصمود في وجه الفيضانات الخاطفة، وستكون المواد المستخدمة في مأوى الحافلات مقاومة لدرجات الحرارة القصوى والحماية منها.	مجال النتائج 3: النقل
المؤشر المرتبط بالصرف 4-2. اعتماد عاملين جدد في مجال رعاية الأطفال: ستتضمن المواد التدريبية في إطار هذا المؤشر المرتبط بالصرف لبرامج الاعتماد وحدات تدريبية لتوعية المستهلكين وبناء القدرات بشأن ممارسات توفير الطاقة، وتركيب واستخدام وصيانة التكنولوجيات ذات الكفاءة في استخدام الطاقة التي يمكنهم استخدامها في العمل والمنزل. ونظرا لشح المياه بسبب المناخ في الأردن، سيتم أيضا تدريب العاملين في مجال رعاية الأطفال على ممارسات توفير المياه في روتينهم اليومي كجزء من برنامج الشهادات. وسيساهم الاستثمار المحدد البالغ 16 مليون دولار في إطار المؤشر المرتبط بالصرف 4.2 في إعداد مواد التدريب وشرائها و/أو طباعتها، فضلا عن التكاليف المتعلقة بالتدريب. **المؤشر المرتبط بالصرف 4-3. إنشاء مرافق جديدة لرعاية الأطفال**: دعما لهذا المؤشر المرتبط بالصرف (35 مليون دولار)، سيتم شراء الأجهزة الموفرة للطاقة (السخانات والإضاءة والثلاجات، إلخ) في إطار مكون تمويل المشروعات الاستثمارية الذي يدعم التوسع في خدمات رعاية الأطفال من خلال تقديم منح تأسيسية (5.5 مليون دولار). وستشكل الأجهزة ما يصل إلى 10٪ لدور الحضانة الموجودة في المركز وما يصل إلى 20٪ لدور الحضانة المنزلية. سيتم	مجال النتائج 4: رعاية الأطفال

[25] البنك الدولي. لا يوجد تاريخ. *مذكرة قطاع الحماية الاجتماعية والوظائف بشأن تطبيق أساليب تقييم المواءمة مع اتفاق باريس لمجموعة البنك* الدولي. البنك الدولي: واشنطن العاصمة.
[26] البنك الدولي. لا يوجد تاريخ. *مذكرة قطاع النقل بشأن تطبيق أساليب تقييم المواءمة مع اتفاق باريس لمجموعة البنك* الدولي. البنك الدولي: واشنطن العاصمة.
[27] علم وباجنولي 2023; علم وبانيولي وكيرزنر 2023.

وضع معايير المشتريات لضمان امتثال الأجهزة لمعايير Energy Star / أفضل التقنيات المتاحة أو مطابقة أو تجاوز المعايير التكنولوجية المناسبة للبلد المعني للأداء. ومن المتوقع استخدام هذه المعايير خارج نطاق دور الحضانة الممولة من تمويل المشروعات الاستثمارية من قبل وحدة توسيع رعاية الأطفال بوزارة التنمية الاجتماعية.	
دليل العمليات. وعلى الرغم من أنه من غير المتوقع أن يكون للمخاطر الناجمة عن الأخطار المناخية تأثير مادي على العملية وعلى هدفها الإنمائي للمشروع، فإن دليل العمليات سوف (أ) يصف المخاطر المناخية ويفصل إرشادات الصحة والسلامة التشغيلية لأصحاب المصلحة والعمال المتعاقدين؛ (ب) تحديد بناء القدرات المؤسسية ذات الصلة بشأن التوعية والتدريب لجميع موظفي الوزارة وأصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن المخاطر المناخية؛ (ج) تحديد تدابير للإشراف على كفاءة استخدام الطاقة، والمتابعة، وتدريب الموظفين، والمعلمين، بما في ذلك استخدام الاجتماعات عبر الإنترنت وتطوير وحدات على الإنترنت للحد من بصمة الكربون. وبالإضافة إلى هذا المؤشر المرتبط بالصرف، سيختص دليل العمليات أيضا بفريق مركز التعاون والأدلة الذي سيدعم المساعدة الفنية عبر مختلف مجالات النتائج.	التقاطع

تعظيم تمويل التنمية

78. **تتسق هذه العملية مع نهج تعظيم تمويل التنمية.** وفي إطار مجال النتائج 2 بشأن زيادة الشمول المالي وريادة الأعمال لدى النساء، تساند العملية الأنشطة التي يقودها البنك المركزي الأردني لزيادة إقراض البنوك التجارية للنساء، كما هو مبين في الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2024-2028، مما يجعل عملية تعظيم تمويل التنمية داعمة. ويشمل ذلك أنشطة مثل رفع مهارات الموظفين في المؤسسات المالية، ومساندة تطوير منتجات وخدمات مالية جديدة، وزيادة التواصل. وفي إطار مجال النتائج 4 بشأن توسيع نطاق الحصول على خدمات رعاية الأطفال الجيدة، ستستفيد العملية من حوالي 3 ملايين دولار من رأس المال الخاص الذي تمت تعبئته من خلال مساهمات خاصة لدعم تكاليف كل من مرافق رعاية الأطفال المنزلية وتلك التي تديرها الجمعيات أو يديرها القطاع الخاص. ومن المتوقع أن تساهم 400 دار حضانة منزلية تساندها العملية بحوالي مليوني دولار في إدارة رأس المال الخاص (تقديرات متحفظة استنادا إلى تكاليف الحد الأدنى للأجور) أو بنسبة 50/50 من منحة البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى الاستثمارات الخاصة. ومن المتوقع أن تساهم دور الحضانة البالغ عددها 125 المملوكة للجمعيات او القطاع الخاص بنحو مليون دولار في رئاسة مجلس الوزراء أو بنسبة 40/60 من منحة البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى الاستثمارات الخاصة.

مشاركة المواطنين

79. **وستساند العملية الإجراءات التدخلية لمشاركة المواطنين.** ويبني تصميم العملية بشكل مباشر على النتائج المستقاة من التقارير التحليلية، ومسوح التصورات، والتواصل مع المستفيدين المحتملين من خلال الصندوق لضمان ملاءمة الأنشطة المقترحة وتوجيهها. ستدعم العملية، من خلال المؤشر المرتبط بالصرف 1.6، آلية التظلم الحالية لوزارة العمل اللبنانية وتحسن قدرتها ومساءلتها لمعالجة شكاوى التحرش الجنسي. وستساعد المؤشرات المرتبطة بالصرف 2.1 و3.1 و4.1 على تعزيز نهج مشاركة المواطنين التعاونية في صياغة السياسات وتخطيطها. وسيتم إعداد خطط العمل الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (2.1)، وخطة تنفيذ النقل العام (3.1)، والسياسة الوطنية لرعاية الطفل (4.1) بطريقة تعاونية من خلال المشاركة مع مختلف أصحاب المصلحة على المستويين الوطني والمحلي وعلى مستوى فئات الدخل والفئات المهنية والفئات ذات القدرات المختلفة لضمان الاستجابة لاحتياجات المواطنين. ومن خلال المؤشر المرتبط بالصرف 4.5، ستؤدي المساندة المقدمة من العملية لتطوير منصة رقمية لتزويد المواطنين بإمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بتوافر مقدمي خدمات رعاية الأطفال بالقرب منهم إلى تحسين الشفافية. علاوة على ذلك، سيشمل مكون تمويل المشروعات الاستثمارية فريقا للتعاون والأدلة سيدعم المشاركة المستمرة والتواصل مع المستفيدين وحملات وتدخلات موجهة لتغيير السلوك لمعالجة مجالات محددة من القيود المجتمعية التي تؤثر على قرار المرأة بدخول القوى العاملة والبقاء فيها. وسيعمل هذا الفريق، إلى أقصى حد ممكن، على تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية والأوساط الأكاديمية في مجال البحوث المتعلقة بمختلف الموضوعات ذات الصلة بهذه العملية والإستراتيجية المعنية بتحقيق رؤية التحديث الاقتصادي. وستقوم وحدة إدارة المشروع وفريق المركز بتقييم أثر التوسع في رعاية الأطفال على نواتج تنمية الطفل وكذلك على النشاط الاقتصادي للمرأة، وكجزء من ذلك تشمل مدخلات المستفيدين (من خلال أساليب جمع البيانات الكمية والنوعية). ويشتمل إطار النتائج على مؤشرات رضا المستفيدين: *الرضا عن عملية الاستفادة من دعم رعاية أطفال الأسرة على المنصة؛ والرضا عن استخدام وحل المشكلات على منصة حماية التابعة لوزارة العمل.*

ه. المخاطر

80. **وتصنف المخاطر العامة التي تواجهها العملية على أنها متوسطة.** وتعتبر المخاطر العامة التي تواجهها العملية فيما يتعلق بتحقيق الهدف الإنمائي، والمؤشرات المرتبطة بها، متوسطة. وتلتزم الحكومة الأردنية بتحقيق الهدف العام المتمثل في زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة كما يتضح في الإستراتيجية المعنية بالمساواة بين الجنسين في رؤية التحديث الاقتصادي، ومجموعة الأهداف المحددة التي تتم متابعتها من خلال لوحة متابعة رؤية التحديث الاقتصادي. تحظى مجالات النتائج في البرنامج بأولوية عالية ويتم رصدها كالتزامات في لوحة البيانات الإلكترونية. وفي حين يعتمد تنفيذ العملية على العديد من أصحاب المصلحة، فإن المؤشرات المرتبطة بالصرف الفردية تشكل جزءا من أولويات الوكالات المعنية وغير مترابطة، مما يعني أن مخاطر تحقيق المؤشرات المرتبطة بالصرف منخفضة إلى متوسطة.

81. **الاقتصاد الكلي**: (كبير) سيكون تأمين الموارد المالية اللازمة لتنفيذ عملية الفرص الاقتصادية للمرأة أمرا صعبا، نظرا للقيود المالية السائدة. وعلى الرغم من أن استراتيجية النوع الاجتماعي المنبثقة عن رؤية التحديث الاقتصادي تحدد سلسلة من الأولويات، فإن نسبة كبيرة منها تعتمد على مصادر

تمويل تتجاوز قدرات الموازنة الحكومية لتنفيذها، وبعض المبادرات لم يتم تحديد تكلفتها. وسيركز الهدف الأساسي للعملية على تعزيز استخدام الموارد الموجودة مع القيام في الوقت نفسه بتعبئة الأموال بنشاط لأنشطة إضافية. ويهدف أيضا إلى تشجيع الحكومة على تبني هذه المبادرات وإدراجها في الموازنات المستقبلية، رهنا بفعاليتها المثبتة وفقا لنتائج العملية. علاوة على ذلك، هناك أهداف للطلب يجب تحقيقها لتحفيز النساء على الانضمام إلى سوق العمل وزيادة فرص توظيفهن، وأهمها خلق فرص العمل في القطاع الخاص. ولمساندة توسيع القطاع الخاص وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل، تعمل الحكومة أيضا على الاستثمارات ونمو القطاع الخاص بشكل عام من خلال مبادرات تكميلية أخرى، بما في ذلك الاستثمارات والصادرات، كما هو مبين في رؤية التحديث الاقتصادي.

2 8 . **القدرات المؤسسية للتنفيذ والاستدامة**: (كبيرة) تغطي أجندة تمكين المرأة في الأردن العديد من القطاعات ذات المستويات المتنوعة من القدرات، وتشارك فيها المنظمات المحلية والدولية، بما في ذلك الوزارات والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وينطوي التحدي المتمثل في تشتت الحوكمة وتشتت المسؤوليات فيما يتعلق بقضايا المرأة، إلى جانب محدودية التنسيق والتمويل، على مخاطر كبيرة، مما قد يؤدي إلى تشتت الجهود فيما بين المؤسسات. ومن جانب الحكومة الأردنية، فإن اللجنة الوزارية لتمكين المرأة مسؤولة عن وضع وإقرار السياسات والخطط الرامية إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة. وينشأ تحد كبير بسبب الغموض المحيط بتوزيع الأدوار والمسؤوليات، مقترنا بالقدرات المحدودة للكثير من هذه المؤسسات وعدم كفاية التنسيق في بعض الحالات. وتهدف هذه العملية إلى التخفيف من حدة هذه المخاطر من خلال تأمين التزام الحكومة، وضمان المتابعة الدؤوبة لأنشطة العملية، وتحقيق الأهداف المحددة سلفا على مدى فترة تنفيذها التي تمتد لأربع سنوات. وسيقدم مركز التعاون والأدلة الدعم الفني والتشغيلي الأساسي، بالتنسيق مع شركاء التنمية الآخرين. وفيما يتعلق برعاية الطفل، ستيسر السياسة الوطنية لرعاية الطفل التي ستوضع في إطار هذه العملية الوضوح في توزيع المسؤوليات وتضع آليات لتعزيز التنسيق المحسن في هذا الموضوع. علاوة على ذلك، سيقدم البنك مساعدة فنية مستمرة للحكومة فيما يتعلق بالأنشطة المتعلقة برعاية الأطفال، بما في ذلك بناء قدرات المؤسسات ذات الصلة. ومن المتوقع أن تعتمد العملية على وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية في تنسيق جميع الأنشطة من خلال وحدة مخصصة لإدارة المشروع تقوم بالتنسيق بين مختلف القطاعات ومع وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي، ولرصد وتقييم التقدم المحرز من خلال إدارة دعم تصميم السياسات العامة. وتجدر الإشارة إلى أن وزارة التخطيط والتعاون الدولي قد أوفت في السابق بدورها التنسيقي في مختلف البرامج متعددة الهيئات والقطاعات.

الملحق 1. مصفوفة إطار النتائج

الهدف الإنمائي للبرنامج

معالجة القيود التي تواجهها المرأة في دخول القوى العاملة والبقاء فيها فيما يتعلق بظروف العمل، والشمول المالي، والانتقالات، ورعاية الأطفال.

مؤشرات الهدف الإنمائي للمشروع حسب النواتج

فترة الإقفال	الفترة 3	الفترة 2	الفترة 1	الاساس
تحسين ظروف العمل للنساء وجعلها أكثر تكيفا				
عدد شركات القطاع الخاص التي حصلت على ختم المساواة بين الجنسين (العدد)				
يونيو حزيران 2028				أكتوبر/تشرين الأول 2023
60				0
الشمول المالي للمرأة وريادة الأعمال				
زيادة الحسابات المصرفية/الحسابات المصرفية/المحافظ الإلكترونية الأساسية للنساء (العدد)				
ديسمبر/كانون الأول 2027	ديسمبر/كانون الأول 2026	ديسمبر/كانون الأول 2025	ديسمبر/كانون الأول 2024	يناير/كانون الثاني 2024
1092421	1056799	1021177	985555	949933
وسائل نقل عام آمنة				
عدد محطات الحافلات التي أنشئت وفقا لمعايير التصميم المحدثة (العدد)				
يونيو حزيران 2028				أكتوبر/تشرين الأول 2023
30				0
توسيع نطاق الحصول على خدمات رعاية الطفل الجيدة				
زيادة نسبة الأطفال الملتحقين بدور الحضانة (النسبة المئوية)				
يونيو حزيران 2028				أكتوبر/تشرين الأول 2023
4				2.4

المؤشرات الوسيطة حسب مجالات النتائج

فترة الإقفال	الاساس
تحسين ظروف العمل للنساء وجعلها أكثر تكيفا	

إعداد وتفعيل نظام للإبلاغ/توثيق عقود العمل المرنة (نعم/لا)	
يونيو/حزيران 2025	يناير/كانون الثاني 2024
نعم	لا
عدد النساء المستفيدات من ترتيبات العمل المرنة (العدد)	
يونيو حزيران 2028	يناير/كانون الثاني 2024
300	0
عدد الشركات التي تتقدم بطلب للحصول على ختم المساواة بين الجنسين (العدد)	
يونيو حزيران 2028	يناير/كانون الثاني 2024
100	0
الرضا عن استخدام منصة حماية وحسمها (التحرش الجنسي) (النسبة المئوية)	
يونيو حزيران 2028	يناير/كانون الثاني 2024
80	0
النسبة المئوية للشكاوى المتعلقة بالتحرش الجنسي التي تم تلقيها ومعالجتها في إطار زمني محدد (النسبة المئوية)	
يونيو حزيران 2028	يناير/كانون الثاني 2024
90	0
عدد الدراسات/التقييمات التي أجريت ونشرت لمعالجة معوقات محددة تواجهها النساء في دخول القوى العاملة والبقاء فيها فيما يتعلق بظروف مكان العمل، والشمول المالي، والنقل (العدد)	
يونيو حزيران 2028	يناير/كانون الثاني 2024
3	0
عدد الحملات الإعلامية التي نفذت لمعالجة معوقات محددة تواجهها النساء في دخول القوى العاملة والبقاء فيها فيما يتعلق بظروف العمل، والشمول المالي، والنقل (العدد)	
يونيو حزيران 2028	يناير/كانون الثاني 2024
3	0
إرشادات بشأن معالجة الشكاوى المتعلقة بالتحرش الجنسي اعتمدتها وزارة العمل (نعم/لا) (نعم/لا)	
يونيو حزيران 2028	أكتوبر/تشرين الأول 2023
نعم	لا
الشمول المالي للمرأة وريادة الأعمال	
عدد الشركات الجديدة التي تقودها و/أو تمتلكها نساء والمسجلة في منصات المتاجر الإلكترونية أو لدى دائرة مراقبة الشركات (العدد)	
يونيو حزيران 2028	ديسمبر/كانون الأول 2023
1000	0
تحسين سلامة وسائل النقل العام	
اعتماد ونشر خطة عمل/تنفيذ لحصول المرأة على وسائل نقل آمنة وميسورة التكلفة. (نعم/لا)	
يونيو حزيران 2028	يناير/كانون الثاني 2024
نعم	لا
توسيع نطاق الحصول على خدمات رعاية الطفل الجيدة	
عدد الأطفال الملتحقين بدور الحضانة التي يدعمها البرنامج (العدد)	
يونيو حزيران 2028	يناير/كانون الثاني 2024
2500	0
عدد الإناث اللاتي تم توظيفهن في دور الحضانة المنشأة حديثا (العدد)	

يونيو حزيران 2028	يناير/كانون الثاني 2024
1000	0
الرضا عن عملية الاستفادة من دعم رعاية أطفال الأسرة على المنصة (نعم/لا)	
يونيو حزيران 2028	يناير/كانون الثاني 2024
نعم	لا
اعتماد المعايير المهنية للعاملين في مجال رعاية الأطفال (نعم/لا) (نعم/لا)	
يونيو حزيران 2028	أكتوبر/تشرين الأول 2023
نعم	لا
عدد دور رعاية الأطفال الجديدة المنشأة (العدد)	
يونيو حزيران 2028	أكتوبر/تشرين الأول 2023
525	0
عدد أطفال الأسر الفقيرة الملتحقين في دور الحضانة (العدد)	
يونيو حزيران 2028	أكتوبر/تشرين الأول 2023
1500	0

المؤشرات المرتبطة بالصرف

آخر التحديثات	تعريف الفترة	مرحلة زمنية
2024	السنة الأولى	الفترة الأولى
2025	السنة الثانية	الفترة الثانية
2026	السنة الثالثة	الفترة الثالثة
2027	السنة الرابعة	الفترة الرابعة
2028	السنة الخامسة	الفترة الخامسة

الفترة الخامسة	الفترة الرابعة	الفترة الثالثة	الفترة الثانية	الفترة الأولى	الاساس
1: المؤشر المرتبط بالصرف 1. تحسين بيئة العمل للنساء (نعم/لا)					
نعم	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	لا
54,000,000.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
%0.0	كنسبة مئوية من إجمالي مبلغ التمويل		54,000,000.00	تخصيص المؤشر المرتبط بالصرف	
Ø النتيجة المرتبطة بالصرف 1.1: مجلس الوزراء يعتمد وينشر نظاما جديدا للعمل المرن وفقا لقانون العمل المعدل 2023/10 (نعم / لا)					
غير متاح	غير متاح	غير متاح	نعم	غير متاح	لا

0.00	0.00	0.00	10,000,000.00	0.00	0.00
%0.0	كنسبة مئوية من إجمالي مبلغ التمويل		10,000,000.00	تخصيص المؤشر المرتبط بالصرف	
Ø النتيجة المرتبطة بالصرف 1.2: زيادة عدد الشركات الخاصة التي أبلغت عن تطبيق نظام العمل المرن الجديد المعتمد بموجب النتيجة المرتبطة بالصرف 1.1 (العدد)					
غير متاح	40	40	20	غير متاح	0
0.00	4,800,000.00	4,800,000.00	2,400,000.00	0.00	0.00
%0.0	كنسبة مئوية من إجمالي مبلغ التمويل		12,000,000.00	تخصيص المؤشر المرتبط بالصرف	
Ø النتيجة المرتبطة بالصرف 1.3: الحكومة الأردنية تعتمد وتطلق الختم الوطني للمساواة بين الجنسين (نعم / لا)					
غير متاح	غير متاح	غير متاح	نعم	غير متاح	لا
0.00	0.00	0.00	10,000,000.00	0.00	0.00
%0.0	كنسبة مئوية من إجمالي مبلغ التمويل		10,000,000.00	تخصيص المؤشر المرتبط بالصرف	
Ø النتيجة المرتبطة بالصرف 1.4: زيادة عدد الشركات الخاصة التي حصلت على ختم المساواة بين الجنسين (عدد)					
30	غير متاح	30	غير متاح	غير متاح	0
6,000,000.00	0.00	6,000,000.00	0.00	0.00	0.00
%0.0	كنسبة مئوية من إجمالي مبلغ التمويل		12,000,000.00	تخصيص المؤشر المرتبط بالصرف	
Ø النتيجة المرتبطة بالصرف 1.5: زيادة عدد موظفي وزارة العمل الذين يتلقون شكاوى التحرش الجنسي وينقلونها ويعالجوها والمدربين على تطبيق المبادئ التوجيهية بشأن التحرش الجنسي. (عدد)					
غير متاح	غير متاح	100	100	غير متاح	0
0.00	0.00	5,000,000.00	5,000,000.00	0.00	0.00
%0.0	كنسبة مئوية من إجمالي مبلغ التمويل		10,000,000.00	تخصيص المؤشر المرتبط بالصرف	
2: المؤشر المرتبط بالصرف 2. زيادة الشمول المالي للمرأة وريادة الأعمال (نعم/لا)					
نعم	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	لا
55,000,000.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
%0.0	كنسبة مئوية من إجمالي مبلغ التمويل		55,000,000.00	تخصيص المؤشر المرتبط بالصرف	
Ø النتيجة المرتبطة بالصرف 2.1: زيادة عدد المحافظ الإلكترونية والحسابات المصرفية الأساسية والحسابات المصرفية المملوكة للنساء (العدد)					
غير متاح	1092421	1051799	1021177	985555	949933
0.00	5,000,000.00	5,000,000.00	5,000,000.00	5,000,000.00	0.00
%0.0	كنسبة مئوية من إجمالي مبلغ التمويل		20,000,000.00	تخصيص المؤشر المرتبط بالصرف	
Ø النتيجة المرتبطة بالصرف 2-2: زيادة النسبة المئوية للنساء اللاتي يحصلن على ائتمان من البنوك. (نسبة مئوية)					
6	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	4.4
20,000,000.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
%0.0	كنسبة مئوية من إجمالي مبلغ التمويل		20,000,000.00	تخصيص المؤشر المرتبط بالصرف	
Ø النتيجة المرتبطة بالصرف 2.3: المزيد من الشركات المملوكة لنساء المسجلة على منصات المتاجر الإلكترونية أو لدى دائرة مراقبة الشركات أو لدى وزارة الصناعة والتجارة والتموين (العدد)					
غير متاح	400	400	200	غير متاح	67

0.00	6,000,000.00	6,000,000.00	3,000,000.00	0.00	0.00
%0.0	كنسبة مئوية من إجمالي مبلغ التمويل		15,000,000.00	تخصيص المؤشر المرتبط بالصرف	
3: المؤشر المرتبط بالصرف 3. تحسين السلامة والقدرة على تحمل تكاليف النقل (نعم/لا)					
غير متاح	غير متاح	غير متاح	نعم	غير متاح	لا
0.00	15,000,000.00	0.00	0.00	0.00	0.00
%0.0	كنسبة مئوية من إجمالي مبلغ التمويل		15,000,000.00	تخصيص المؤشر المرتبط بالصرف	
Ø النتيجة المرتبطة بالصرف 3.1: ت تصادق اللجنة الوزارية لتمكين المرأة على خطة العمل/التنفيذ لتمكين النساء من الحصول على وسائل نقل آمنة وميسورة التكلفة، والتي أعدتها ونشرتها وزارة النقل. (نعم/لا)					
غير متاح	غير متاح	غير متاح	نعم	غير متاح	لا
0.00	0.00	0.00	6,000,000.00	0.00	0.00
%0.0	كنسبة مئوية من إجمالي مبلغ التمويل		6,000,000.00	تخصيص المؤشر المرتبط بالصرف	
Ø النتيجة المرتبطة بالصرف 3.2: تعتمد هيئة تنظيم النقل البري معايير تصميم حديثة وقادرة على الصمود في وجه تقلبات المناخ لمحطات الحافلات (نعم / لا)					
غير متاح	غير متاح	نعم	غير متاح	غير متاح	لا
0.00	0.00	3,000,000.00	0.00	0.00	0.00
%0.0	كنسبة مئوية من إجمالي مبلغ التمويل		3,000,000.00	تخصيص المؤشر المرتبط بالصرف	
Ø النتيجة المرتبطة بالصرف 3.3: زيادة عدد محطات الحافلات التي يتم إنشاؤها وفقا لمعايير التصميم المحدثة والقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ من أجل سلامة المرأة. (عدد)					
10	10	10	10	غير متاح	6
1,500,000.00	1,500,000.00	1,500,000.00	1,500,000.00	0.00	0.00
%0.0	كنسبة مئوية من إجمالي مبلغ التمويل		6,000,000.00	تخصيص المؤشر المرتبط بالصرف	
4: المؤشر المرتبط بالصرف 4. توسيع نطاق الحصول على خدمات رعاية الطفل الجيدة (نعم/لا)					
نعم	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	لا
92,452,500.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
%0.0	كنسبة مئوية من إجمالي مبلغ التمويل		92,452,500.00	تخصيص المؤشر المرتبط بالصرف	
Ø النتيجة المرتبطة بالصرف 4.1: وزارة التنمية الاجتماعية تعتمد سياسة وطنية لرعاية الطفل (نعم/لا)					
نعم	غير متاح	نعم	غير متاح	غير متاح	لا
0.00	0.00	24,452,500.00	0.00	0.00	0.00
%0.0	كنسبة مئوية من إجمالي مبلغ التمويل		24,447,500.00	تخصيص المؤشر المرتبط بالصرف	
Ø النتيجة المرتبطة بالصرف 4.2: زيادة عدد العاملين الجدد في مجال رعاية الأطفال المعتمدين. (عدد)					
250	250	250	250	غير متاح	362
4,000,000.00	4,000,000.00	4,000,000.00	4,000,000.00	0.00	0.00
%0.0	كنسبة مئوية من إجمالي مبلغ التمويل		16,000,000.00	تخصيص المؤشر المرتبط بالصرف	
Ø النتيجة المرتبطة بالصرف 4.3: توافق وزارة التنمية الاجتماعية وتصدر تعليمات لتفعيل نظام الحضانات بشأن ترخيص دور الحضانة الخاصة وتسجيل دور الحضانة المنزلية، على التوالي. (نعم/لا)					
غير متاح	غير متاح	غير متاح	نعم	غير متاح	لا

0.00	0.00	0.00	0.00	9,000,000.00	0.00
%0.0	كنسبة مئوية من إجمالي مبلغ التمويل		9,000,000.00	تخصيص المؤشر المرتبط بالصرف	
Ø النتيجة المرتبطة بالصرف 4.4: زيادة عدد دور الحضانة الجديدة المسجلة أو المرخص لها (العدد)					
غير متاح	200	200	200	100	0
0.00	8,000,000.00	8,000,000.00	8,000,000.00	4,000,000.00	0.00
%0.0	كنسبة مئوية من إجمالي مبلغ التمويل		28,000,000.00	تخصيص المؤشر المرتبط بالصرف	
Ø النتيجة المرتبطة بالصرف 4.3: زيادة عدد الأمهات المؤهلات اللاتي يحصلن على دعم رعاية الأطفال من مؤسسة الضمان الاجتماعي من أجل التحاق أطفالهن بدور الحضانة (العدد)					
غير متاح	1500	1500	1500	1500	1347
0.00	3,750,000.00	3,750,000.00	3,750,000.00	3,750,000.00	0.00
%0.0	كنسبة مئوية من إجمالي مبلغ التمويل		15,000,000.00	تخصيص المؤشر المرتبط بالصرف	

خطة الرصد والتقييم: مؤشرات الهدف الإنمائي للمشروع حسب نواتج الهدف الإنمائي للمشروع

تحسين ظروف العمل للنساء وجعلها أكثر تكيفا	
المؤشر المرتبط بالصرف 1.4. زيادة عدد الشركات الخاصة التي منحت ختم المساواة بين الجنسين (العدد) المؤشر المرتبط بالصرف	
عدد الشركات التي تقدمت بطلب للحصول على ختم المساواة بين الجنسين واجتازت بنجاح معايير الحصول على ختم المساواة بين الجنسين من مركز الملك عبد الله الثاني للتميز	وصف
مرتين	التواتر | تكرار | معدل التواتر
مركز الملك عبد الله الثاني للتميز	مصدر البيانات
من خلال التحقق من قائمة الشركات الفريدة التي تم الإعلان عن تقديمها وقبولها للحصول على الختم، والخطابات التي تفيد بمنح الختم لهذه الشركات. سيتم تقديم مصفوفة الدرجات التصنيفية للشركات المختارة كدليل على التأهيل غير المتحيز. ويجب أن تكون القائمة متاحة أيضا على الموقع الإلكتروني في إطار دورة التقييم.	منهجية جمع البيانات
اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة	المسؤولية عن جمع البيانات

الشمول المالي للمرأة وريادة الأعمال	
المؤشر المرتبط بالصرف 2.1. زيادة عدد المحافظ الإلكترونية والحسابات المصرفية الأساسية والحسابات المصرفية المملوكة للنساء (التزايدية والسنوية) (العدد) المؤشر المرتبط بالصرف	
عدد المحافظ الإلكترونية والحسابات المصرفية الأساسية والحسابات المصرفية المملوكة للنساء	وصف
سنويا	التواتر | تكرار | معدل التواتر
قواعد بيانات البنك المركزي الأردني للمحافظ الإلكترونية والحسابات المصرفية الأساسية والحسابات المصرفية	مصدر البيانات
استخراج البيانات من قواعد بيانات البنك المركزي الأردني	منهجية جمع البيانات
البنك المركزي الأردني	المسؤولية عن جمع البيانات

وسائل نقل عام آمنة	
المؤشر المرتبط بالصرف 3.3 زيادة عدد محطات الحافلات التي تم إنشاؤها وفقا لمعايير التصميم المحدثة والقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ من أجل سلامة النساء (العدد)	
يوضح المؤشر عدد محطات الحافلات التي سيتم تصميمها وإنشاؤها وفقا لمعايير التصميم المحدثة والقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ التي تم وضعها من خلال البرنامج	وصف
مرتين	التواتر | تكرار | معدل التواتر
تقارير هيئة تنظيم النقل البري	مصدر البيانات
وستقوم لجنة استعراض المحركات وتكنولوجيا المعلومات بالإبلاغ عن البيانات الأولية عن عدد محطات الحافلاتالمصممة وفقا للمعايير المحدثة والقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ. وستقدم هيئة تنظيم النقل البري تقرير مراجعة بناء محطات الحافلات وفقا لمعايير التصميم. وسيستخدم هذا التقرير لتقييم ما إذا كانت محطة الحافلات تفي بإرشادات ومعايير التصميم المحدثة.	منهجية جمع البيانات
هيئة تنظيم النقل البري	المسؤولية عن جمع البيانات

توسيع نطاق الحصول على خدمات رعاية الطفل الجيدة	
نسبة الأطفال الملتحقين بدور الحضانة (نسبة الأطفال دون سن الخامسة) (النسبة المئوية)	
يوضح المؤشر نسبة الأطفال دون سن الخامسة الملتحقين حاليا بمؤسسة مرخص لها أو دار حضانة منزلية	وصف
مرتين	التواتر | تكرار | معدل التواتر
البيانات الإدارية من دور الحضانة المرخصة، وزارة التنمية الاجتماعية	مصدر البيانات
ويمثل العدد الإجمالي للأطفال المسجلين جزءا من التقارير الدورية المطلوبة لجميع دور الحضانة المرخصة. وسيتم إبلاغ وزارة التنمية الاجتماعية بهذه البيانات عن طريق الوصول النشط إلى دور الحضانة على أساس ربع سنوي (على الأقل) لضبط الدعم الذي يستمر أقل من عام.	منهجية جمع البيانات
وزارة التنمية الاجتماعية	المسؤولية عن جمع البيانات

خطة الرصد والتقييم: مؤشرات النتائج الوسيطة حسب مجالات النتائج

تحسين ظروف العمل للنساء وجعلها أكثر تكيفا	
المؤشر المرتبط بالصرف 1. تحسين بيئة العمل للنساء (نعم/لا) المؤشر المرتبط بالصرف	
المؤشر المرتبط بالصرف 1.1. مجلس الوزراء يعتمد وينشر نظاما جديدا للعمل المرن وفقا لقانون العمل المعدل رقم 2023/10	
لن يتضمن النظام الجديد قيودا تتعلق بمدة التوظيف وستسمح للعمال وأصحاب العمل بالمشاركة في ترتيبات عمل مرنة رهنا بموافقتهم.	وصف
مرة واحدة	التواتر | تكرار | معدل التواتر
الموقع الإلكتروني لوزارة العمل / الجريدة الرسمية	مصدر البيانات

تقدم وزارة العمل النظام التي تم التصديق عليه (من قبل مجلس الوزراء) بشأن ترتيبات العمل المرنة، والمنشور على النحو الواجب في الجريدة الرسمية وعلى الموقع الالكتروني لوزارة العمل	منهجية جمع البيانات
وزارة العمل	المسؤولية عن جمع البيانات
المؤشر المرتبط بالصرف 1.2. زيادة عدد الشركات **الخاصة** التي تبلغ عن تطبيق **نظام العمل المرن الجديد المعتمد في المؤشر المرتبط بالصرف 1.1** (العدد) المؤشر المرتبط بالصرف	
عدد شركات القطاع الخاص التي اعتمدت رسميا ترتيبات عمل مرنة من خلال تضمين ذلك في انظمتها الداخلية وإخطار وزارة العمل	وصف
سنويا	التواتر | تكرار | معدل التواتر
وزارة العمل	مصدر البيانات
وتصدر وزارة العمل قائمة بالشركات التي تقوم بتنفيذ الاتفاقية إلى جانب انظمة داخلية موثقة أو أنظمة تعكس هذا الحكم.	منهجية جمع البيانات
وزارة العمل	المسؤولية عن جمع البيانات
المؤشر المرتبط بالصرف 1.3. الحكومة الأردنية تعتمد وتطلق الختم الوطني للمساواة بين الجنسين (نعم/لا) المؤشر المرتبط بالصرف	
وتوضع معايير ختم المساواة بين الجنسين بناء على توجيهات الفريق الفني الذي شكلته اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، وتشمل الوكالة الكويتية للتعليم الزراعي. يتم تطوير دورة التقديم وترسية العقود والإعلان عنها من قبل مركز الملك عبد الله الثاني للتميز بالتنسيق مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة و اللجنة الوزارية لتمين المرأة، ويتم اعتماد حوكمة ختم النوع الاجتماعي.	وصف
مرة واحدة	التواتر | تكرار | معدل التواتر
السياسات والإجراءات الداخلية للمركز	مصدر البيانات
وتقدم الحكومة الأردنية للبنك الدولي أدلة على اعتماد ختم المساواة بين الجنسين وتدشينه في فعالية للإعلان عن عملية منح جائزة القطاع الخاص. يمكن العثور على المعلومات المتاحة للجمهور حول ختم المساواة بين الجنسين على موقع مركز الملك عبد الله الثاني للتميز على الويب.	منهجية جمع البيانات
مركز الملك عبد الله الثاني للتميز	المسؤولية عن جمع البيانات
المبادئ التوجيهية التي اعتمدتها وزارة العمل بشأن معالجة الشكاوى المتعلقة بالتحرش الجنسي (نعم/لا)	
الإرشادات والأدلة و/أو إجراءات التشغيل الموحدة المعتمدة بشأن معالجة شكاوى التحرش الجنسي. ويمكن أن تشمل الخطوط العريضة الرئيسية للمبادئ التوجيهية ما يلي: التعريفات، وأهداف إجراءات التشغيل الموحدة، والإطار القانوني، والمبادئ التوجيهية، والأدوار والمسؤوليات، وإدارة حالات ضحايا أفعال الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، ومقدمي الخدمات، وبرنامج التدريب، والرصد	وصف
مرة واحدة	التواتر | تكرار | معدل التواتر
وزارة العمل	مصدر البيانات
يجب أن تكون الإرشادات متاحة للجمهور على موقع وزارة العمل على شبكة الإنترنت	منهجية جمع البيانات
وزارة العمل	المسؤولية عن جمع البيانات
المؤشر المرتبط بالصرف 1.5. زيادة عدد موظفي وزارة العمل والتخطيط الذين يتلقون شكاوى التحرش الجنسي وينقلونها ويعالجوها والمدربين على تطبيق الإرشادات بشأن التحرش الجنسي (العدد) المؤشر المرتبط بالصرف	
عدد موظفي/عمال وزارة العمل الذين تم تدريبهم على المبادئ التوجيهية بشأن التحرش الجنسي (في الأدلة و/أو إجراءات التشغيل الموحدة) بشأن تلقي الشكاوى المتعلقة بالتحرش الجنسي ومعالجتها ونقلها. يجب أن يغطي التدريب الموضوعات التالية: التعريفات وأهداف إجراءات التشغيل الموحدة والإطار القانوني والمبادئ التوجيهية والأدوار والمسؤوليات وإدارة الحالات ومقدمي الخدمات وبرنامج التدريب والمتابعة.	وصف
سنويا	التواتر | تكرار | معدل التواتر
وزارة العمل	مصدر البيانات
يتلقى البنك حزمة التدريب ويوافق عليها، ثم تقدم إلى البنك قائمة بالموظفين الذين أتموا التدريب كجزء من التقارير السنوية لوزارة العمل التي تصدرها إدارة السياسات وتطوير الأداء المؤسسي. ومن المتوقع أن تتضمن هذه التقارير قوائم مفصلة بالمشاركين، وأوصافا شاملة لمحتوى التدريب، ومعلومات إعلامية منشورة ذات صلة، لتكون دليلا موثوقا به على أنشطة التدريب المنفذة.	منهجية جمع البيانات
وزارة العمل	المسؤولية عن جمع البيانات
إعداد وتفعيل نظام للإبلاغ/توثيق عقود العمل المرنة (نعم/لا)	
يجب أن يسمح النظام للشركات بتحديد عدد العمال الذين يستفيدون من النظام المرن، بما في ذلك العمال عن بعد.	وصف
سنويا	التواتر | تكرار | معدل التواتر
وزارة العمل/ مؤسسة الضمان الاجتماعي	مصدر البيانات
ستقوم لجان التعاون الهيكلي/وزارة العمل بإعداد قائمة مفصلة بالعمال، مع تصنيف حسب النوع الاجتماعي	منهجية جمع البيانات
وزارة العمل/ مؤسسة الضمان الاجتماعي	المسؤولية عن جمع البيانات
عدد النساء المستفيدات من ترتيبات العمل المرنة (العدد)	
يقيس هذا المؤشر عدد العاملين من الذكور والإناث في القطاع الخاص الذين وقعوا عقد عمل مرن.	وصف
سنويا	التواتر | تكرار | معدل التواتر
وزارة العمل	مصدر البيانات
ستقوم وزارة العمل بإنشاء قائمة مفصلة بالعمال، مع تصنيف حسب النوع الاجتماعي.	منهجية جمع البيانات
وزارة العمل	المسؤولية عن جمع البيانات
عدد الشركات التي تتقدم بطلب للحصول على الختم الوطني للمساواة بين الجنسين (العدد)	
عدد الشركات التي تقدمت بطلب للحصول على ختم المساواة بين الجنسين	وصف

مرتين	التواتر | تكرار | معدل التواتر
مركز الملك عبد الله الثاني للتميز	مصدر البيانات
البيانات الإدارية في مركز الملك عبد الله الثاني للتميز من خلال التحقق من قائمة الشركات الفريدة التي تم الإعلان عن تقديمها وقبولها لاستلام الختم ، والخطابات التي تفيد ترسية الختم لهذه الشركات. ويجب أن تكون القائمة متاحة أيضا على موقع مركز الملك عبد الله الثاني للتميز على الويب في إطار دورة التقييم ذات الصلة.	منهجية جمع البيانات
اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة	المسؤولية عن جمع البيانات
النسبة المئوية للشكاوى المتعلقة بالتحرش الجنسي التي تم تلقيها ومعالجتها في إطار زمني محدد (النسبة المئوية)	
والمقام هو إجمالي الشكاوى المتعلقة بالتحرش الجنسي التي تم تلقيها، والبسط هو شكاوى التحرش الجنسي التي تعالج في غضون الإطار الزمني المذكور في الإرشادات بشأن التحرش الجنسي.	وصف
سنويا	التواتر | تكرار | معدل التواتر
وزارة العمل	مصدر البيانات
التقارير السنوية التي ينتجها نظام حماية لإدارة المظالم التابع لوزارة العمل تقوم بتجميع وتفصيل قائمة الشكاوى التي تم تلقيها ومعالجتها. وسيستند هذا التجميع إلى سجلات من تقارير التفتيش والمذكرات الداخلية والدفاتر.	منهجية جمع البيانات
وزارة العمل	المسؤولية عن جمع البيانات
عدد الدراسات/التقييمات التي أجريت ونشرت لمعالجة معوقات محددة تواجهها النساء في دخول القوى العاملة والبقاء فيها فيما يتعلق بظروف مكان العمل، والشمول المالي، والنقل (العدد)	
وسيتم تصميم الدراسات/التقييمات بما يتسق مع المبادرات ذات الأولوية للإستراتيجية المعنية بتمكين المرأة، وبهدف إثراء تنفيذ مكونات البرنامج، بما في ذلك الحملات الإعلامية. وستكون إحدى الدراستين تقييم أثر التدخل الموسع لرعاية الأطفال. وقد تتعلق تقارير أخرى بإمكانية الوصول إلى وسائل النقل العام والقدرة على تحمل تكاليفها، وآلية معالجة المظالم بشأن التحرش الجنسي، ودعم رائدات الأعمال، وما إلى ذلك. وينبغي أن تعالج هذه المعايير والتقاليد الاجتماعية ذات الصلة. وستفيد نتائج الدراسات والتقييمات في إثراء السياسات والبرامج، وستكون متاحة للجمهور من خلال المرصد القومي للمرأة التابع للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة	وصف
مرتين	التواتر | تكرار | معدل التواتر
وحدة إدارة المشاريع	مصدر البيانات
وسيتم الاتفاق على الاختصاصات والاختصاصات الخاصة بالدراسات/التقييمات مع اللجنة الوزارية للأرصاد الجوية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. وسيتم تحميل كل تقرير على بوابة العمل الخاصة بوحدة إدارة المشروع، كما هو مذكور في لوحة متابعة الإستراتيجية المعنية بالمساواة بين الجنسين. ويجب أيضا تقديم أي قرارات أو سياسات ذات صلة استرشدت بالدراسات/التقييمات.	منهجية جمع البيانات
وحدة إدارة المشاريع	المسؤولية عن جمع البيانات
الرضا عن استخدام منصة حماية وحل الشكاوى (النسبة المئوية)	
سيبلغ المؤشر عن معدل الرضا الذي سيتم تطويره في حماية من خلال نافذة منبثقة تسأل مستخدمي المنصة عن رضاهم. إذا لزم الأمر ، يمكن لوزارة العمل إجراء مسوح مكالمات هاتفية لتقييم رضا المستخدمين.	وصف
مرتين	التواتر | تكرار | معدل التواتر
منصة حماية	مصدر البيانات
ستقوم منصة حماية بالإبلاغ عن تقييم رضا المستخدمين أو نتائج المسح الهاتفي	منهجية جمع البيانات
وزارة العمل	المسؤولية عن جمع البيانات
عدد الحملات الإعلامية التي نفذت لمعالجة معوقات محددة تواجهها النساء في دخول القوى العاملة والبقاء فيها فيما يتعلق بظروف العمل، والشمول المالي، والنقل (العدد)	
وتجري اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ثلاث حملات إعلامية وتواصلية موجهة تشمل وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية والاجتماعية لمعالجة الأعراف الاجتماعية والمعلومات المتعلقة بمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في المجالات التي يساندها البرنامج (رعاية الأطفال، وإمكانية الوصول إلى وسائل النقل العام وتحمل تكلفتها، إلخ) بالتنسيق الوثيق مع اللجنة الوزارية لتمكين المرأة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي	وصف
مرتين	التواتر | تكرار | معدل التواتر
وحدة إدارة المشروع	مصدر البيانات
ويجب أن تقدم الجهة المسؤولة شواهد على إعداد المواد الخاصة بالحملات، وأدلة على أنها أعدت مع التركيز على مشاركة المرأة في القوى العاملة. ويجب أن تقدم أيضا تقارير رصد للقنوات الإعلامية التي نشرت فيها الحملات.	منهجية جمع البيانات
وحدة إدارة المشروع	المسؤولية عن جمع البيانات

تعزيز الشمول المالي وريادة الأعمال	
المؤشر المرتبط بالصرف 2.2. زيادة النسبة المئوية للنساء اللائي يحصلن على ائتمان من البنوك (2028) (النسبة المئوية) المؤشر المرتبط بالصرف	
زيادة نسبة النساء اللاتي يحصلن على ائتمان من البنوك	وصف
مرة واحدة	التواتر | تكرار | معدل التواتر
استقصاء (مسح)	مصدر البيانات

المسح التشخيصي المقرر إجراؤه في عام 2028 باتباع منهجية مماثلة لتلك التي اتبعت في مسح عام 2022 الذي حدد خط الأساس. إجراء مسوح محتملة في منتصف الطريق.	منهجية جمع البيانات
البنك المركزي الأردني	المسؤولية عن جمع البيانات
المؤشر المرتبط بالصرف 2.3 تسجيل المزيد من **منشآت الأعمال المملوكة لنساء** على منصات المتاجر الإلكترونية أو لدى و دائرة مراقبة الشركات أو لدى وزارة الصناعة والتجارة والتموين (العدد) المؤشر المرتبط بالصرف	
منشآت أعمال جديدة تملكها نساء ومن بينها مؤسسات مسجلة لدى دائرة مراقبة الشركات أو مدرجة في منصات المتاجر الإلكترونية (محليات جو) وتملك النساء 50٪ أو أكثر، أو في وزارة الصناعة والتجارة (المملوكة للنساء وحدهن)	وصف
مرتين	التواتر | تكرار | معدل التواتر
دائرة مراقبة الشركات أو لدى وزارة الصناعة والتجارة والتموين ووزارة التنمية الاجتماعية /اللجنة الوزارية لتمكين المرأة.	مصدر البيانات
بيانات إدارية من دائرة مراقبة الشركات أو لدى وزارة الصناعة والتجارة والتموين ووزارة التنمية الاجتماعية /اللجنة الوزارية لتمكين المرأة	منهجية جمع البيانات
وحدة إدارة المشروع - وزارة التخطيط والتعاون الدولي	المسؤولية عن جمع البيانات

تحسين السلامة في النقل العام	
المؤشر المرتبط بالصرف 3. تحسين سلامة النقل العام (نعم/لا) المؤشر المرتبط بالصرف	
المؤشر المرتبط بالصرف 3.1. الهيئة الوزارية لتمكين المرأة تؤيد خطة العمل/التنفيذ لتمكين النساء من الحصول على وسائل نقل آمنة وميسورة التكلفة، والتي وضعتها ونشرتها وزارة النقل (نعم/لا) المؤشر المرتبط بالصرف	
وستقوم وزارة النقل بوضع خطة العمل/التنفيذ بالتشاور مع الهيئات ذات الصلة وبمشاركة المواطنين. وستحدد الخطة احتياجات النساء من البنية التحتية وتقديم الخدمات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الوصول الآمن من محطات الحافلات وإليها، والسلامة أثناء وجودهن في مركبات النقل العام، والبيئة الحضرية المحيطة بمحطة الحافلات، وخصائص تصميم الحافلات الملائمة للمرأة للاستثمارات المستقبلية، فضلا عن اعتماد أسعار متكاملة للنقل العام في المراكز الحضرية الرئيسية في البلاد. وستجرى مسوح ودراسات لوضع خطة العمل.	وصف
مرة واحدة	التواتر | تكرار | معدل التواتر
محضر مشاورات وزارة النقل ونتائج الدراسات والمسوح الاستقصائية التي أجرتها الوزارة	مصدر البيانات
تقرير خطة التنفيذ بناء على نتائج المسوح الاستقصائية والدراسات والتقدم المحرز وفقا لمحاضر مشاورات وزارة النقل مع الهيئات ذات الصلة. محضر اجتماع اللجنة المشتركة بين الوزارات (المصادقة على خطة العمل).	منهجية جمع البيانات
وزارة النقل	المسؤولية عن جمع البيانات
المؤشر المرتبط بالصرف 3.2. هيئة تنظيم النقل البري تعتمد معايير تصميم حديثة وقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ لمحطات الحافلات	
سيرصد هذا المؤشر مراجعة وتحديث معايير التصميم والمبادئ التوجيهية الحالية من منظور سلامة المرأة. وستقوم هيئة تنظيم النقل البري بتطوير المعيار المحدث بالتشاور مع الهيئات ذات الصلة. يجب أن تتضمن معايير التصميم المحدثة لمحطات الحافلات قائمة مرجعية مطلوبة ومحسنة تشمل الجوانب المتعلقة بإمكانية السير على الأقدام، والإضاءة، وأنواع الحافلات، والبيئة الحضرية المحيطة بمحطات الحافلات، إلخ. وينبغي لها أيضا أن تنظر في معايير تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم بناؤها استجابة لمواطن الضعف المناخية القائمة المرتبطة بالحرارة المفرطة والجفاف، وتشجيع استخدام المساحات الخضراء في الظل حول المحطات، واستخدام الطاقة الشمسية/الإضاءة الموفرة للطاقة.	وصف
مرة واحدة	التواتر | تكرار | معدل التواتر
تقارير هيئة تنظيم النقل البري	مصدر البيانات
وسيحافظ **هيئة تنظيم النقل البري** على إرشادات ومعايير التصميم المحدثة، وسيقوم بنشرها على المواقع الإلكترونية للهيئة والوزارة.	منهجية جمع البيانات
هيئة تنظيم النقل البري	المسؤولية عن جمع البيانات
المؤشر المرتبط بالصرف 3.3 زيادة عدد محطات الحافلات التي أنشئت وفقا لمعايير التصميم المحدثة والقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ (العدد)	
يوضح المؤشر عدد محطات الحافلات التي سيتم تصميمها وفقا لمعايير التصميم المحدثة والقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ التي تم وضعها من خلال البرنامج.	وصف
مرتين	التواتر | تكرار | معدل التواتر
تقارير هيئة تنظيم النقل البري	مصدر البيانات
وستقوم هيئة تنظيم النقل البري بالإبلاغ عن البيانات الأولية المتعلقة بعدد محطات الحافلات المصممة وفقا للمعايير المحدثة. وستقدم شركة هيئة تنظيم النقل البري تقرير مراجعة بناء محطات الحافلات وفقا لمعايير التصميم.	منهجية جمع البيانات
هيئة تنظيم النقل البري	المسؤولية عن جمع البيانات

توسيع نطاق الحصول على خدمات رعاية الطفل الجيدة	
المؤشر المرتبط بالصرف 4. توسيع نطاق الحصول على خدمات رعاية الطفل الجيدة (نعم/لا) المؤشر المرتبط بالصرف	
المؤشر المرتبط بالصرف 4.1. الحكومة الأردنية تعتمد سياسة وطنية لرعاية الطفل (نعم/لا) المؤشر المرتبط بالصرف	
وسيقوم المجلس الوطني لشؤون الأسرة بوضع السياسة الوطنية لرعاية الطفل من خلال مشاورات مكثفة مع الخبراء وأصحاب المصلحة الرئيسيين. وسيتم اعتماد هذه السياسة من قبل اللجنة الوزارية للأردن واعتمادها من قبل الحكومة الأردنية.	وصف
مرة واحدة	التواتر | تكرار | معدل التواتر
المجلس الوطني لشؤون الأسرة	مصدر البيانات

وضع تقرير عن وضع المشاورات والمسودة والمصادق عليها من جانب المجلس الوطني لشؤون الأسرة	منهجية جمع البيانات
المجلس الوطني لشؤون الأسرة	المسؤولية عن جمع البيانات
اعتماد المعايير المهنية للعاملين في مجال رعاية الأطفال (نعم/لا)	
اعتماد المعايير المهنية للعاملين في مجال رعاية الأطفال من قبل الحكومة الأردنية من خلال هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية.	وصف
مرة واحدة	التواتر | تكرار | معدل التواتر
هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية	مصدر البيانات
وضع تقرير عن حالة المصادقة من قبل هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية	منهجية جمع البيانات
هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية	المسؤولية عن جمع البيانات
المؤشر المرتبط بالصرف 4.2 زيادة عدد العاملين الجدد المعتمدين في مجال رعاية الأطفال (العدد) المؤشر المرتبط بالصرف	
عدد العاملين الجدد في مجال رعاية الأطفال الذين حصلوا على شهادة بعد الحصول على تدريب معتمد من هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية من قبل مؤسسة التدريب المهني و / أو امتحان من قبل هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية.	وصف
سنويا	التواتر | تكرار | معدل التواتر
مؤسسة التدريب المهني/ هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية	مصدر البيانات
البيانات الإدارية التي جمعتها مؤسسة التدريب المهني/ هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية	منهجية جمع البيانات
مؤسسة التدريب المهني/ هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية	المسؤولية عن جمع البيانات
المؤشر المرتبط بالصرف 4.3: **تقر وزارة التنمية الاجتماعية وتصدر التعليمات لتفعيل نظام الحضانات بشأن ترخيص دور الحضانة الخاصة القائمة على المراكز وتسجيل دور الحضانة المنزلية، على التوالي.** (نعم/لا) المؤشر المرتبط بالصرف	
توافق وزارة التنمية الاجتماعية وتصدر التعليمات لتفعيل نظام الحضانات الخاصة بترخيص دور الحضانة الخاصة التي تتخذ من المراكز مقرا لها وتسجيل دور الحضانة المنزلية، على التوالي	وصف
مرة واحدة	التواتر | تكرار | معدل التواتر
وزارة التنمية الاجتماعية	مصدر البيانات
تقدم وزارة التنمية الاجتماعية الأدوات المعتمدة وتنشرها على موقع وزارة التنمية الاجتماعية	منهجية جمع البيانات
وزارة التنمية الاجتماعية	المسؤولية عن جمع البيانات
المؤشر المرتبط بالصرف 4.4 عدد دور الحضانة الجديدة المسجلة أو المرخص لها (العدد) المؤشر المرتبط بالصرف	
عدد دور الحضانة المنزلية المسجلة ودور الحضانة الأخرى المرخص لها	وصف
سنويا	التواتر | تكرار | معدل التواتر
وزارة التنمية الاجتماعية	مصدر البيانات
البيانات الإدارية التي جمعتها مؤسسة التدريب المهني/ هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية	منهجية جمع البيانات
وزارة التنمية الاجتماعية	المسؤولية عن جمع البيانات
المؤشر المرتبط بالصرف 4.5: عدد الأمهات المؤهلات اللاتي يتلقين دعما لرعاية الأطفال من مؤسسة الضمان الاجتماعي من أجل التحاق أطفالهن بدور الحضانة المؤشر المرتبط بالصرف	
عدد النساء اللاتي يتلقين إعانات رعاية الأطفال في مؤسسة الضمان الاجتماعي من أجل التحاق أطفالهن بدور الحضانة	وصف
سنويا	التواتر | تكرار | معدل التواتر
نظام معلومات مؤسسة الضمان الاجتماعي	مصدر البيانات
تقرير مؤسسة الضمان الاجتماعي	منهجية جمع البيانات
مؤسسة الضمان الاجتماعي	المسؤولية عن جمع البيانات
عدد دور رعاية الأطفال الجديدة المنشأة (العدد)	
عدد دور رعاية الطفل الجديدة (المؤسسية والمنزلية) التي أنشئت من خلال مكون تمويل المشروعات الاستثمارية في البرنامج	وصف
ربع سنوي	التواتر | تكرار | معدل التواتر
وزارة التنمية الاجتماعية	مصدر البيانات
البيانات الإدارية وبيانات رصد البرامج التي جمعتها وزارة التنمية الاجتماعية	منهجية جمع البيانات
وزارة التنمية الاجتماعية	المسؤولية عن جمع البيانات
عدد الأطفال الملتحقين بدور الحضانة التي تدعمها العملية	
عدد الأطفال في الفئة العمرية 0-5 سنوات الملتحقين حاليا بدور الحضانة التي يساندها البرنامج (مؤسسية أو منزلية)	وصف
ربع سنوي	التواتر | تكرار | معدل التواتر
البيانات الإدارية المبلغ عنها لوزارة التنمية الاجتماعية عن دور الحضانة التي أنشأتها العملية	مصدر البيانات
البيانات المطلوبة لدور الحضانة المرخصة إلى وزارة التنمية الاجتماعية	منهجية جمع البيانات
وزارة التنمية الاجتماعية	المسؤولية عن جمع البيانات
الرضا عن عملية الاستفادة من دعم رعاية أطفال الأسرة على المنصة	
مستوى الرضا عن المنصة التي أفاد بها المستفيدون من دعم رعاية الأطفال الأسرية في إطار مكون تمويل المشروعات الاستثمارية	وصف
مرتين	التواتر | تكرار | معدل التواتر
مسح المستفيدين	مصدر البيانات

بيانات متابعة المنصة التي تجمعها وزارة التنمية الاجتماعية من خلال مسوح المستفيدين	منهجية جمع البيانات
وزارة التنمية الاجتماعية	المسؤولية عن جمع البيانات
عدد الإناث العاملات في دور الحضانة	
عدد الموظفات في دور الحضانة (المؤسسية والمنزلية) اللائي يتلقين مساندة للمنشأة من خلال مكون تمويل المشروعات الاستثمارية	وصف
سنويا	التواتر | تكرار | معدل التواتر
البيانات الإدارية المبلغة إلى وزارة التنمية الاجتماعية	مصدر البيانات
متطلبات إبلاغ وزارة التنمية الاجتماعية عن دور الحضانة المرخصة	منهجية جمع البيانات
وزارة التنمية الاجتماعية	المسؤولية عن جمع البيانات

جدول بروتوكول التحقق: المؤشرات المرتبطة بالصرف

المؤشر المرتبط بالصرف 1. تحسين بيئة العمل للنساء	
النتيجة المرتبطة بالصرف 1.1. مجلس الوزراء يعتمد وينشر نظاما جديدا للعمل المرن وفقا لقانون العمل المعدل رقم 10 لسنة 2023	
ويتم صرف 10 ملايين دولار عند تعديل النظام وموافقة مجلس الوزراء عليها ونشرها في الجريدة الرسمية.	صيغة
لن يتضمن النظام الجديد قيودا تتعلق بمدة التوظيف وستسمح للعمال وأصحاب العمل بالمشاركة في ترتيبات عمل مرنة رهنا بموافقتهم.	وصف
وزارة العمل	مصدر البيانات/الهيئة
لا ينطبق	جهة التحقق
تقدم وزارة العمل النظام المصادق عليه (من مجلس الوزراء) بشأن ترتيبات العمل المرنة، والمنشور حسب الأصول في الجريدة الرسمية وعلى موقع الوزارة على شبكة الإنترنت.	إجراء
النتيجة المرتبطة بالصرف 1.2. زيادة عدد الشركات التي تبلغ عن تطبيق انظمة العمل المرنة	
2,400,000 دولار لكل 20 شركة خاصة **جديدة أبلغت عن تطبيق نظام العمل المرن الجديد المعتمد في إطار النتيجة المرتبطة بالصرف 1.1، ليصل المجموع إلى 100 شركة خاصة جديدة في حدود 12,000,000 دولار.**	صيغة
عدد شركات القطاع الخاص التي اعتمدت رسميا ترتيبات عمل مرنة من خلال تضمين ذلك في انظمتها الداخلية وإخطار وزارة العمل	وصف
البيانات الإدارية لوزارة العمل	مصدر البيانات/الهيئة
ديوان المحاسبة	جهة التحقق
وتصدر وزارة العمل قائمة بالشركات التي تقوم بتنفيذ ترتيبات العمل المرن، إلى جانب انظمة داخلية موثقة للشركات تعكس هذا الحكم.	إجراء
النتيجة المرتبطة بالصرف 1.3. الحكومة الأردنية تعتمد وتطلق الختم الوطني للمساواة بين الجنسين	
يتم صرف 10 ملايين دولار عندما تصادق الحكومة الأردنية على الختم الوطني للمساواة بين الجنسين وتطلقه.	صيغة
وتوضع معايير ختم المساواة بين الجنسين بناء على توجيهات الفريق الفني الذي شكلته اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، وتشمل وزارة العمل. يتم تطوير دورة التقديم وترسية العقود والإعلان عنها من قبل مركز الملك عبد الله الثاني للتميز بالتنسيق مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة و اللجنة الوزارية لتمكين المرأة ، ويتم اعتماد حوكمة ختم النوع الاجتماعي.	وصف
مركز الملك عبد الله الثاني للتميز / اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة	مصدر البيانات/الهيئة
غير منطبق	جهة التحقق
وتقدم الحكومة الأردنية للبنك الدولي أدلة على اعتماد ختم المساواة بين الجنسين وتدشينه في فعالية للإعلان عن عملية منح جائزة القطاع الخاص. يمكن العثور على المعلومات المتاحة للجمهور حول ختم المساواة بين الجنسين على موقع مركز الملك عبد الله الثاني للتميز على الويب.	إجراء
النتيجة المرتبطة بالصرف 1.4. زيادة عدد الشركات التي منحت ختم المساواة بين الجنسين	
6 ملايين دولار عن كل 30 شركة جديدة منحت بختم المساواة بين الجنسين، ليصل المجموع إلى 60 شركة جديدة في حدود 12 مليون دولار.	صيغة
عدد الشركات التي تقدمت بطلب للحصول على ختم المساواة بين الجنسين واجتازت بنجاح معايير الحصول على ختم المساواة بين الجنسين من مركز الملك عبد الله الثاني للتميز	وصف
أنظمة مركز الملك عبد الله الثاني للتميز	مصدر البيانات/الهيئة
ديوان المحاسبة	جهة التحقق
سيتم جمع قائمة الشركات التي تقدمت بطلب للحصول على ختم النوع الاجتماعي وتم قبولها. سيتم تقديم مصفوفة الدرجات التصنيفية للشركات المختارة كدليل على التأهيل غير المتحيز.	إجراء
النتيجة المرتبطة بالصرف 1.5. زيادة عدد موظفي وزارة العمل الذين يتلقون شكاوى التحرش الجنسي وينقلونها ويعالجوها والمدربين على تطبيق الإرشادات بشأن التحرش الجنسي	
5 ملايين دولار لكل 100 موظف أتموا التدريب على الإرشادات بشأن التحرش الجنسي، ما يصل إلى 200 عامل بحد 10 ملايين دولار.	صيغة
عدد موظفي وزارة العمل الذين تم تدريبهم على المبادئ التوجيهية بشأن التحرش الجنسي (في الأدلة و/أو إجراءات التشغيل الموحدة) بشأن تلقي الشكاوى المتعلقة بالتحرش الجنسي ومعالجتها وتحويلها. ويجب أن يغطي التدريب الموضوعات التالية: التعريفات، وأهداف إجراءات التشغيل الموحدة، والإطار القانوني، والمبادئ التوجيهية، والأدوار والمسؤوليات، وإدارة الحالات، ومقدمي الخدمات، وبرنامج التدريب، والرصد.	وصف
وزارة العمل	مصدر البيانات/الهيئة
ديوان المحاسبة	جهة التحقق
ويتلقى البنك حزمة التدريب التي تتسق مع سياسة وإرشادات وزارة العمل بشأن التحرش الجنسي ويوافق عليها، ثم تقدم وزارة العمل إلى البنك قائمة بأسماء الموظفين الذين أتموا التدريب.	إجراء
المؤشر المرتبط بالصرف 2. زيادة الشمول المالي للمرأة وريادة الأعمال (نعم/لا)	
النتيجة المرتبطة بالصرف 2.1. زيادة عدد المحافظ الإلكترونية والحسابات المصرفية الأساسية والحسابات المصرفية المملوكة للنساء	
من خط الأساس البالغ 949,933 محفظة إلكترونية وحسابات مصرفية أساسية وحسابات مصرفية مملوكة لنساء، 5,000,000 دولار لكل محفظة إلكترونية جديدة أو 35,622 حسابا مصرفيا أساسيا أو حسابا مصرفيا تملكها نساء، ليصل إجمالي عددها إلى 1092,421 حسابا بحد 20,000,000 دولار.	صيغة
عدد المحافظ الإلكترونية والحسابات المصرفية الأساسية والحسابات المصرفية المملوكة للنساء	وصف
قواعد بيانات البنك المركزي الأردني للمحافظ الإلكترونية والحسابات المصرفية الأساسية والحسابات المصرفية	مصدر البيانات/الهيئة
ديوان المحاسبة	جهة التحقق
وسيقوم ديوان المحاسبة بالتحقق من قاعدة بيانات البنك المركزي الأردني، وسيقوم بمعاينة عشوائية، وسيقدم تقريرا يقدم بيانات مصنفة حسب نوع الحساب الذي تملكه النساء إلى البنك الدولي.	إجراء

النتيجة المرتبطة بالصرف 2.2. زيادة نسبة النساء اللاتي يحصلن على ائتمان من البنوك	
ومن خط الأساس البالغ 4.4٪ من النساء اللاتي حصلن على ائتمانات من البنوك على النحو الذي تم تقييمه في الدراسة التشخيصية للبنك المركزي الأردني لعام 2022، تم صرف 1,250,000 دولار لكل زيادة قدرها 0.1٪ في نسبة النساء اللاني حصلن على ائتمان من البنوك، لتصل إلى ما مجموعه 6٪ في الحد البالغ 20 مليون دولار.	صيغة
زيادة نسبة النساء اللاتي يحصلن على ائتمان من البنوك	وصف
دراسة تشخيصية من المقرر أن يجريها البنك المركزي الأردني في عام 2028 باتباع منهجية مماثلة لتلك التي تبعتها دراسة 2022 التي حددت خط الأساس	مصدر البيانات/الهيئة
ديوان المحاسبة	جهة التحقق
دراسة تشخيصية ستجرى في عام 2028. يمكن إجراء دراسات منتصف الطريق وحسابها في النتيجة المرتبطة بالصرف.	إجراء
النتيجة المرتبطة بالصرف 2.3. عدد أكبر من الشركات المملوكة للنساء المسجلة على منصات المتاجر الإلكترونية أو لدى دائرة مراقبة الشركات أو لدى وزارة الصناعة والتجارة والتموين	
من خط الأساس اعتبارا من تاريخ التوقيع ، 3,000,000 دولار أمريكي لكل 200 شركة مملوكة من النساء جديدة تم تسجيلها في منصات المتاجر الإلكترونية أو دائرة مراقبة الشركات ، ما يصل إلى 1,000 شركة مملوكة من النساء مسجلة بحد 15,000,000 دولار أمريكي.	صيغة
منشآت الأعمال الجديدة التي تملكها نساء غالبيتها، بما في ذلك المؤسسات المسجلة لدى مراقب الشركات أو المسجلة في منصة المتاجر الإلكترونية، والشركات المملوكة لنساء المسجلة لدى وزارة التجارة والصناعة	وصف
وزارة التخطيط والتعاون الدولي - وحدة إدارة المشاريع من خلال دائرة مراقبة الشركات بالنسبة للشركات الجديدة المسجلة ومن خلال وزارة التنمية الاجتماعية / اللجنة الوزارية لتمكين المرأة للشركات المسجلة على منصة المتاجر الإلكترونية	مصدر البيانات/الهيئة
ديوان المحاسبة	جهة التحقق
وحدة إدارة المشروع-وزارة التخطيط والتعاون الدولي تجمع المعلومات من دائرة مراقبة الشركات ، ووزارة الصناعة والتجارة والتموين ووزارة التنمية الاجتماعية/ اللجنة الوزارية لتمكين المرأة .	إجراء
المؤشر المرتبط بالصرف 3. تحسين السلامة والقدرة على تحمل تكاليف النقل (نعم/لا)	
النتيجة المرتبطة بالصرف 3.1. اللجنة الوزارية لتمكين المرأة تؤيد خطة العمل/التنفيذ لحصول المرأة على وسائل نقل آمنة وميسورة التكلفة، والتي أعدتها ونشرتها وزارة النقل	
يتم صرف 6 ملايين دولار عندما تصادق اللجنة الوزارية المشتركة المعنية بالتمكين الاقتصادي للمرأة (التي ترأسها وزارة التنمية الاجتماعية والتي تكون وزارة النقل عضوا فيها) على خطة العمل التي وضعتها وزارة النقل، وتنشر على الموقع الإلكتروني لوزارة النقل.	صيغة
وستقوم وزارة النقل بوضع خطة العمل/التنفيذ بالتشاور مع الهيئات ذات الصلة وبمشاركة المواطنين. وستحدد الخطة احتياجات النساء من البنية التحتية وتقديم الخدمات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الوصول الآمن من محطات الحافلات وإليها، والسلامة أثناء وجودهن في مركبات النقل العام، والبيئة الحضرية المحيطة بمحطة الحافلات، وخصائص تصميم الحافلات الملائمة للمرأة للاستثمارات المستقبلية، فضلا عن اعتماد أسعار متكاملة للنقل العام في المراكز الحضرية الرئيسية في البلاد.	وصف
وزارة النقل	مصدر البيانات/الهيئة
لا ينطبق	جهة التحقق
محضر اجتماع اللجنة المشتركة بين الوزارات (المصادقة على خطة العمل). ولنشر الخطة، سيتم نشرها على الموقع الإلكتروني لوزارة النقل.	إجراء
المؤشر المرتبط بالصرف 3.2. تتبنى هيئة تنظيم النقل البري معايير تصميم حديثة ومرنة للمناخ لمحطات الحافلات. (نعم/لا)	
يتم صرف 3 ملايين دولار أمريكي عندما تعتمد هيئة تنظيم النقل البري الإرشادات والمعايير المحدثة. وستقوم وزارة النقل بالمصادقة النهائية على هذه المعايير.	صيغة
وستقوم **هيئة تنظيم النقل البري** بتطوير المعيار المحدث بالتشاور مع الهيئات ذات الصلة. يجب أن تتضمن معايير التصميم المحدثة لمحطات الحافلات قائمة مرجعية مطلوبة ومحسنة تشمل الجوانب المتعلقة بإمكانية السير على الأقدام، والإضاءة، وأنواع الأتوبيسات، والبيئة الحضرية المحيطة بمحطات الحافلات، إلخ. وينبغي لها أيضا أن تنظر في معايير تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. بالإضافة إلى ذلك، سيتم بناؤها استجابة لمواطن الضعف المناخية القائمة المرتبطة بالحرارة المفرطة والجفاف، وتشجيع استخدام المساحات الخضراء في الظل حول المحطات، واستخدام الطاقة الشمسية/البرق الموفر للطاقة. محطات الحافلات القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ هي محطات قادرة على تحمل أحد المخاطر المناخية الرئيسية في الأردن، وهي مخاطر السيول في المناطق الحضرية. ويمكن تخفيف هذه المخاطر من خلال ضمان الصرف الصحي المناسب في محطات الحافلات التي يتم إنشاؤها وحولها.	وصف
هيئة تنظيم النقل البري	مصدر البيانات/الهيئة
وحدة إدارة المشروع	جهة التحقق
محضر اجتماع وزارة النقل (المصادقة على المعايير المحدثة). وستنشر هذه المعايير للجمهور على المواقع الإلكترونية لكل من هيئة تنظيم النقل البري ووزارة النقل.	إجراء
النتيجة المرتبطة بالصرف 3.3. زيادة عدد محطات الحافلات التي يتم إنشاؤها وفقا لمعايير التصميم المحدثة والقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ من أجل سلامة النساء	
2,000,000 دولار عن كل 10 محطات توقف يتم إنشاؤها، بحد إجمالي يصل إلى 40 محطة في حدود 6,000,000 دولار	صيغة
عدد محطات الحافلات التي سيتم إنشاؤها باستخدام معايير التصميم الحديثة التي تم تطويرها من خلال البرنامج.	وصف
هيئة تنظيم النقل البري	مصدر البيانات/الهيئة
ديوان المحاسبة	جهة التحقق
وستقوم هيئة تنظيم النقل البري بالإبلاغ عن البيانات الأولية المتعلقة بعدد محطات الحافلات المصممة وفقا للمعايير المحدثة. ستقدم هيئة تنظيم النقل البري تقرير تدقيق بناء محطات الحافلات وفقا لمعايير التصميم. وسيستخدم هذا التقرير لتقييم ما إذا كانت محطة الحافلات تستوفي إرشادات ومعايير التصميم المحدثة.	إجراء

المؤشر المرتبط بالصرف 4. توسيع نطاق الحصول على خدمات رعاية الطفل الجيدة (نعم/لا)	
النتيجة المرتبطة بالصرف 4.1. الحكومة الأردنية تعتمد سياسة وطنية لرعاية الطفل	
صرف 24.5 مليون دولار عندما تعتمد الحكومة الأردنية هذه السياسة	صيغة
السياسة الوطنية لرعاية الطفل التي وضعها المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتنسيق مع الجهات المعنية، وأقرتها اللجنة الوزارية لتمكين المرأة واعتمدتها الحكومة الأردنية	وصف
المجلس الوطني لشؤون الأسرة ووحدة إدارة المشاريع	مصدر البيانات/الهيئة
لا ينطبق	جهة التحقق
تزود الحكومة الأردنية البنك الدولي بأدلة على الموافقة على السياسة ونشرها.	إجراء
النتيجة المرتبطة بالصرف 4.2. زيادة عدد العاملين في مجال رعاية الأطفال المعتمدين	
من خط الأساس البالغ 362 عاملا معتمدا في رعاية الأطفال في مؤسسة التدريب المهني، ستبلغ 4,000,000 دولار أمريكي لكل 250 عاملا جديدا في مجال رعاية الأطفال معتمدين من قبل مؤسسة التدريب المهني أو هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية (TVSDC)، ليصل المجموع إلى 1362 عاملا معتمدا في مجال رعاية الأطفال بحد 16,000,000 دولار أمريكي.	صيغة
عدد العاملين الجدد في مجال رعاية الأطفال الذين حصلوا على شهادة بعد تدريب معتمد من المركز و/أو امتحان من قبل المركز	وصف
مؤسسة التدريب المهني/هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية	مصدر البيانات/الهيئة
ديوان المحاسبة	جهة التحقق
بيانات أولية عن عدد الشهادات الجديدة الممنوحة للعاملين في مجال رعاية الأطفال سواء عن طريق اعتماد مؤسسة التدريب المهني أو الحصول على شهادة رخصة مزاولة مهنة من هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنيةTVSDC.	إجراء
النتيجة المرتبطة بالصرف 4.3. تقر وزارة التنمية الاجتماعية وتصدر التعليمات لتفعيل نظام الحضانات الخاص بترخيص دور الحضانة الخاصة القائمة في المراكز وتسجيل دور الحضانة المنزلية، على التوالي.	
الإفراج عن 7 ملايين دولار عند الموافقة على انظمة وزارة التنمية الاجتماعية	صيغة
وافقت وزارة التنمية الاجتماعية على التعليمات لتفعيل نظام الحضانات رقم 6 لسنة 2024.	وصف
وزارة التنمية الاجتماعية	مصدر البيانات/الهيئة
لا ينطبق	جهة التحقق
وتقدم وزارة التنمية الاجتماعية للبنك الدولي أدلة على موافقة الحكومة على التعليمات وإصدارها.	إجراء
النتيجة المرتبطة بالصرف 4.4. زيادة عدد دور الحضانة الجديدة المسجلة أو المرخص لها	
4 ملايين دولار عن كل 100 دار حضانة جديدة مسجلة أو مرخصة، ليصل مجموعها إلى 700 دار حضانة بحد أقصى 28 مليون دولار.	صيغة
عدد دور الحضانة المنزلية الجديدة المسجلة ودور الحضانة الأخرى المرخصة	وصف
وزارة التنمية الاجتماعية	مصدر البيانات/الهيئة
ديوان المحاسبة	جهة التحقق
تقديم تقرير يتضمن قائمة بدور الحضانة المسجلة/المرخص لها رسميا	إجراء
النتيجة المرتبطة بالصرف 4.5. زيادة عدد الأمهات المؤهلات اللاتي يتلقين إعانات رعاية الأطفال من مؤسسة الضمان الاجتماعي من أجل التحاق أطفالهن بدور الحضانة	
ومن خط الأساس البالغ 1347 امرأة (2023)، هناك 3,750,000 دولار لكل 1,500 أم أخرى مستحقة يتلقين دعما لرعاية الأطفال من مؤسسة الضمان الاجتماعي، ليصل العدد الإجمالي إلى 7,347 امرأة، في حدود 15,000,000 دولار.	صيغة
عدد النساء اللاتي يتلقين إعانات رعاية الأطفال من **مؤسسة الضمان الاجتماعي** من أجل التحاق أطفالهن بدور الحضانة	وصف
نظام **مؤسسة الضمان الاجتماعي**	مصدر البيانات/الهيئة
ديوان المحاسبة	جهة التحقق
تقوم وحدة إدارة المشاريع التابعة لوزارة التخطيط والتعاون الدولي بجمع المعلومات من **مؤسسة الضمان الاجتماعي** وتقديم تقرير مدقق يتضمن عدد النساء اللاتي يتلقين دعما لرعاية الأطفال من أجل التحاق أطفالهن بدور الحضانة. تسجيل معاملة واحدة على الأقل لكل امرأة لأغراض التحقق.	إجراء

الملحق 2. (ملخص) التقييم الفني

وصف البرنامج

1. **يتمثل الهدف الإنمائي للبرنامج** في تذليل المعوقات التي تواجهها النساء في دخول القوى العاملة والبقاء فيها فيما يتعلق بظروف العمل، والشمول المالي، والنقل، ورعاية الأطفال.

2. **وتتألف العملية من أربعة مجالات للنتائج** تدعمها ركيزة تمويل المشروعات الاستثمارية التي تركز على رعاية الأطفال وعلى فريق مركز التعاون والأدلة:

- **مجال النتائج 1.** تحسين ظروف العمل للنساء وجعلها أكثر تكيفا
- **مجال النتائج 2.** الشمول المالي للمرأة وريادة الأعمال
- **مجال النتائج 3.** وسائل نقل عام آمنة
- **مجال النتائج 4.** الحصول على خدمات رعاية الطفل الجيدة بأسعار معقولة

مجال النتائج 1. تحسين ظروف العمل للنساء وجعلها أكثر تكيفا

3. **وسيدعم هذا المجال الجهود الرامية إلى ضمان التنفيذ الفعال للإصلاحات القانونية والتشريعية والنظامية الأخيرة التي تسهل دخول المرأة وعودتها إلى سوق العمل الخاص، وتهيئة بيئة عمل أكثر ملاءمة للمرأة وأكثر مرونة وأمانا وتكافؤ الفرص وتتسم بالاحترام.** وسيعود السماح بقدر أكبر من المرونة في ساعات العمل ومكان العمل بالنفع على وجه الخصوص على النساء اللاتي يتحملن عبء مسؤوليات الرعاية أو يواجهن قيودا على التنقل. ستساند العملية المقترحة وزارة العمل في إدخال انظمة داخلية على التشريع الذي ينظم ترتيبات العمل المرنة لإزالة الشروط التي تقيد تطبيقها (نظام العمل المرن 2017، المواد 3 و4 و6). وبالإضافة إلى ذلك، ستكفل العملية وضع واعتماد نظام مبسط ومبادئ توجيهية لإدراج أحكام العمل المرن في النظام الداخلي للشركات، مما يسمح للشركات باعتماد العمل المرن وتقديمه لمجموعة أوسع من الموظفين بسهولة أكبر. وستسهل التعديلات التي أدخلت على النظام أيضا وصول العمال المرنين إلى نظام المعاشات التقاعدية، مما يتيح لهم الحصول على مزيد من الحماية والوصول إلى مزايا قصيرة وطويلة الأجل في إطار نظام الضمان الاجتماعي.

4. **سيعالج مجال النتائج هذا التحرش الجنسي في مكان العمل من خلال توسيع قدرات أنظمة الإبلاغ والإحالة القائمة، بما في ذلك آلية التظلم التابعة لوزارة العمل.**[28] وعلى وجه التحديد، ستدعم العملية اعتماد مبادئ توجيهية بشأن معالجة الشكاوى المتعلقة بالتحرش الجنسي وبناء قدرات العاملين في وزارة العمل لتطبيق هذه المبادئ التوجيهية طوال عملية تلقي الشكاوى المتعلقة بالتحرش الجنسي ونقلها ومعالجتها، عبر نقاط الدخول المختلفة، مثل منصة حماية،[29] والزيارات الخارجية، والمفتشين. وسيتم إثراء التوصيات الخاصة بمتطلبات التصميم والقدرات الخاصة بالمبادئ التوجيهية التي تركز على الضحايا ونظام الإبلاغ عن حالات التحرش الجنسي ومعالجتها من خلال المشاورات مع الهيئات المسؤولة عن إدارة التنفيذ، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظمات الأمم المتحدة العاملة في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي في الأردن، فضلا عن تحديد مقدمي الخدمات الحاليين (تحديث معلوماتهم و/أو الاستفادة منهم). وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع في إطار هذا المجال زيادة قدرة الشركات على تقييم التحرش الجنسي ومعالجته من خلال تقديم الإرشادات وزيادة الوعي فيما يتعلق بالحقوق القانونية وسبل الحماية المتاحة للشركات، وتوصيات لتصميم آليات التظلم والإحالة إلى خدمات الدعم.

5. **ويساند مجال النتائج 1 أيضا إعداد مبادرة الحكومة الأردنية لإصدار ختم المساواة بين الجنسين لشركات القطاع الخاص.** ويمكن أن يساعد وجود أماكن عمل أكثر ملاءمة للمرأة على اجتذاب المزيد من النساء للانضمام إلى سوق العمل والبقاء فيه، وتوفير مزايا للشركات فيما يتعلق باكتساب المواهب، والإنتاجية، واستبقائها، والتغيب عن العمل. وستكفل العملية وضع معايير التقييم، ودورة ترسية العقود، وإطلاق وتدريب المقيمين لختم المساواة بين الجنسين الذي سيقوم بتقييم ومكافأة الجهود المبذولة من خلال تطبيق شركات القطاع الخاص لتحسين بيئة عملها في موضوعات مثل المساواة في الأجور، ودعم رعاية الأطفال، والترقي الوظيفي، والتصدي للتحرش الجنسي. وسيتضمن الختم معايير مستمدة من برامج الجوائز الوطنية والدولية (مثل ختم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين، وشهادة العوائد الاقتصادية للمساواة بين الجنسين (EDGE)، وتمكين المرأة من النهوض بالمرأة). وسيتم وضعه وتنفيذه من قبل مركز الملك عبد الله الثاني للتميز ، وهو الكيان المعين الذي يتمتع بسجل حافل من إدارة ومنح جوائز التميز الوطنية ، مع الخبرة الفنية والتنسيق بين أصحاب المصلحة الذين توفرهم اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.

مجال النتائج 2. الشمول المالي للمرأة وريادة الأعمال

6. **سيدعم مجال النتائج هذا تعزيز الشمول المالي للمرأة.** ويتابع البنك المركزي الأردني إستراتيجيته السابقة للسنوات 2018-2020، ويقود إعداد إستراتيجية وطنية جديدة للشمول المالي (2023-2027)، مع مساهمات العديد من أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك العديد من أصحاب

[28] ووافق البرلمان على تعديل قانون العمل (المادة 29) لتوسيع نطاق الغرامات المفروضة على أصحاب العمل بما يتجاوز الاعتداء الجنسي ليشمل التحرش الجنسي في عام 2023.
[29] "حماية" هي منصة حماية على الإنترنت لشكاوى العمال تهدف إلى الحفاظ على حقوق العمال. وتقوم وزارة العمل بتشغيله (https://complaint.hemayeh.jo/)

المصلحة الذين يركزون على المساواة بين الجنسين. ومن المقرر أن تصاحب هذه الاستراتيجية عدة خطط عمل مرتبطة بها، هدفها العام هو تحقيق الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية واستخدامها بشكل مسؤول ومستدام من قبل مختلف شرائح المجتمع بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة. وقد تبنى البنك المركزي الأردني نهجا تعاونيا يشمل جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، ووضع نهجا يوضح الأدوار والمسؤوليات وينسق المبادرات في إطار موحد. ويضمن تحقيق الأهداف وتخصيص الموارد بكفاءة للقطاعات ذات الأولوية والفئات المستهدفة (التي تم تحديد النساء فيها صراحة كمجموعة مستهدفة رئيسية) مما يعزز الشمول المالي. وستساند هذه العملية تنفيذ الأنشطة في إطار هذه الإستراتيجية التي تركز على تحسين الشمول المالي للمرأة، مثل زيادة عدد الحسابات المصرفية والمحافظ الإلكترونية للنساء، وزيادة عدد الحسابات المصرفية الأساسية للنساء، وزيادة عدد القروض المقدمة للنساء.

7 . **ولتسهيل إنشاء ونمو الأعمال التجارية التي تقودها النساء، ستدعم العملية الجهود الرامية إلى توسيع نطاق ريادة الأعمال النسائية وأنشطتها التجارية.** وهناك العديد من المبادرات الجاري تنفيذها لمساندة إنشاء أنشطة الأعمال النسائية ونموها، ويقودها العديد من الوزارات والهيئات الحكومية وشركاء التنمية. وتتنوع هذه المبادرات في نهجها، وطولها، وعمقها/نوعها، والمستفيد المستهدف، ومسؤوليتها. المنظومة ديناميكية مع تغيير الداخلين والبرامج. وتقود اللجنة الوزارية لتمكين المرأة مبادرة لتدريب منشآت الأعمال النسائية وتسجيلها في منصات المتاجر الإلكترونية، كمبادرة ذات أولوية في إطار استراتيجية المساواة بين الجنسين في رؤية التحديث الاقتصادي. وتعمل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة عبر أصحاب المصلحة (الهيئات الحكومية، وشركاء التنمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص - وخاصة الغرف التجارية) لتتبع برامج الدعم التي تعود بالنفع على النساء بهدف دعم المواءمة والتآزر فيما بين البرامج. وستكون وحدة إدارة المشروع مسؤولة عن تتبع عدد الشركات التي تقودها وتمتلكها نساء، بما في ذلك المتاجر الإلكترونية والشركات المسجلة بمدخلات من اللجنة الوزارية لتمكين المرأة /وزارة التنمية الاجتماعية، وإدارة مراقبة الشركات، ووزارة الصناعة والتجارة والتموين.

مجال النتائج 3. وسائل نقل عام آمنة

8 . **ستساند العملية المقترحة اللبنات الأساسية لتحسين السلامة في وسائل النقل العام وحولها.** ولا تزال نسبة وسائل النقل العام في عمان منخفضة (حوالي 13٪) وتكمل النساء نحو 60٪ من رحلاتهن باستخدام السيارات الخاصة، و20٪ باستخدام سيارات الأجرة. وعلى الرغم من أن الحكومة الأردنية تتخذ العديد من الخطوات لتعزيز خدمات النقل العام، فإن شبكة النقل العام الأردنية لا تزال تفتقر إلى التنسيق والكفاءة وتعاني من ضعف التغطية. ويعد تحسين تقديم خدمات النقل العام أمرا أساسيا لتعزيز قدرة النساء على الحصول على الوظائف، ومن المتوقع أن يحول دون التحول مستقبلا إلى وسائل نقل أعلى كربونا. ويتطلب ذلك التركيز على السلامة لضمان الوصول والاستخدام الشاملين، وتغطية الشبكة، والقدرة على تحمل التكاليف، وهي ثلاثة حواجز رئيسية أمام استخدام النساء لوسائل النقل العام.

9 . **وفي الآونة الأخيرة، اتخذت الحكومة الأردنية عدة إجراءات لتحسين تقديم خدمات النقل العام، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحسين سلامة النساء في الوصول إلى شبكة النقل العام واستخدامها.** وفي يناير/كانون الثاني 2019، اعتمدت الحكومة الأردنية مدونة قواعد السلوك للنقل العام، وستطلق تطبيق "مواصلتي"[30] الذي يمكن الركاب من الإبلاغ عن سوء السلوك في وسائل النقل العام. وهذه خطوة مهمة نحو تحسين السلامة وتعزيز مفهوم السلامة في شبكة النقل العام. علاوة على ذلك، بدأت الحكومة الأردنية التشغيل التجريبي لأول شبكة نقل جماعي (المرحلة الأولى من مشروع حافلات النقل السريع - حافلات النقل السريع) في عمان في عام 2021. ولم يتم بعد إجراء مسح استقصائي بشأن عدد الركاب الحاليين في حافلات النقل السريع، وتشير تقديرات أمانة عمان الكبرى إلى أن عدد مستخدمي حافلات النقل السريع وحافلات عمان قد وصل إلى أكثر من 44 مليون مستخدم، تشكل النساء نسبة كبيرة منهم. وبالإضافة إلى ذلك، كان 30٪ من الطلاب من بين 45 ألف مسافر يوميا في سبتمبر/أيلول 2023. ومع ذلك، هناك حاجة إلى المزيد لتحسين سلامة النساء في الوصول إلى شبكة النقل العام واستخدامها (بما في ذلك محطات الحافلات والأرصفة والطرق المستخدمة للوصول إلى محطات الحافلات)، ومعالجة القدرة على تحمل تكاليف وسائل النقل العام (خاصة للنساء)، والاستثمار في النقل الجماعي وشبكة النقل العام). وفي إطار مجال النتائج هذا، ستقدم العملية المزيد من المساندة للحكومة الأردنية في المعالجة الشاملة لمخاوف سلامة النساء عند استخدام وسائل النقل العام. ومع زيادة جاذبية وسائل النقل العام للنساء، ستكون هذه العملية بمثابة خطوة أولى نحو تحقيق التحول من السيارات وسيارات الأجرة إلى وسائل النقل العام.

10 . **وستقوم وزارة النقل بإعداد خطة عمل رسمية لتعزيز وصول المرأة إلى وسائل النقل العام واستخدامها واعتمادها في إطار مجال النتائج هذا.** وستتألف الخطة من اللبنات اللازمة لتعزيز وسائل النقل العام للنساء، وسترسم خارطة طريق للعمل محددة زمنيا وذات تكلفة. وسيحدد هذا الإطار احتياجات النساء من مرافق البنية التحتية وتقديم الخدمات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الوصول الآمن من محطات الحافلات وإليها، والسلامة أثناء وجودهن في مركبات النقل العام، والبيئة الحضرية المحيطة بمحطة الحافلات، وخصائص تصميم الحافلات الملائمة للمرأة للاستثمارات المستقبلية، فضلا عن اعتماد أسعار متكاملة لوسائل النقل العام في المراكز الحضرية الرئيسية في البلاد. وستتولى وزارة النقل قيادة عملية وضع خطة العمل هذه بالتشاور مع الهيئات ذات الصلة، ومن المتوقع أن تصادق عليها اللجنة الوزارية لتمكين المرأة برئاسة وزارة التنمية الاجتماعية (ووزارة النقل عضو في هذه اللجنة). وفي إطار مجال النتائج هذا، ستساند العملية أيضا إعداد وتنفيذ أنشطة محددة من المتوقع أن تكون جزءا من خطة العمل: (1) تحديث المعايير

[30] "وسيلة النقل الخاصة بي".

وإرشادات التصميم لمحطات الحافلات (من أجل سلامة المرأة)، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بإمكانية السير على الأقدام، والإضاءة الموفرة للطاقة الشمسية/كفاءة استخدام الطاقة، وكاميرات مراقبة الدوائر التلفزيونية المغلقة، والانفتاح، والوضوح حول محطات الحافلات، وما إلى ذلك؛[31] (2) إنشاء 40 محطة للحافلات في إطار برنامج تجريبي، مع عرض أفضل الممارسات لإمكانية التنفيذ على مستوى البلاد. والأنشطة التجريبية في إطار مجال النتائج هذا هي خطوة أولى في اتجاه تحسين سلامة النساء في محطات الحافلات. ونظرا لأن الأردن معرض لخطر الفيضانات في المناطق الحضرية والحرارة الشديدة، فإن معايير التحديث ستتضمن *تدابير قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ* مثل تحسين الصرف لزيادة القدرة على الصمود في وجه الفيضانات الخاطفة، وستكون المواد المستخدمة في مأوى الحافلات مقاومة لدرجات الحرارة القصوى والحماية منها. وسيقود المجلس تحديث معايير محطات الحافلات وبناء محطات نموذجية للحافلات. وستسهم الإجراءات الجماعية معا في مجال النتائج هذا في تشجيع استخدام خدمات النقل الأكثر مراعاة للبيئة بين النساء المتضررات، ومن ثم تلبية احتياجات التنقل لطالبات مختارات والحد من الانبعاثات الكربونية.

1 1 . **ويتوقف تنفيذ خطة العمل لتعزيز وصول المرأة إلى وسائل النقل العام واستخدامها على استكمال شبكة حافلات النقل السريع على مراحل، وتكامل شبكة حافلات النقل السريع مع خدمة الحافلات المغذية حولها في عمان والزرقاء وربطها بالمدن الثانوية الأخرى مثل السلط.** ولتحقيق نتائج ملموسة في زيادة استخدام النساء لوسائل النقل العام بشكل عام، وانضمامهن إلى القوى العاملة، سيلزم القيام بمزيد من الاستثمارات في البنية التحتية لتعزيز الجودة والسلامة والقدرة على تحمل التكاليف وتقديم خدمات النقل العام. وستساعد هذه العملية في إعداد واعتماد خارطة طريق لتنفيذ الاستثمار في النقل العام.

مجال النتائج 4. الحصول على رعاية أطفال جيدة وميسورة التكلفة

1 2 . **سيدعم مجال النتائج هذا الحكومة الأردنية في وضع سياسة وطنية متعددة القطاعات وشاملة لتوجيه التوسع في توفير رعاية الطفل الجيدة.** بناء على مدخلات من العمل الجاري في إطار الفريق الوطني لتنمية الطفولة المبكرة الذي ينسقه المجلس الوطني لشؤون الأسرة،[32] ومن منظمات المجتمع المدني المحلية ومع مراعاة الممارسات الدولية الجيدة، سيتم وضع سياسة وطنية لرعاية الطفل. وستساند هذه السياسة اتساق النظام الذي تشتد الحاجة إليه من خلال تحديد أدوار ومسؤوليات واضحة لمختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية فيما يتعلق بجوانب مثل تبسيط الإجراءات (بما في ذلك التسجيل والترخيص) والمعايير المتسقة للعمال وتقديم الخدمات. وستتناول السياسة هياكل المساءلة والحوكمة، مع آليات تنسيق تيسر اتباع نهج موحد. وسيقوم المجلس الوطني لشؤون الأسرة بوضعه من خلال مشاورات مكثفة مع جميع أصحاب المصلحة وتعتمده الحكومة الأردنية وتصادق عليه جميع الوزارات المعنية.

1 3 . **ولتوجيه إنشاء دور الحضانة المركزية والمنزلية، ستساند العملية تفعيل نظام الحضانات.** وفي أوائل عام 2024، أصدرت الحكومة الأردنية النظام الأساسي لدور الحضانة رقم 2024/6، الذي نشر في الجريدة الرسمية في 20 فبراير/شباط 2024. ويعمل هذا التشريع على تبسيط عملية إصدار التراخيص وإدخال مفاهيم وممارسات جديدة في هذا القطاع لم تكن موجودة في الأردن. وقد تم الآن تبسيط إجراءات الترخيص وترشيدها مع وجود نقطة انطلاق واضحة لكل نوع من الحضانات (الحضانة الخاصة، ودور الحضانة الخاصة والعامة في أماكن العمل، ودور الحضانة المنزلية). يوضح النظام المتطلبات التشغيلية المتعلقة بإدماج الأطفال ذوي الإعاقة. ومن المتوقع أن يدعم هذا النموذج النمو في القطاع واستدامة عمليات دور الحضانة. وستساند العملية وضع التعليمات اللازمة لتفعيل إنشاء دور الحضانة في المراكز ودور الحضانة المنزلية. وتقدم مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي المساعدة الفنية للحكومة الأردنية لوضع هذه الانظمة، وسوف تستمر في مساندة صياغة التعليمات وإجراءات التشغيل الموحدة والأدلة وورش عمل التدريب/بناء القدرات لموظفي وزارة التنمية الاجتماعية المعنيين.

1 4 . **لدعم تقديم خدمات رعاية الأطفال ذات الجودة، سيدعم مجال النتائج هذا تحسين جودة العاملين في مجال رعاية الأطفال.** وتقوم الحكومة الأردنية بتشكيل لجنة وطنية لرعاية الطفل تابعة لهيئة تنمية المهارات المهنية والتقنية التي ستضع معايير مهنية قائمة على المهارات للعاملين في مجال رعاية الأطفال. وسيسهم ذلك في إضفاء الطابع المهني على المهنة وتعزيز ثقة الأسر في جودة الخدمات التي من المتوقع أن تفيد أيضا الإقبال على تقديم الخدمات على المدى الطويل. علاوة على ذلك، ستحفز العملية وتدعم بشكل مباشر اعتماد العاملين في مجال رعاية الأطفال. واعتمدت مؤسسة التدريب المهني

[31] وستراعي معايير قابلية الاستخدام هذه أيضا معايير التيسير الخاصة بذوي الإعاقة وكبار السن، بما في ذلك إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم بناؤها استجابة لمواطن الضعف المناخية القائمة المرتبطة بالحرارة والجفاف المفرطين، وتشجيع المساحات الخضراء من أجل الظل حول المحطات والإنارة باستخدام الطاقة الشمسية/كفاءة استخدام الطاقة. وستشجع هذه المعايير استخدام الإنارة المتسمة بكفاءة استخدام الطاقة، كلما كان ذلك ممكنا.

[32] تتمثل رسالة الفريق في "التشبيك والتنسيق بين جميع الجهات الفاعلة في مجال الطفولة المبكرة في الأردن لضمان الجهود المتكاملة والتآزرية والتكامل، لكسب الدعم لقضايا الطفولة المبكرة، وضمان أفضل استثمار للموارد والوقت لتحقيق الأهداف ضمن رؤية وطنية واسعة مشتركة". وتضم اللجنة ممثلين عن 33 منظمة ومؤسسة حكومية وغير حكومية وطنية ودولية. https://ncfa.org.jo/en/kids

برنامجا تدريبيا مدته ستة أشهر لمقدمي الرعاية، وقدمت حتى الآن 50 دورة تدريبية للنساء. بالإضافة إلى ذلك ، سيكون لدى عمال الرعاية الذين تم تدريبهم من قبل مقدمي تدريب آخرين أو لديهم خبرة عملية ذات صلة ، خيار إجراء اختبار في هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية ليصبحوا معتمدين. وسيتم تصميم البرنامج التدريبي في إطار التدريب المهني، وهو البرنامج الوحيد المعتمد من قبل هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية ، لاستيعاب الاحتياجات المختلفة لمقدمي الرعاية لتوفير أساليب تدريب مختلفة للنساء الراغبات في العمل أو اللواتي يعملن بالفعل كمقدمات رعاية. وستشتمل المواد التدريبية على وحدات لتوعية المستهلكين وبناء القدرات بشأن ممارسات توفير الطاقة، وتركيب واستخدام وصيانة تكنولوجيات كفاءة استخدام الطاقة التي يمكن استخدامها في العمل والمنزل. ونظرا لسياق شح المياه الناجم عن تغير المناخ في الأردن، سيتم أيضا تدريب العاملين في مجال رعاية الأطفال على ممارسات توفير المياه في روتينهم اليومي كجزء من برنامج الاعتماد. ولضمان أن يكون تقديم خدمات رعاية الطفل شاملا لذوي الإعاقة، ويتماشى مع القانون الأردني لرعاية المعوقين، يقترح دمج تدريب العاملين في مجال الرعاية على دمج ذوي الإعاقة وتحديد الأطفال الذين يعانون من مشكلات في النمو من خلال عمليات فحص محددة وعمليات إحالة في إطار برنامج الاعتماد الوطني للعاملين في مجال رعاية الأطفال.

15. **وتطبق الحكومة حاليا برامج لدعم العرض والطلب على خدمات رعاية الطفل.** ويشمل ذلك برنامج رعاية الذي تنفذه المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والذي يقدم دعما لرعاية الأطفال للنساء العاملات رسميا وينجبن أطفالا تتراوح أعمارهم بين 0 و4 سنوات. كما يقدم برنامج رعاية منح دعم تشغيلي لدور الحضانة المسجلة لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي. وسيساند مجال النتائج هذا جهود الحكومة لزيادة عدد النساء اللاتي يستخدمن إعانات رعاية الأطفال في الالتحاق بدور الحضانة، وكذلك عدد دور الحضانة المسجلة رسميا/المرخص لها. ومن شأن ذلك أن يدعم توسيع قطاع رعاية الأطفال وزيادة إمكانية الحصول على خدمات رعاية الطفل بأسعار معقولة.

16. **وسيساند مجال النتائج أيضا توسيع نطاق خدمات رعاية الأطفال من خلال مكون تمويل المشروعات الاستثمارية.** ويشمل ذلك تدخلات لزيادة المعروض من خدمات رعاية الأطفال ودعم التكلفة على الأسر منخفضة الدخل. ويشمل التوسع تقديم منح إنشاء لدور الحضانة في المراكز والمنازل، ودعم تكاليف رعاية الأطفال للأسر منخفضة الدخل، وتسهيل الحصول عليها من خلال منصة خدمات رعاية الأطفال عبر الإنترنت. وتهدف المنصة، التي تمتلكها وتشغلها وزارة التنمية الاجتماعية، إلى سد فجوة المعلومات بين مقدمي خدمات رعاية الأطفال والأسر، وإدراج مقدمي الخدمات المسجلين وتسهيل الشكاوى والإحالات. وسيتم تقييم تأثير هذه الخدمات على نواتج تنمية الأطفال والنشاط الاقتصادي للمرأة من خلال مركز التعاون والأدلة. وستثري النتائج التي يتم التوصل إليها إمكانية تعميم هذه الخدمات أو توسيع نطاقها على الصعيد الوطني.

مكون تمويل المشروعات الاستثمارية

17. **ويكمل البرنامج مكون تمويل المشروعات الاستثمارية (9 ملايين دولار) لمساندة التنفيذ من خلال ثلاثة أنشطة رئيسية.** النشاط الأول هو إدارة البرنامج بما في ذلك فريق مركز التعاون والأدلة (مليون دولار). وسيضم فريق المركز ممثلين عن اللجنة الوزارية لتمكين المرأة ومديرية السياسات الوطنية لضمان تنسيق السياسات ذات الصلة واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، مقرر اللجنة الوزارية ، لتقديم الخبرة الفنية وتسهيل التواصل مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين. وستضع مديرية السياسات الوطنية، بالتنسيق الوثيق مع اللجنة الوزارية لتمكين المرأة واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، هيكلا مقترحا يحدد أدوار ومسؤوليات فريق مركز التعاون والادلة. ويجب أن يضم هذا الفريق فريقا فنيا يتم تحديده وفقا للأدوار والمسؤوليات المحددة. ويركز النشاط الثاني على مساندة توسيع نطاق خدمات رعاية الطفل عالية الجودة بميزانية قدرها 8 ملايين دولار (كما هو مشار إليه في إطار مجال النتائج 4). وسيتضمن دليل العمليات تفاصيل معايير الجودة والمتابعة والدعم لخدمات رعاية الطفل. وبوجه عام، تهدف هذه الأنشطة إلى تعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة من خلال تذليل العقبات وتقديم مساندة شاملة في مجالات رعاية الأطفال وظروف العمل. وسيتم تحديث قسم دعم رعاية الأطفال في وزارة التنمية الاجتماعية ليشمل وحدة توسعة رعاية الطفل التي ستدعم تنفيذ النشاط الثاني (الملحق 7).

التقييم الفني: الأهمية الاستراتيجية والسلامة الفنية

18. **تتسم الأهمية الإستراتيجية والفنية للعملية المقترحة بأنها تتسق مع أولويات الحكومة، وتسترشد بالأعمال التحليلية المكثفة ومشاركة أصحاب المصلحة في إطار صندوق المساواة بين الجنسين.** صندوق المساواة بين الجنسين في المشرق هو مبادرة مشتركة بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية (2019-2024) تقدم المساعدة الفنية لمساندة حكومات الأردن والعراق ولبنان في جهودها الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة. ويساند الصندوق الأنشطة على المستوى القطري التي تسترشد بخطط العمل التي وضعتها الحكومة، والتي ساعدت أيضا في الأردن على إثراء جوانب التمكين الاقتصادي في الاستراتيجية الوطنية للمرأة. وتركز الأنشطة على العمل التحليلي، والخدمات الفنية والاستشارية في مجالات مثل الإطار القانوني، واقتصاد الرعاية، وأماكن العمل الملائمة للأسرة، بالتنسيق الوثيق مع أصحاب المصلحة المعنيين من القطاعين العام والخاص، وكذلك من المجتمع المدني ومجتمع المانحين.

19. **وفي الأردن، لا يعمل سوى عدد قليل من النساء.** وتعد مشاركة الإناث في القوى العاملة، التي تبلغ نسبتها 14٪، من بين أدنى النسب في العالم، وربع النساء في سوق العمل عاطلات عن العمل. ويزداد تعليم النساء في الأردن، ومعظم النساء العاملات حاصلات على درجة البكالوريوس على الأقل. ومع ذلك، لا تزال هناك إمكانات كبيرة غير مستغلة لاجتذاب النساء الحاصلات على تعليم عال إلى القوى العاملة، حيث أن 41٪ من الشابات الحاصلات على تعليم بعد المرحلة الثانوية لم يعملن قط. علاوة على ذلك، هناك حاجة لتشجيع الشابات الحاصلات على التعليم الثانوي أو أقل على الانضمام إلى القوى العاملة، لأن الغالبية العظمى (92٪) لا تبحث بنشاط عن عمل. وبالإضافة إلى هذه التحديات، تواجه رائدات الأعمال صعوبات في الحصول على سلسلة

متصلة من الخدمات المالية وغير المالية، وهناك فجوة في ربط فرص التمويل الأصغر بمجموعة أوسع من الخدمات المصرفية لدعم تأسيس أعمالهن وتنميتها.[33]

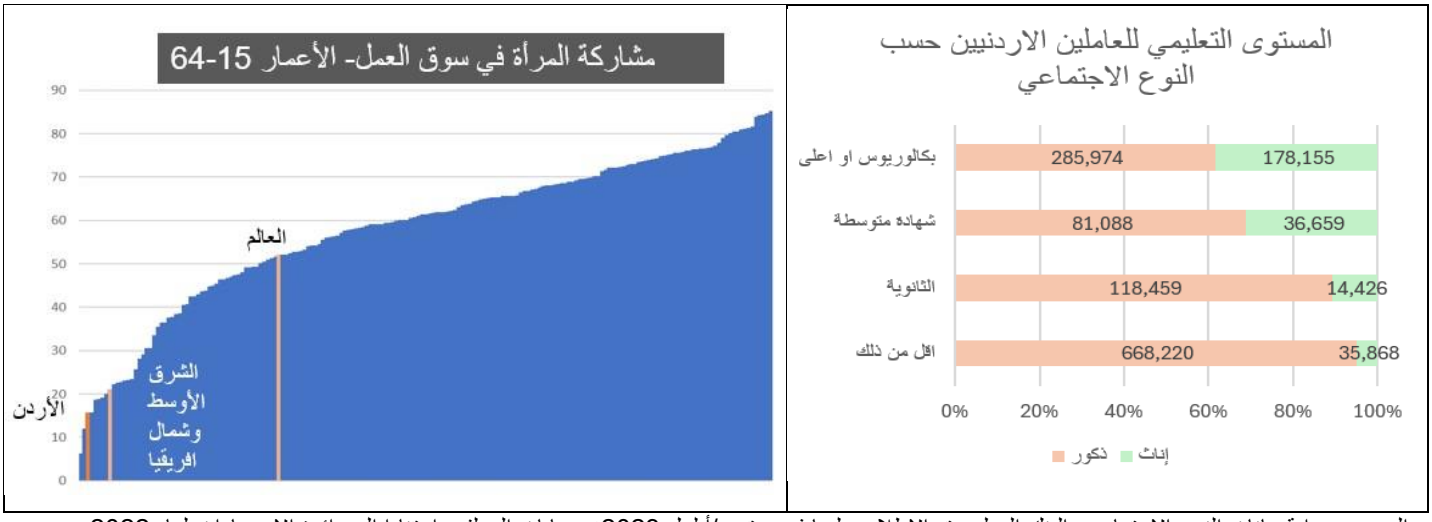

المصدر: بوابة بيانات النوع الاجتماعي، البنك الدولي، تم الاطلاع عليها في سبتمبر/أيلول 2023؛ حسابات المؤلفين استنادا إلى دائرة الإحصاءات لعام 2022.

20. **تتيح البحوث الإقليمية إطارا مهما لفهم الوضع العام لمشاركة المرأة في القوى العاملة، وما يتصل بذلك من قيود.** يقدم التقرير الأول عن حالة المرأة في بلدان المشرق نظرة تستند إلى البيانات إلى النشاط الاقتصادي للمرأة خلال المراحل الحرجة من حياة المرأة التي تحدد دخولها سوق العمل (لوغو ومولر وواي بوي، 2020). وتظهر الدراسة أن الزواج وإنجاب الأطفال يرتبطان بانخفاض احتمالات المشاركة في سوق العمل. وفي الأردن، يقل احتمال مشاركة النساء المتزوجات اللائي ليس لديهن أطفال 20 نقطة مئوية في سوق العمل مقارنة بغير ءذ المتزوجات. وبالإضافة إلى خلق المزيد من فرص العمل، حدد التقرير الأول توصيات تتعلق بالطلب على الوظائف: جعل وسائل النقل العام أكثر أمانا، ومراجعة بعض القوانين والانظمة، ودعم تنفيذها، وتعزيز توفير خدمات رعاية الأطفال ذات الجودة.

21. **هناك عدم توافق بين العرض والطلب على الوظائف بين الشابات في الأردن.**[34] وتتركز معظم فرص العمل التي يتم خلقها في الأردن عند مستوى التعليم المنخفض، حيث يكون مستوى مشاركة المرأة في القوى العاملة ضئيلا. وفي نهاية التعليم العالي، حيث يزداد عدد النساء في القوى العاملة، يكون خلق الوظائف الجيدة ضئيلا، مما يؤدي إلى ارتفاع البطالة. تتداخل القيود التي تواجه الشريحتين من النساء ، لكن الدرجات تختلف. ومن شأن توفير خدمات رعاية الأطفال بتكلفة ميسورة ووسائل نقل آمنة وميسورة التكلفة أن يقلل من ارتفاع تكلفة مشاركة النساء الحاصلات على تعليم أقل من التعليم الثانوي في القوى العاملة، لا سيما بالنظر إلى طبيعة الوظائف المتاحة بالقطاع غير الرسمي والأجور المنخفضة. وفي الوقت نفسه، من شأن تحسين بيئة العمل وزيادة

[33] مناقشات مائدة مستديرة مع رائدات الأعمال، يونيو 2023. انظر أيضا آيت علي سليمان وآخرون 2019. الأردن - تحسين الفرص الاقتصادية للمرأة: نقاط دخول مختارة للحوار بشأن السياسات والإجراءات التدخلية في مجال العمليات. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي.
[34] البنك الدولي. قيد الإصدار. مراجعة رأس المال البشري في الأردن. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي.

المرونة أن يشجع النساء الأكثر تعليما على البحث عن فرص العمل المتاحة وقبولها في القطاع الخاص، وهو القطاع الذي تشهد نموا في الوظائف في الأردن.

2 2 . **تقيد البيئة القانونية وبيئة العمل والبيئة الاجتماعية تفضيلات المرأة وقدرتها على الالتحاق بمكان العمل والبقاء فيه.** ومن الناحية الرسمية، هناك مجموعة من الممارسات التمييزية المتعلقة بمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، وهو ما يدل عليه أداء الأردن على مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون (46.9)، وهو أقل من المتوسط العالمي ونتوسط الشرق الوسط وشمال افريقيا (53.2 و77.1 على التوالي في عام 2022). وعلى الرغم من أن الإصلاحات الأخيرة بشأن قضايا مثل المساواة في الأجور، والتحرش الجنسي في مكان العمل، وترتيبات العمل المرنة، تعد خطوات مهمة نحو أماكن عمل أكثر ملاءمة للمرأة، فإن عدم التنفيذ يعوق إحراز تقدم فعلي. ووفقا لمؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون، هناك مجال للتحسين، لا سيما فيما يتعلق بسياسات الرعاية، والمساواة في المعاشات التقاعدية، والأحوال الشخصية. وتحد تشريعات العمل المرنة الحالية من فئات الموظفين الذين يمكنهم الاستفادة من الترتيبات المرنة، وتحد أنواع هذه الترتيبات الواردة في النظام من الاستجابة للاحتياجات الناشئة لسوق العمل، وعلى وجه التحديد احتياجات النساء المسؤولات أيضا عن معظم أعمال الرعاية في الأسرة. علاوة على ذلك، قد تقيد ترتيبات العمل المرنة الحالية استفادة الموظفين من نظام الضمان الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، تعزز الأعراف الاجتماعية القائمة فكرة أن الرجل هو المعيل، وأن النساء مقدمات للرعاية، وهو ما يعوق حصول المرأة على الفرص. على سبيل المثال، تظهر دراسة عن دور الأعراف في تحديد نواتج سوق العمل للنساء أنه في حين أن جميع المشاركين تقريبا (96٪) من الذكور والإناث يعتقدون أنه من المقبول أن تعمل المرأة، فإن 38٪ فقط يعتقدون أنه من المقبول العمل في بيئة مختلطة، وعندما سئلوا عما إذا كان من المقبول أن تعمل النساء حتى الخامسة مساء، وتنخفض هذه النسبة لتصل إلى 26 في المائة.[35] بالإضافة إلى ذلك، تدعم الأعراف المتعلقة بالتحرش الجنسي توقع التزام المرأة الصمت من أجل "حماية شرفها"، وغالبا ما يتم إلقاء اللوم على الناجيات من التحرش ووصمهن، مما يساهم بشكل أكبر في إنكار حجم القضية الشاملة للتحرش الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل عام.[36]

2 3 . **ويؤكد التقرير الإقليمي الثاني الحاجة إلى توسيع نطاق الحصول على رعاية جيدة للأطفال للمساهمة في بناء رأس المال البشري وتعزيز النشاط الاقتصادي للمرأة وإثبات وجود طلب غير مستغل على خدمات رعاية الأطفال في الأردن (ريديلي وآخرون 2023).** ويوضح التقرير أنه في الأردن، يمكن أن تزيد مشاركة الإناث في القوى العاملة ما بين 2.5 و7.3 نقطة مئوية تبعا لما إذا كانت خدمات رعاية الأطفال تقدم بأجر أو مجانا. هناك طلب كبير غير مستغل في الأردن: ما يقرب من ثلث الأمهات اللواتي لديهن أطفال ولا يستخدمن حاليا رعاية الطفل الرسمية سيكونن على استعداد للقيام بذلك، ونصفهن على استعداد لدفع ثمنها. 73٪ من الأمهات اللاتي لديهن أطفال صغار يرغبن في العمل أكثر إذا كانت خدمات رعاية الطفل الرسمية متاحة مقابل رسوم، و80٪ إذا تم تقديم الخدمات مجانا. وهناك اهتمام كبير بالعمل في قطاع الرعاية حيث ترغب 82٪ من الأمهات العاطلات في الانخراط في أعمال الرعاية.

2 4 . **ويقدر التقرير تكلفة خدمات رعاية الأطفال المتاحة في السوق بالأردن بنحو 25٪ من الدخل الفعلي أو المحتمل في سوق العمل،** مما يعني ضرورة إعطاء الأولوية للقدرة على تحمل التكاليف والمساواة في الأجور. وفي الأردن، تبدي الأمهات العاملات تفضيلا قويا للخدمات الرسمية، وترتفع نسبة استخدام خدمات رعاية الطفل الرسمية القائمة على المراكز (42٪). ومع ذلك، فإن 2.3٪ فقط من الأطفال في الفئة العمرية 0-5 سنوات يستفيدون من خدمات رعاية الأطفال الرسمية لأن الخدمات المقدمة للأطفال دون سن الثالثة، ولا يزال توفير التعليم الحكومي قبل الابتدائي محدودا ولا يغطي الأسر الأكثر ضعفا مثل العاطلات عن العمل والنساء غير النشطات، أو العمال غير الرسميين. واستنادا إلى تحليل واستعراض لأفضل الممارسات الدولية، يحدد التقرير الحاجة إلى اتباع نهج ثلاثي المحاور لتحقيق ما يلي: (1) توزيع أكثر إنصافا لعبء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر داخل الأسرة المعيشية؛ (2) تحسين الدعم الحكومي لتلبية احتياجات الرعاية الأسرية، لا سيما الأسر الأكثر ضعفا؛ و (3) بيئة مواتية لتقديم خدمات رعاية الطفل الجيدة بكفاءة.

2 5 . **وعززت البحوث على المستوى القطري إجراء حوار قائم على الشواهد بشأن الفرص الاقتصادية للمرأة.** ولاستكشاف موضوعات ذات أهمية خاصة في الأردن، أصدر الصندوق بحوثا ذات توجه عملي بشأن قضايا مثل رسم خرائط أكثر تفصيلا للعرض والطلب على توفير خدمات رعاية الأطفال، والمدفوعات الرقمية، والمبررات التجارية لسياسات مكافحة التحرش، وأساليب العمل عن بعد. وساند الصندوق أيضا الاقتصاديات السلوكية حملات توعية مستنيرة بشأن عمل المرأة ومنافع الرعاية الرسمية للأطفال (جاري تنفيذ هذه الرعاية).

[35] البنك الدولي. 2018. المملكة الأردنية الهاشمية – فهم كيف تؤثر الأعراف المتعلقة بالمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على نواتج توظيف الإناث. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي.

[36] مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي. 2021. الجدوى الاقتصادية للاستثمار في تشغيل المرأة في الأردن دراسة حالة: أمنية - أماكن عمل آمنة ومحترمة. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي.

الملحق 3. (ملخص) تقييم الأنظمة الائتمانية

1. **أجرى البنك الدولي تقييما للأنظمة المالية والتعاقدية للتأكد من أن الأنظمة المالية والتعاقدية للعملية تقدم تأكيدا معقولا بأن حصيلة التمويل ستستخدم في الأغراض المخصصة لها، مع إيلاء الاهتمام الواجب لمبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة.** ونظرت هيئة الرقابة المالية في تقييم القدرات المؤسسية لإدارة المالية العامة للهيئات التنفيذية الرئيسية[37] المدرجة في إطار الإنفاق على البرنامج (بما في ذلك وزارة النقل، ووزارة العمل، ووزارة التنمية الاجتماعية، وهيئة تنظيم النقل البري ووزارة النقل، وهيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية، ومؤسسة التدريب المهني)، وكذلك المعرفة بالإدارة المالية العامة وأنظمة المشتريات العامة في الأردن. كما استعرضت هيئة الرقابة المالية التحليلات التحليلية والتشخيصية القائمة، والمعلومات المنشورة، والتقارير. يتم حفظ تقييم الخدمات المالية الكامل في ملف العملية.

تقييم المخاطر

2. **صنفت المخاطر المالية والتعاقدية العامة للبرنامج على أنها "متوسطة".** تقييم الإطار المالي والتعاقدي العام للبرنامج كاف لتقديم تأكيد معقول بأن حصيلة تمويل البرنامج ستستخدم في الأغراض المقصودة، مع إيلاء الاهتمام الواجب لمبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة. تم تحديد المخاطر المالية والتعاقدية الرئيسية وتلك التي يمكن أن تؤثر على البرنامج هي: (1) تخفيضات محتملة في الموازنة، (2) تحديات التنفيذ بسبب جودة المواصفات الفنية (للتوريدات والإنشاءات)، والشروط المرجعية (للخدمات الاستشارية) ومتطلبات التأهيل للمشتريات (بما في ذلك السلع، وتكنولوجيا المعلومات، والأشغال، والخدمات الاستشارية) التي تؤثر على عملية تقديم العطاءات وتنفيذ العقود، مما يؤدي إلى تفاوتات مفرطة في التكلفة والجدول الزمني، فضلا عن نوعية النواتج المتوخاة؛ (5) ضعف القدرة على إدارة العقود وإدارتها بسبب التأخير في نشر موظفين لتدريب وبناء قدرات الوزارات التنفيذية والهيئات الحكومية. وسيغطي التدريب الأساليب والابتكارات الواردة في نظام المشتريات الجديد رقم 8 لسنة 2022 ووثائق المشتريات الموحدة وشروط العقود ونماذج التقييم؛ (6) الافتقار إلى تخطيط المشتريات والتتبع والرصد المنهجيين لأداء المشتريات والعقود طوال دورة الشراء من تقييم الاحتياجات إلى إدارة المخزون؛ و (7) التنسيق فيما يتعلق بنتائج البرنامج، والتي يمكن أن تواجه تحديات بسبب التنفيذ المعقد من خلال وكالات متعددة.

3. **وسيتم تخفيف هذه المخاطر من خلال**: (1) وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية ووحدة إدارة المشروع بوزارة التخطيط والتعاون الدولي التي ستقود الوظائف الرئيسية لتنفيذ البرنامج، بما في ذلك الإدارة المالية والمشتريات، وضمان جمع جميع التقارير وتقديمها إلى البنك الدولي؛ (2) إجراء تحليل لأداء الموازنة السنوية أثناء التنفيذ للهيئات المنفذة، (3) تقديم تقارير سنوية خاصة عن متأخرات الهيئات المنفذة إلى البنك الدولي لأغراض المتابعة، (4) سيقدم ديوان المحاسبة الأردني قوائم مالية سنوية مدققة موحدة لجميع الهيئات؛ (5) تعيين مديرين متفرغين للمشتريات والشؤون المالية، وتفرغهم لهذا البرنامج ويتمتعون بالمعرفة والخبرة التي تلبي متطلبات تنفيذ البرنامج ومعرفة البنك الدولي؛ (6) ستقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتنسيق ومتابعة خطط المشتريات العامة؛ (6) ضمان تسجيل معاملات الشراء في الوقت المناسب؛ (7) بناء قدرات إدارات المشتريات في جميع المؤسسات المشاركة من خلال تدريب موظفي المشتريات على نظام المشتريات العامة رقم 8 لسنة 2022، بما في ذلك نظام الشراء الإلكتروني، وعلى استخدام وثائق المناقصات الوطنية الموحدة الجديدة؛ (12) تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتنسيق وتكامل البرنامج فيما يتعلق بمجالات النتائج التي تشمل هيئات متعددة.

التخطيط وإعداد الموازنة

4. **وأشار التقييم إلى أن ترتيبات إعداد الموازنات في الأردن كافية للبرنامج.** ووفقا لتقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية لعام 2022، كان أداء الأردن جيدا (من الفئة ب وما فوق) في إعداد الموازنة، وتوثيق الموازنة، وإعداد الموازنات متوسطة الأجل، وعملية إعداد الموازنة، وتقارير الموازنة خلال السنة.

5. **تتبع جميع الهيئات المقترحة المسؤولة عن إدارة تنفيذ البرنامج قانون الموازنة الأساسي لسنة 2021 (الذي يحل محل قانون 2008).** وهي تستخدم نظام معلومات إدارة مالية الحكومة في إعداد الميزانية وتنفيذها، وهو ما يستخدم بالكامل في تنفيذ الموازنة وليس في إعداد الموازنة، وذلك على ضوء أنه يجري استخدام الإجراءات التدخلية اليدوية باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات المختلفة. ويتيح نظام معلومات إدارة مالية الحكومة وظائف محدودة من أجل: (أ) عرض ميزانية أولية تركز على السياسات، (ب) إدخال ارتباطات متعددة الأرباع ومتعددة السنوات، و(ج) تسجيل وتعبئة الارتباطات القائمة والفواتير غير المسددة لرصد المتأخرات. يفي تصنيف موازنة الحكومة المركزية في الأردن بمعايير الإحصاءات المالية الحكومية/تصنيف وظائف الحكومة (إحصاءات المالية الحكومية/تصنيف وظائف الحكومة).[38] وتدرج هذه التصنيفات في دليل الحسابات الحالي، مما يسمح بالإبلاغ عن جميع المعاملات وفقا للمعايير المناسبة. وتنشر الموازنة على الموقع الإلكتروني لإدارة عبء الأمراض (www.gbd.gov.jo).

[37] ولم تقم هيئة الرقابة المالية بتقييم أنظمة المجلس الوطني لشؤون الأسرة، واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، والمؤسسة العامة للتعليم الزراعي بسبب مساهمتها المالية المحدودة في البرنامج.

[38] الأردن: تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية (2022).

وتنشر أيضا على موقع وزارة المالية على شبكة الإنترنت الحسابات الختامية والنشرة المالية الحكومية العامة الشهرية، التي تتضمن إحصاءات مالية الحكومة المدرجة في الموازنة مجمعة وفقا للتصنيفات الاقتصادية والوظيفية.

6. **وفي عام 2022، أدخلت وزارة المالية تحسينات كبيرة على قانون الموازنة من خلال دمج قانون الموازنة الخاص بالحكومة المركزية والمؤسسات العامة المستقلة في قانون واحد.** وفي السابق، كان هناك قانونان للموازنة، أحدهما يغطي الحكومة المركزية والآخر للمؤسسات الحكومية العامة. وجمع قانون الموازنة الصادر مؤخرا لعام 2024 بين الحكومة المركزية والمؤسسات العامة المستقلة. ويتم ترتيبها حسب القطاعات، بما في ذلك الإدارة العامة، والأمن والدفاع، والشؤون القضائية والدينية، والإدارة والتخطيط المالي، والسياحة، والاستثمار، والتنمية الصناعية، والبنية التحتية والتنمية المحلية، والزراعة والموارد الطبيعية، والصحة والتنمية الاجتماعية، والتعليم، والتنمية البشرية، والشباب والثقافة.

7. **أكد تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية لعام 2022 أن الأردن يطبق معيارا عاليا لمراقبة الموازنة.** ويدعم ذلك أيضا تحليل أداء الموازنة الذي أجري للهيئات المنفذة المقترحة (الجدول 5)، والذي أشار إلى قبول انحرافات النفقات الفعلية عن الموازنة الأصلية. ومن ناحية أخرى، أفاد تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية لعام 2022 بوجود جانب إيجابي فيما يتعلق بالاستخدام المحدود لممارسة تحميل النفقات على مخصص الطوارئ، والذي بلغ في المتوسط 0.6٪ فقط من إجمالي النفقات في 2018-2020. كشف تحليل أداء الموازنة عن انحرافات (من حيث القيمة والنسبة المئوية) في النفقات الرأسمالية لوزارة النقل وهيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية عما هو مدرج في الموازنة. علاوة على ذلك، فإن الزيادة في الإنفاق الرأسمالي الفعلي لوزارة النقل في عام 2021 مقارنة بما كان مدرجا في الموازنة ترجع إلى زيادة الإنفاق على مشروع حافلات النقل السريع. في حين أن هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية لم تنفق كل ما تم تخصيصه في عام 2020 بسبب تفشي COVID-19.

الجدول 5: تحليل أداء الميزانية[39]

الجهة	نوع الانفاق	2020		الانحراف	2021		الانحراف	2022		الانحراف
		الميزانية	القيمة الفعلية		الميزانية	القيمة الفعلية		الميزانية	القيمة الفعلية	
وزارة التنمية الاجتماعية	جاري	22.9	22.8	0.1%	26.4	26.1	1.1%	26.8	26.3	1.9%
	رأسمالي	7.7	6.7	13.2%	4.8	5.6	-14.9%	7.3	6.1	16.2%
وزارة العمل	جاري	7.2	7	3.4%	8.1	8	1.2%	8.4	8	4.2%
	رأسمالي	8.8	8.6	1.9%	0.8	0.9	-21.2%	0.4	0.3	22.2%
مؤسسة التدريب المهني	جاري	10	9.9	1.3%	11.2	11	1.4%	12.1	11.9	2.3%
	رأسمالي	1.6	1.4	15.7%	3.4	3.7	-9.7%	3.3	2.9	10.0%
هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية	جاري	0.4	0.4	3.7%	1.1	0.9	13.6%	1.2	1	16.3%
	رأسمالي	15	10.2	32.2%	5.5	6.6	-20.2%	3.9	2.8	26.9%
وزارة النقل	جاري	1.2	1.1	3.6%	2.8	2.8	1.4%	2.8	2.7	2.8%
	رأسمالي	22.8	21.1	7.3%	17.6	21.7	-22.9%	24.1	23	4.8%
هيئة تنظيم النقل البري	جاري	2.1	2.1	0.0%	2.2	2.1	4.5%	2.3	2.3	0.0%
	رأسمالي	9.5	7.8	17.9%	4.5	5.8	-18.4%	8.5	8.4	1.2%

8. **ومنذ عام 2016، بذلت جهود لتحسين التخصيص الاستراتيجي للموارد من خلال إعداد خطط استراتيجية لتقديم الخدمات واشتراط تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية لكل برنامج إنفاق لكل هيئة حكومية تقاس على أساسه الإنجازات** الفعلية. غير أن مؤشرات الأداء الرئيسية، في معظمها، ما زالت

[39] ولم تقم هيئة الرقابة المالية بتقييم أنظمة المجلس الوطني لشؤون الأسرة، واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، وهيئة تنظيم النقل البري بسبب مساهمتها المالية القليلة في البرنامج.

محددة من حيث المخرجات أو الأنشطة وليس النواتج من حيث تحسينات الخدمات، ولا تقدم وثائق الموازنة أي إشارة واضحة إلى الإجراءات التي يتعين اتخاذها لتحقيق مخرجات معينة، ناهيك عن النواتج.

تخطيط المشتريات

9. وفقا للمادة 4 من نظام المشتريات رقم 8 لسنة 2022 (والمادة 4 من نظام المشتريات رقم 28 لسنة 2019)، تكلف الجهات الحكومية بإعداد خطة مشتريات سنوية لترشيد النفقات العامة ومراقبتها. يتم إعداد خطة التعاقدات قبل نهاية السنة المالية بما لا يقل عن شهر وفقا لإجراءات إعداد الموازنة السنوية. تنشر الهيئة على موقعها الإلكتروني الرسمي وعلى بوابة الشراء الإلكتروني ملخصا لخطتها السنوية للمشتريات. وعملا بالمتطلبات السابقة، أصدرت لجنة استعراض المشتريات العامة مذكرة سياسات بشأن تخطيط المشتريات تصف الأهداف والمتطلبات (أبحاث السوق، ومراجعة سلسلة التوريد، ورصد أداء التخطيط مقابل الفعلي، إلخ) وكذلك تحديد نموذج خطة المشتريات، مما سيتيح استخراج البيانات ذات الصلة لأغراض متابعة الأداء.

لمحة عن المشتريات

10. **استبعاد المشتريات**: من المتوقع ألا يلاحظ أي استثناء لأن جميع العقود الفردية في إطار هذا البرنامج تعتبر تقديرية أقل من حدود لجنة مراجعة عمليات التوريد للقيم التالية: (1) أشغال تعادل قيمتها 115 مليون دولار؛ (2) ما يعادل 75 مليون دولار للسلع، (3) الخدمات غير الاستشارية بما يعادل 75 مليون دولار، و(4) الخدمات الاستشارية بما يعادل 50 مليون دولار.

11. **وتشمل فئات المشتريات** في أنشطة البرنامج توريد وتركيب السلع، والمساعدة الفنية، والخدمات الاستشارية.

إدارة الخزانة وتدفق الأموال

12. **وسيتبع البرنامج نظام إدارة الخزينة الأردني الذي يعتبر مقبولا.** تنفذ جميع الهيئات المنفذة للبرنامج الموجه للنتائج معاملاتها من خلال حساب الخزانة الموحد. يحتفظ البنك المركزي الأردني بجميع حسابات الخزينة التي يمكن لوزارة المالية الوصول إليها في الوقت الحقيقي. ويتيح تقرير يومي للبنك المركزي الأردني للخزانة العامة معرفة مصدر جميع المعاملات المالية. سيتم تحويل أموال البنك الدولي إلى الحساب الجاري للخزانة العامة لدى البنك المركزي الأردني. تتم التسوية المصرفية يوميا. يشترط نظام رقم 3 لسنة 1994 والتعليمات التنفيذية المرتبطة به استكمال التسويات الشهرية من قبل مؤسسات الموازنة، بما في ذلك على مستوى المحافظات، بنهاية الأسبوع الأول من الشهر التالي كشرط للحصول على الصرف النقدي التالي. ولم يحدث أي تأخير في تحويل صرف الأموال من وزارة المالية إلى الهيئات المقترحة المسؤولة عن إدارة تنفيذ البرنامج. وتتم تسوية معظم الحسابات المعلقة سنويا، ولكن توجد بنود كبيرة غير مسددة[40]. وبوجه عام، يمكن استنتاج أن التسوية تتم سنويا في غضون شهرين من نهاية السنة المالية. ومع ذلك، فإن وجود أرصدة طويلة الأمد لم تتم تسويتها يعني أنه لا يمكن الخلوص إلى تسوية جميع الحسابات المعلقة في الوقت المناسب.

13. **ستكون وزارة التخطيط والتعاون الدولي مسؤولة عن تقديم طلبات السحب بما في ذلك المستندات المؤيدة اللازمة التي تثبت النتائج المرتبطة بالصرف.** وسيتم تحويل أموال البرنامج إلى حساب الخزانة الموحد بوزارة المالية. سيصرف البرنامج دفعة مقدمة بنسبة 25٪ من إجمالي المبلغ عند الإعلان عن سريانه.

إعداد التقارير المحاسبية والمالية

14. **وتبين أن نظامي المحاسبة وإعداد التقارير المالية مقبولان لأغراض البرنامج.** ترفع جميع الوزارات التنفيذية، بما فيها الهيئات المقترحة المسؤولة عن إدارة التنفيذ، تقريرا شهريا عن مركزها المالي إلى دائرة الموازنة العامة /وزارة المالية، تعرض بياناتها وفقا للتصنيفات الإدارية والاقتصادية والبرامجية والتمويلية والجغرافية. تنشر تقارير الموازنة خلال السنة في النشرة المالية الحكومية العامة الشهرية في غضون أربعة أسابيع من نهاية الشهر. وقد أصبحت أكثر إفادة حيث تظهر التقارير الداخلية أثناء السنة تحليلا حسب التصنيفات الاقتصادية والإدارية والبرامجية والوظيفية. ومع ذلك ، فإنها تغطي فقط المدفوعات وليس الارتباطات.

15. **تقوم وزارة المالية سنويا بإعداد القوائم المالية السنوية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للمحاسبة النقدية.** وهي تشمل الإيرادات، والنفقات، والأصول المالية، والخصوم، والضمانات، والالتزامات طويلة الأجل، والأرصدة النقدية المماثلة للموازنة المعتمدة. وتلتزم وزارة المالية بموجب القانون بأن تقدم إلى ديوان المحاسبة الحساب الختامي لكل سنة مالية في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ نهاية السنة. وقدمت آخر القوائم المالية السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2022 إلى ديوان المحاسبة دون تأخير. يتم إعداد القوائم المالية الموحدة للحكومة وفقا للمعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام، ويصدر ديوان المحاسبة الأردني رأيه في المراجعة.

عمليات وإجراءات المشتريات

[40] الأردن: تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية (2022).

16. **يتم تنفيذ إجراءات وإجراءات المشتريات وفقا لنظام المشتريات رقم 8 لسنة 2022 والتعليمات المرتبطة به.** وتشمل ترتيبات المشتريات كلا من المشتريات المركزية واللامركزية. بالنسبة للهيئات الحكومية، بما في ذلك الوزارات التنفيذية والهيئات الأخرى، يتم التوريد مركزيا في إدارة المناقصات العامة لتوريد الأشغال التي تقدر تكلفتها بما يعادل أو يزيد على 500 ألف دينار أردني، والاستشارات الفنية ذات الصلة التي تقدر تكلفتها بما يساوي أو يزيد على 50 ألف دينار، وفي دائرة المشتريات العامة للمستلزمات. الخدمات غير الاستشارية والخدمات الاستشارية التي تقدر تكلفتها بمبلغ يساوي أو يزيد على 60 ألف دينار. وينص نظام المشتريات أيضا على خيار إنشاء لجنة مناقصات خاصة لمباشرة إجراءات المشتريات بغض النظر عن التكلفة التقديرية، ودون الحاجة إلى المرور عبر إدارة المشتريات العامة ودائرة المشتريات العامة. وبدأ تشغيل منصة نظام الشراء الإلكتروني JONEPS، ويجري استخدام نظام الشراء الإلكتروني تدريجيا. وتستخدمه حاليا إدارة التوريدات العامة وإدارة المشتريات العامة و22 هيئة من بينها وزارة التخطيط والتعاون الدولي. ومن المقرر النشر الكامل على مستوى الوزارات بحلول عام 2025. وسيتطلب بناء القدرات ومهننة العاملين في مجال المشتريات بضع سنوات. ولذلك، تستمر مواطن الضعف طوال دورة المشتريات.

17. **وفي الوقت الحالي، لا يوجد رصد منهجي لأداء المشتريات والبيانات المتعلقة بمعاملات المشتريات لدى الهيئات المنفذة؛ كما أن البيانات غير مكتملة ومعظمها في شكل ورقي.** كما يتم الاحتفاظ بالسجلات المتعلقة بالمشتريات (من الإعلانات إلى الفواتير النهائية) في نسخ ورقية. سيضمن تنفيذ معاملات المشتريات الخاصة بالبرنامج من خلال نظام الشراء الإلكتروني المشترك تتبع المشتريات وتسجيلها ومعالجتها بانتظام. وسيسهل أيضا تحسين أداء المشتريات واسترجاع سجلات المشتريات عند الحاجة. أعد نظام الشراء الإلكتروني JONEPS وحدة لإدارة العقود. غير أنه لا يعمل بكامل طاقته، ويجري تحسينه لاستيعاب عقود الأشغال أيضا. وبالتوازي مع ذلك، يجري نظام المعلومات هذا مناقشات مع نظام معلومات إدارة مالية الحكومة لتطوير واجهة برمجة التطبيقات لربط النظامين معا وتوحيد البيانات. وحالما يتم اختبار وظيفة إدارة العقود، سيكون التوحيد ذا مغزى.

18. **وفقا للمادة 84 من نظام المشتريات رقم 8 لسنة 2022، تقوم المحاكم الأردنية بتسوية المنازعات أثناء تنفيذ العقود.** ومع ذلك ، قد ينص العقد على طرق أخرى لحل النزاعات ، بدءا من التسوية الودية وتصاعد إلى التحكيم. يجوز للأطراف المتعاقدة اللجوء إلى طرف ثالث لتسوية المنازعات باستخدام التوفيق والوساطة. ويمكن القيام بذلك بتعيين خبراء في المنازعات أو مجالس لمراجعة المنازعات، إلى جانب إجراءات تعيين هؤلاء الموفقين ذات الصلة.

الضوابط والمراجعة الداخلية

19. **وجد أن البيئة الرقابية العامة مقبولة لتنفيذ البرنامج.** تخضع الرقابة الداخلية ووظيفة المراجعة الداخلية لانظمة المالية المعمول بها (1994) وتعديلاتها (2015) ونظام الرقابة المالية (2011) وتعديلاتها (2015). ولكل وزارة وحدة للمراجعة الداخلية في الإدارة المالية، ووحدة الرقابة الداخلية مسؤولة عن التشغيل الفعال لنظام الرقابة المالية الداخلية. وفي الوزارات المشاركة في البرنامج، توجد أيضا وحدة للرقابة المالية تتألف من موظفين من وزارة المالية تقوم بوظيفة المراقب المالي. ولدى وزارة المالية أيضا وحدة مركزية لضبط الرقابة الداخلية تكفل تنفيذ وحدات الرقابة الداخلية التابعة للوزارات التنفيذية بشكل صحيح وكامل لأحكام نظام الرقابة الحكومية.

20. **يوجد في الهيئات المسؤولة عن إدارة التنفيذ نظام قوي، يمكن القول إنه مفرط، للضوابط الداخلية على الإنفاق.** ويستند نظام الرقابة الداخلية لديها إلى الموافقة المسبقة والرقابة الداخلية. وهناك مراقبون ماليون عينتهم وزارة المالية في الهيئات المنفذة للإشراف على ضوابط الامتثال المستندة إلى المعاملات فيما يتعلق بالمدفوعات، وتسجيل المعاملات، وإعداد الحسابات الدورية والختامية. ولا يمكن التصريح بمدفوعات البرنامج ومعالجتها قبل أن يتحقق المراقبون الماليون من قسائم الدفع ويوقعوا عليها. وبالإضافة إلى المراقبين الماليين المقيمين بوزارة المالية، يوجد لدى الهيئات المنفذة مراجعون داخليون يؤدون بالدرجة الأولى وظيفة المراقبين الداخليين والماليين. تقتصر أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات في المقام الأول على المراجعة المسبقة للإيصالات وقسائم الإنفاق والصرف. وتركزت وظيفة المراجعة الداخلية التي يؤديها المراجعون الداخليون في المقام الأول على الامتثال المالي والقانوني والإداري. أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات ليست مصممة للامتثال للممارسات والمعايير التي وضعتها الجهات المعنية بوضع المعايير الدولية. وفي نهاية المطاف، يبدو أن هناك رقابة مسبقة مفرطة من جانب المراقبين الماليين والمراجعين الداخليين بوزارة المالية. وعلى الرغم من الالتزام بتطبيق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، إلا أن تركيز العمل على مستوى الحكومة مازال منصبا بدرجة أكبر على الامتثال لا على أداء الأنظمة وتقييم المخاطر.

فاتورة الأجور / مجموع الأجور

21. **ونظرا لأن البرنامج سيمول الرواتب والأجور بشكل كبير، فقد أجري تقييم مبدئي لأنظمة كشوف الرواتب والموارد البشرية في الجهات المنفذة المقترحة.** وأكد تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية لعام 2022 أن ضوابط كشوف الرواتب مرتفعة في الأردن (درجة التصنيف A). تتولى إدارة كشوف الرواتب والأجور في مديرية شؤون الموظفين في كل جهة مسؤولة عن التنفيذ. تتمتع أنظمة الرواتب بدرجة جيدة من التكامل والتوفيق بين ضوابط الوظائف، وسجلات شؤون الموظفين، وسجلات الرواتب. ويتبع نظام الرواتب في الأردن تعليمات ديوان الخدمة المدنية، ويتماشى مع القانون المالي الوطني ونظام الرقابة الداخلية، وكذلك التعليمات الصادرة عن وزارة المالية. وتكفل إدارة الموارد البشرية اكتمال إدخال المعلومات والبيانات الخاصة بمستحقات الرواتب ذات الصلة من خلال نظام آلي وسجلات الأرشفة في النظام وفي الملفات الورقية. تخضع مدخلات الموارد البشرية في النظام لفحوصات آلية وبشرية على حد سواء. يتم إعداد جدول كشوف الرواتب شهريا ويخضع لعدة مستويات من الموافقات (مسؤول كشوف المرتبات، ورئيس وحدة الرواتب، ومدير الإدارة [مسؤول الموازنة]، وإدارة الرقابة الداخلية، والمراقب المالي لوزارة المالية، ومدير الإدارة المالية). ثم يتم

تحويل الرواتب إلى الحسابات المصرفية الشخصية للموظفين. ويتم إعداد التسويات الشهرية في النظام وإطلاع وحدة الرقابة الداخلية وممثل وزارة المالية. وتقوم بعثة مراجعة داخلية داخل مديرية شؤون الموظفين بتدقيق قاعدة البيانات للتأكد من أن جميع التغييرات مدعومة بالوثائق المناسبة. بالإضافة إلى ذلك، هناك تحقق منتظم من عدد الموظفين. ويندرج ذلك ضمن مسؤولية كل مديرية ومديرية، ويتحقق ذلك من خلال الزيارات الميدانية التي تقوم بها وحدة المراجعة الداخلية التي تتحقق أيضا من جودة البيانات. ويقوم ديوان المحاسبة الأردني أيضا بتدقيق البيانات.

ترتيبات حوكمة البرنامج ومكافحة الفساد

22. **وستنطبق إرشادات البنك الدولي لمكافحة الفساد على البرنامج.** المتطلبات المحددة لإرشادات البنك الدولي بشأن منع ومكافحة الاحتيال والفساد في تمويل البرنامج الموجه للنتائج (2015) هي كما يلي:

- تبادل المعلومات بشأن جميع مزاعم الاحتيال والفساد فيما يتعلق بالبرنامج، والتحقيق في جميع المزاعم ذات المصداقية الواردة؛ إبلاغ البنك الدولي بالإجراءات المتخذة، والتعاون في أي تحقيق قد يجريه البنك الدولي في مزاعم أو مؤشرات أخرى على وجود احتيال وفساد فيما يتعلق بالبرنامج.
- تلتزم جهات الشراء بقائمة البنك الدولي للشركات المحرومة/الموقوفة عن العمل على الموقع الإلكتروني للبنك (http://www.worldbank.org/debarr) وضمان عدم ترسية أي عقود على هؤلاء الشركات والأفراد. ستتولى وظيفة المراجعة الداخلية مسؤولية رصد مدى الالتزام بهذا الحكم من حيث التحقق من الموردين والمقاولين والمقاولين من الباطن والاستشاريين، والتحقق من الأسماء مقابل قائمة البنك الدولي المحظورة/الموقوفة، ثم رفع التقارير إذا لوحظت أي حالات.
- تضمن جهات الشراء تنفيذ تدابير منع مخاطر الاحتيال والفساد طوال مدة البرنامج، وأنها ستتخذ إجراءات مناسبة في الوقت المناسب لمعالجة هذه المشكلات.
- بالنسبة لكل فرصة لتقديم عطاءات في إطار البرنامج، يجب على كل مقدم عطاء مشارك أن يقدم (كجزء من عطائه) إقرارا ذاتيا بأن الشركة/الفرد غير خاضعة للحرمان أو لم تتم معاقبته بموجب نظام البنك الدولي للحرمان والحرمان المشترك.
- فيما يتعلق بالتشريعات التنظيمية الوطنية، والحرمان ومكافحة الفساد في المشتريات، وفقا للمادة 91 (أ) من نظام المشتريات رقم 8 لسنة 2022، تقوم لجنة سياسة التوريدات بالتحقق من القرارات التي تتخذها لجان المشتريات بناء على تقارير التحقيق المتعلقة بحرمان مقدم العطاء أو المقاول أو المورد أو الاستشاري من المشاركة في المشتريات لفترات لا تتجاوز سنتين وفقا للتعليمات وفي أي من الحالات الواردة فيها. وآلية الإدارة مشمولة في المواد 52 و53 و54 و91 و92 من نظام المشتريات، والملحق رقم. (3) من مدونة قواعد السلوك، والمادتان رقمي 1 و2، وتعليمات المشتريات، المواد 34-39.
- ويتعين على الهيئات المنفذة فحص قائمة الإيقاف والحرمان قبل ترسية أي عقد، وعلى الحكومة أن تبلغ البنك الدولي مرتين سنويا بأي قضايا احتيال أو فساد.

23. **منذ التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام 2005، عزز الأردن بشكل كبير إطاره المؤسسي والقانوني لمكافحة الفساد.** وأنشئت لجنة لمكافحة الفساد في عام 2005 ثم اندمجت في مكتب أمين المظالم. وأصبحت سلطات الادعاء مستقلة عن الحكومة. وجرمت رشوة الموظفين العموميين وإثرائهم غير المشروع، فضلا عن اختلاس الممتلكات العامة واختلاسها. ويشترط على كبار المسؤولين الإفصاح عن دخولهم وممتلكاتهم ومصالحهم المالية لإدارة إقرارات الذمة المالية بوزارة العدل بموجب قانون الإفصاح عن الذمة المالية لسنة 2006. وتم سن تشريع لمكافحة غسل الأموال في عام 2007، وتم اعتماد نظام لتجميد الأصول وضبطها ومصادرتها. تم إدخال حماية المبلغين عن المخالفات والشهود. وتم تدعيم الإطار القانوني للمشتريات العامة في عام 2019، ويشارك ديوان المحاسبة الآن في حضور لجان المشتريات بصفة مراقب. يمكن للجنة مكافحة الفساد أن تطلب اطلاع الموظفين العموميين على إقرارات الدخل والأصول والمصالح المالية لأغراض تحقيقاتها. ويمكنه أيضا حشد الخبرات الفنية أو المساعدة من السلطات الرقابية الأخرى مثل ديوان المحاسبة.

24. **وفيما يتعلق بمؤشر تصور الفساد لعام 2022، يحتل الأردن المرتبة 61 على مستوى العالم برصيد 47، وهو أقل بواقع 12 نقطة عن عام 2021 (58).** واحتل الأردن المرتبة الرابعة بين الدول العربية بعد الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية. وأطلقت الحكومة الأردنية عدة مبادرات لتعزيز سيادة القانون،[41] وحماية المال العام،[42] ومكافحة الفساد.[43] وهذه خطوات عميقة في الاتجاه الصحيح، ومع ذلك لا تزال هناك حاجة إلى اتباع نهج أكثر شمولا لتعزيز النزاهة والشفافية في تدابير مكافحة الفساد، بما في ذلك: (أ) نشر تقارير دورية ومحدثة عن وفاء الحكومة بالتزاماتها بمكافحة الفساد؛ (ب) نشر تقارير عامة دورية ومحدثة عن وفاء الحكومة بالتزاماتها بمكافحة الفساد؛ (ج) نشر تقارير عامة دورية ومحدثة عن وفاء الحكومة بالتزاماتها بمكافحة الفساد؛ (ج) نشر تقارير عامة دورية ومحدثة عن وفاء الحكومة بالتزاماتها بمكافحة الفساد؛ (ج) نشر تقارير عامة دورية

[41] وتم تعديل العديد من القوانين، بما في ذلك قانون الربح غير المشروع، وقانون ديوان المحاسبة، وقانون النزاهة ومكافحة الفساد.
[42] وتم اعتماد نهج جديد في فحص الاستفسارات والمخالفات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة. وأنشئت لجان مشتركة لمتابعة التوصيات وتصحيح الوضع. وبالإضافة إلى ذلك، أحيلت حالات إلى لجنة النزاهة ومكافحة الفساد. وعمل النظام الموحد للمشتريات (وهو نظام المشتريات الحكومية رقم 8 لسنة 2022) على إنشاء هيئة موحدة مختصة بالمناقصات والمشتريات الحكومية.
[43] وافق مجلس الوزراء على نظام التوظيف للمنصب القيادي رقم 78 لسنة 2019، والتي نصت على بعض الإجراءات التي تعزز مبادئ الشفافية، فضلا عن سياسة البيانات المفتوحة والحوسبة السحابية.

ومحدثة عن وفاء الحكومة بالتزاماتها بمكافحة الفساد؛ (ج) نشر تقارير عامة دورية ومحدثة عن وفاء الحكومة بالتزاماتها بمكافحة الفساد؛ (ج) نشر تقارير عامة دورية ومحدثة عن وفاء الحكومة بالتزاماتها بمكافحة الفساد؛ ((ب) فرض الرقابة والإشراف على الأموال والتمويل السياسيين؛ (ج) الكشف بشكل استباقي ودوري عن القضايا التي تحال إلى المحاكم المختصة فيما يتعلق بالفساد وسوء استخدام الوظيفة العمومية من قبل السلطات المختصة. (د) الإعلان عن إقرارات الذمة المالية وملكية حق الانتفاع، والحد من تضارب المصالح؛ (ه) الكشف عن عدد الاعتراضات المقدمة ضد العطاءات، وكذلك التدابير المتخذة لمعالجة تلك الاعتراضات؛ في حالة وجود مبررات للاعتراضات ، من الضروري توضيح التدابير التصحيحية المتخذة ؛ (و) النهوض برقمنة الخدمات العامة؛ (ز) تعزيز تعميق فهم مفاهيم النزاهة والشفافية والمساءلة من أجل مكافحة الفساد بين طلاب المدارس والجامعات من خلال منهج علمي متخصص؛ (ح) تبسيط إجراءات الاستثمار من خلال الحد من الروتين البيروقراطي الذي يواجهه المستثمرون الأجانب والمحليون.

25. **وتعكس متانة إطار مكافحة الفساد نتائج التحقيقات الجنائية كما أبلغت عنها علنا هيئة مكافحة الفساد (لجنة النزاهة ومكافحة الفساد الأردنية).** وفي أحدث تقرير سنوي له لعام 2022 (jiacc.gov.jo)، أسفرت تحقيقات المركز عن إحالة ما مجموعه 241 حالة تحقيق إلى النائب العام لشؤون النزاهة ومكافحة الفساد، مما ساعد على استرداد نحو 22 مليون دولارا.

26. كما استحدث المركز في الآونة الأخيرة تدابير وقائية، مثل تقييمات مخاطر الفساد وتصنيفات النزاهة. قامت اللجنة الأردنية للرقابة والائتمان في الآونة الأخيرة بوضع نظام وطني للنزاهة. وتستخدم هذه الضريبة في تقييم وتصنيف أداء الهيئات ومدى امتثالها لمعايير النزاهة الوطنية (سيادة القانون، والمساءلة، والشفافية، والعدالة، والمساواة وتكافؤ الفرص، والحوكمة الرشيدة). وترصد اللجنة أيضا امتثال الإدارات العامة للتوصيات. وفي عام 2023، أعلنت مجموعة العمل المالي شطب اسم الأردن من قائمة البلدان التي تخضع لتدقيق متزايد في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمعروفة باسم "القائمة الرمادية". وهذا اعتراف بالتقدم الكبير الذي أحرزه الأردن في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الأسلحة من خلال تنفيذ استراتيجيات فعالة تتماشى مع المعايير الدولية.

27. **واستنادا إلى هذا التقييم لإطار مكافحة الفساد في الأردن، أدرجت خطة عمل البرنامج التدابير التالية لتخفيف المخاطر:** (1) استكمال الهيئة الأردنية لتقييم مخاطر النزاهة للهيئات المنفذة ومتابعة توصياتها من خلال تنفيذ خطط العمل (التي ستقاس على أساس تحسين تصنيفها بموجب مؤشر النزاهة الوطني)؛ و(2) رفع اللجنة المشتركة لمكافحة الفساد تقارير سنوية؛ من خلال وحدة الإدارة المركزية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي، إلى البنك الدولي فيما يتعلق بمخاطر الفساد ومواطن الضعف التي تم تحديدها من خلال تحقيقاتها داخل حدود البرنامج، إلى جانب توصيات بشأن الحد من المخاطر.

الشفافية

28. **وضعت المؤسسات الرئيسية المنخرطة في المساءلة المالية العامة ترتيبات مفصلة لتبادل المعلومات العامة على مواقعها الإلكترونية:** 1) تنشر وزارة المالية تقارير متعددة السنوات عن تخطيط وتنفيذ الموازنة، بما في ذلك مؤشرات الأداء الرئيسية التي تغطي جميع الوزارات والإدارات الرئيسية، 2) ينشر ديوان المحاسبة الأردني تقريره السنوي الذي يغطي نتائج عمليات التدقيق في جميع الوزارات التي يشملها البرنامج، 3) تنشر الجمعية تقارير سنوية وقد أنشأت آلية شاملة لتلقي جميع الادعاءات الواردة من الجمهور والتحقيق فيها وإعداد التقارير بشأنها. رابعا) يشترط نشر إخطارات الشراء وقرارات ترسية العقود وفقا لنظام المشتريات رقم 8 لسنة 2022 باستخدام الوسائل التقليدية و/أو الإلكترونية، و 5) يجب أيضا نشر خطط المشتريات في بوابة المشتريات الإلكترونية، وكذلك للمواقع الإلكترونية للجهات الحكومية الفردية.

29. **معالجة الشكاوى العامة (التي لا تتعلق بالمشتريات).** ويحتفظ مكتب رئيس الوزراء بنظام لإدارة شكاوى الحكومة المركزية بوصفه هيئة مركزية لتلقي شكاوى المواطنين ومتابعة حلها مباشرة مع جميع الهيئات الحكومية المعنية. يشرف مكتب إدارة المشروع على إدارة وصيانة النظام. تقوم الوحدة باستقبال شكاوى المواطنين بشأن الخدمات التي تقدمها الدوائر الحكومية والمؤسسات والبلديات والمتابعة مع مركز الاتصال الوطني. ويصدر النظام تقارير شهرية توفر أساسا لتحديد مؤشرات الأداء واتخاذ القرارات المناسبة للحد من شكاوى المواطنين ومعالجة الاتجاهات السلبية بنهج عملي قائم على الشواهد، بما يتماشى مع رؤية جلالة الملك عبدالله الثاني لتحسين الخدمات الحكومية التي تتحقق من خلال الاستماع إلى المواطنين وأخذ مقترحاتهم بعين الاعتبار، واعتبارهم شركاء رئيسيين في تطوير الخدمات الحكومية. يعمل نظام إدارة الشكاوى بالحكومة المركزية كمنفذ مركزي يضمن سرية الشكاوى ويضمن التعامل معها بطريقة مهنية وشفافة عند التحقق من هوية مقدم الشكوى من خلال قواعد بيانات مرتبطة بالنظام.

30. **آلية الشكاوى المتعلقة بالمشتريات العامة.** تم إنشاء لجنة شكاوى العطاءات بقرار من رئيس الوزراء في نوفمبر 2019 ويقع في مكتب الفتوى التشريعية. وتتعامل اللجنة مع الشكاوى المتعلقة بالمشتريات وفقا لنظام المشتريات رقم 8 لسنة 2022 (المواد 50 إلى 53). وفي المتوسط، تنظر لجنة تنسيق العقود في شكوى واحدة كل أسبوعين وتتبع الجدول الزمني المحدد لنظام المشتريات لتسوية الشكاوى (حوالي 24 يوما). يتم نشر القرارات على الموقع الإلكتروني للجهة الإدارية. تم تطوير وتفعيل وحدة "الاعتراض" الخاصة بنظام الشراء الإلكتروني، لكن يجب على جهات الشراء الالتزام بإغلاق حلقة الاعتراضات إلكترونيا. اكتملت وحدة الشكاوى الخاصة بتصعيد الاعتراضات على لجنة شكاوى العطاءات وتنتظر إطلاقها من قبل لجنة شكاوى العطاءات . وأعرب أصحاب الشكاوى الذين استخدموا آلية الشكاوى خارج شبكة الإنترنت عن ثقتهم في ذلك، حتى في الحالات التي لم تكن فيها التسوية في صالحهم. ويقوم ديوان الرقابة على تعيين موظفي الدعم والموظفين الفنيين، فضلا عن الحصول على المكاتب المناسبة وتكنولوجيا المعلومات والمعدات المكتبية. وسيتم تحميل سجلات الشكاوى ونشرها من خلال نظام الشراء الإلكتروني.

31. **مدونة السلوك لموظفي الخدمة العامة.** وتتبع جميع الهيئات المسؤولة عن إدارة التنفيذ مدونة السلوك المهني للموظفين العموميين. بشكل عام ، تحدد المدونة قواعد السلوك للموظفين. وعلى هذا النحو، تهدف إلى تعزيز ثقة الجمهور في مهنية الموظفين وسلوكهم. يحدد الرمز العلاقات مع المواطنين ، والسلوك المهني ، وتضارب المصالح ، والعلاقات مع الزملاء ، والسلوك الشخصي ، وما إلى ذلك.

32. **تضارب المصالح**. بالإضافة إلى ذلك، تحتوي وثائق المناقصات الخاصة بالمشتريات العامة على بنود أخلاقية تنظم التفاعلات بين صاحب العمل ومقدمي العطاءات فيما يتعلق بعملية فحص العطاءات وتوضيحها وتقييمها؛ تضارب المصالح؛ الاتفاق غير القانوني مع المنافسين أو التأثير على لجنة التقييم؛ وهكذا. ويشترط في هذا الجزء من كراسة الشروط والمواصفات أيضا أن يتصرف المقاولون بحرفية وحيادية ووفقا لميثاق شرف مهنتهم.

المراجعة الخارجية

33. **يقوم ديوان المحاسبة الأردني بمراجعة جميع الجهات المنفذة المقترحة للبرنامج، وكان أداؤه مقبولا لأغراض البرنامج.** تم إنشاء ديوان المحاسبة بموجب المادة رقم 119 من الدستور الأردني التي تنص على أنه "ينشأ وفقا لقانون ديوان المحاسبة للإشراف على إيرادات ومصروفات الدولة وطرق الإنفاق". يقوم ديوان المحاسبة بإجراء تدقيق الامتثال والتدقيق المالي والأداء وفقا لمعايير NTOSAI. يقوم ديوان المحاسبة الأردني بمراجعة عدة عمليات للبنك الدولي،[44] ويعتبر سجل أدائه مقبولا.

34. **تعد القوائم المالية الموحدة للحكومة وفقا للمعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام، ويقوم ديوان المحاسبة الأردني بتدقيقها وفقا للمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.** تنشر القوائم المالية السنوية الموحدة المدققة للحكومة على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية. إلى جانب إصدار رأي مراقب الحسابات بشأن القوائم المالية السنوية الموحدة للحكومة، يصدر ديوان المحاسبة الأردني تقريرا سنويا يلخص الملاحظات الرئيسية للهيئات الحكومية وينشر على الموقع الإلكتروني للمكتب. ويقدم التقرير إلى البرلمان وتراجعه لجنة المالية والمراجعة. علاوة على ذلك، تقوم لجنة وزارية خاصة بمراجعة ومناقشة ملاحظات التدقيق الرئيسية كل ثلاثة أشهر. لم تكشف مراجعة التقرير السنوي لعام 2022 عن ملاحظات مهمة بشأن الهيئات المسؤولة عن إدارة التنفيذ للبرنامج.

35. **سيصدر ديوان المحاسبة بيانات مالية سنوية موحدة مدققة للبرنامج تغطي جميع الهيئات الحكومية المشاركة بخطاب إدارة موحد.** وبالنسبة للمراجعة السنوية للبرنامج، ستكون كل هيئة منفذة مسؤولة عن إعداد قوائمها المالية السنوية وتقديمها إلى ديوان المحاسبة للتدقيق. وستكون وحدة إدارة المشروع بوزارة التخطيط والتعاون الدولي مسؤولة عن تنسيق العمل مع ديوان المحاسبة وتقديم القوائم المالية الموحدة المراجعة بحلول 30 سبتمبر/أيلول من كل عام.

[44] وتشمل عمليات البنك الدولي مشروع توفير الفرص الاقتصادية للأردنيين واللاجئين السوريين باستخدام أداة تمويل البرنامج الموجه للنتائج. برنامج دعم إصلاح التعليم في الأردن باستخدام أداة تمويل البرنامج الموجه للنتائج؛ تمويل المشروعات الاستثمارية للاستجابة الطارئة لمكافحة جائحة كورونا في الأردن؛ واستكشاف مشروع استثماري عالي القيمة يتسم بالشمول الاجتماعي وكفاءة استخدام المياه في الأردن.

الملحق 4. ملخص تقييم النظم البيئية والاجتماعية

مقدمة

1. **يرتبط هذا البرنامج المستند إلى أداة تمويل البرنامج الموجه للنتائج بتعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة التي تركز على إزالة التحديات التي تؤثر على مشاركتها في سوق العمل.** سيساند البرنامج المقترح أجندة الحكومة للإصلاح والمبادرات ذات الأولوية المبينة في الإستراتيجية المحدثة لرؤية التحديث الاقتصادي (2023-2033) وخطة العمل الخاصة بها. سيتمحور البرنامج المقترح حول أربعة أبعاد رئيسية تتماشى مع الرؤية الاستراتيجية للحكومة والتزامها بالعمل في آن واحد على تعزيز المساواة بين الجنسين والنمو الاقتصادي. وهذه الأبعاد هي: '1' تحسين ظروف العمل للمرأة وزيادة تكيفها؛ (2) تعزيز الشمول المالي للمرأة وريادة الأعمال؛ (3) تحسين السلامة في وسائل النقل العام؛ و (4) توسيع نطاق الحصول على خدمات رعاية الطفل الجيدة. يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في معالجة معوقات معينة تواجهها النساء في دخول القوى العاملة والبقاء فيها فيما يتعلق بظروف مكان العمل، والشمول المالي، والانتقالات، ورعاية الأطفال.

2. **قام البنك الدولي بإعداد تقييم للأنظمة البيئية والاجتماعية من أجل البرنامج المقترح لتمويل البرنامج الموجه للنتائج.** يعرض هذا الملحق ملخصا لنتائج تقييم النظم البيئية والاجتماعية، والذي من خلاله يقيم البنك، على مستوى البرامج، الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للأداة وفقا للنتائج، بما في ذلك الآثار المباشرة وغير المباشرة والمحفزة والتراكمية حسب الاقتضاء. كما تقيم قدرة المقترض (الإطار القانوني، والسلطة التنظيمية، والقدرة التنظيمية، والأداء) على إدارة هذه الآثار بما يتماشى مع المبادئ الأساسية لسياسة البنك الدولي المعنية بتمويل البرنامج الموجه للنتائج. وأخيرا، يقترح التقرير تدابير لتعزيز كل من أنظمة الإدارة البيئية والاجتماعية والنواتج البيئية والاجتماعية أثناء التنفيذ.

منهجية تقييم النظم البيئية والاجتماعية ومبادئه الأساسية

3. **وقد أعد تقييم النظم البيئية والاجتماعية من خلال مراجعات لمواد البرامج القائمة، ووثائق السياسات المتاحة، والمؤلفات الفنية، والمقابلات مع موظفين حكوميين وخبراء** رئيسيين. وترد قائمة الوثائق التي تم استعراضها في تقييم النظم البيئية والاجتماعية في المرفق 1 من التقرير. تم تقييم أداة تمويل البرنامج الموجه للنتائج والأنظمة الحكومية ذات الصلة على أساس المبادئ البيئية والاجتماعية الأساسية التالية:
   - تعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية في تصميم أداة تمويل البرنامج الموجه للنتائج؛ تجنب الآثار السلبية أو خفضها أو الحد منها، وتعزيز اتخاذ القرارات المستنيرة فيما يتعلق بالآثار البيئية والاجتماعية للأداة وفقا للنتائج.
   - تجنب الآثار السلبية على الموائل الطبيعية والموارد الثقافية المادية الناتجة عن أداة تمويل البرنامج الموجه للنتائج، أو خفضها، أو الحد منها.
   - حماية سلامة الجمهور والعمال من المخاطر المحتملة المرتبطة بما يلي: (1) إنشاء و/أو تشغيل المنشآت أو الممارسات التشغيلية الأخرى في إطار أداة تمويل البرنامج الموجه للنتائج؛ (2) التعرض للمواد الكيميائية السامة والنفايات الخطرة والمواد الخطرة الأخرى في إطار أداة تمويل البرنامج الموجه للنتائج؛ و (3) إعادة بناء أو إعادة تأهيل البنية التحتية الموجودة في المناطق المعرضة للأخطار الطبيعية.
   - إدارة الاستحواذ على الأراضي وفقدان إمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية بطريقة تتجنب أو تقلل من التشرد ومساعدة الأشخاص المتضررين في تحسين أو على الأقل استعادة سبل كسب عيشهم ومستوياتهم المعيشية.
   - إيلاء الاعتبار الواجب للملاءمة الثقافية لمنافع تمويل البرنامج الموجه للنتائج والإنصاف في الحصول عليها، وكذلك احتياجات و/أو شواغل الجماعات الضعيفة؛
   - تجنب تفاقم الصراعات الاجتماعية، خاصة في الدول الهشة، أو المناطق الخارجة من الصراعات، أو المناطق التي تخضع لنزاعات إقليمية.

4. **يتضمن تقييم النظم البيئية والاجتماعية المعلومات التالية:** (أ) ملخص الآثار البيئية والاجتماعية (الآثار والمخاطر والمنافع) المرتبطة بالأنشطة المقترحة المطلوبة لتحقيق الهدف الإنمائي للمشروع والمؤشرات المرتبطة بالصرف لكل مجال من مجالات النتائج؛ (ب) تقييم أنظمة الإدارة البيئية والاجتماعية لدى المقترض لإدارة الآثار البيئية والاجتماعية المحددة، بما في ذلك مراجعة الممارسات وسجل الأداء المطبق على هذه الأنشطة؛ (ج) تقييم مدى اتساق أنظمة الإدارة البيئية والاجتماعية لدى المقترض مع المبادئ البيئية والاجتماعية الأساسية للبنك الدولي المنصوص عليها في سياسة البنك الدولي والمواد الإرشادية ذات الصلة؛ (د) مجموعة من التوصيات والإجراءات لمعالجة القدرات والأداء فيما يتعلق بقضايا السياسات والجوانب التشغيلية المحددة ذات الصلة بإدارة البرنامج.

مشاورات تقييم النظم البيئية والاجتماعية

5. **وتمت صياغة تقييم النظم البيئية والاجتماعية بين نهاية ديسمبر/كانون الأول 2023 وأوائل يناير/كانون الثاني 2024، مستفيدا من مزيج من المشاورات المباشرة والمناقشات الجماعية المركزة مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك جميع الهيئات المسؤولة عن إدارة التنفيذ، وموظفي الحكومة والخبراء، والمجتمع المدني، والفئات الضعيفة طوال فترة إعداد البرنامج. وكانت هذه المشاورات جزءا لا يتجزأ من المؤشرات**

المرتبطة بالصرف. واستهدفت جلسات التشاور ما يلي:

أ. تقديم لمحة عامة عن البرنامج.
ب. التعريف بالغرض من تقييم الأنظمة البيئية والاجتماعية ونطاقه.
ت. الحصول على إجابات للأسئلة الرئيسية المعدة حول جوانب محددة من البرنامج واعتمادا على الجمهور.
ث. مناقشة الآثار الاجتماعية والبيئية الرئيسية المحتملة، بما في ذلك المنافع والمخاطر المحتملة.
ج. الحصول على مقترحات للتوصيات والإجراءات، لا سيما أي مخاطر وآثار بيئية واجتماعية سلبية.

6. **وبدأت الاجتماعات بعرض تقديمي عن البرنامج والهدف البيئي والاجتماعي، تلته مناقشة مفتوحة شجع خلالها المشاركون على إبداء ملاحظاتهم التقييمية حول هذه القضايا.** ويتضمن تقرير تقييم النظم البيئية والاجتماعية ملخصا للنتائج والمخاوف والأسئلة والتعليقات والتوصيات التي أثارها المشاركون، وكيف تم إدراجها.

الفحص البيئي والاجتماعي

7. **الآثار الاجتماعية للبرنامج**. وبالمثل، ستكون لمجالات النتائج الأربعة منافع وآثار على حد سواء. تعتبر المخاطر الاجتماعية العامة متوسطة. ومن المتوقع أن يحقق البرنامج الآثار التالية:
- ضعف قدرات تقييم وإدارة المخاطر الاجتماعية لدى الهيئات المنفذة بشكل عام (عبر جميع المؤشرات المرتبطة بالصرف)
- مخاطر البيئة والصحة العامة والسلامة في وسائل النقل العام وخدمات رعاية الأطفال
- عدم الإبلاغ عن شكاوى الاستغلال والإيذاء والتحرش الجنسي بسبب عدم كفاءة النظام (المجال 1 - المؤشر المرتبط بالصرف 1.5)
- خطر الإضرار بجودة الخدمات في التوسع في خدمات رعاية الطفل الوطنية (المجال 4 - المؤشر المرتبط بالصرف 4-4)
- مخاطر عدم الإنصاف في المزايا للعاملين المتفرغين مقابل العمالة ذات الدوام الكامل (المجال 1 - المؤشر المرتبط بالصرف 1.1)
- خطر الاستبعاد غير المقصود للنساء ذوات الإعاقة من برامج دعم ريادة الأعمال
- مخاطر معايير الأهلية المعقدة المحتملة والتفاوت في توزيع المنافع (المجال 4 - المؤشر المرتبط بالصرف 1.1)
- خطر اختلال الديناميات الأسرية التقليدية للمرأة

8. **الآثار البيئية للبرنامج:** تعتبر المخاطر الاجتماعية العامة منخفضة. ومن المتوقع أن يكون للبرنامج الآثار البيئية التالية:
- **ريادة الأعمال النسائية:** من المتوقع أن تكون الشركات الجديدة المملوكة لنساء والمتوقع إنشاؤها في إطار هذا المؤشر المرتبط بالصرف منشآت أعمال صغيرة ومتوسطة ذات مخاطر بيئية منخفضة وآثار بيئية سلبية ضئيلة أو منخفضة. وقد يكون للقليل منها مخاطر بيئية منخفضة إلى متوسطة وآثار سلبية على البيئة، ترتبط في معظمها بإدارة النفايات والصحة والسلامة المهنية والصحة العامة.
- **خطة التنفيذ لتمكين النساء من الحصول على وسائل نقل آمنة وميسورة التكلفة**: قد تؤدي أي أشغال مدنية مرتبطة بهذه الاستثمارات والأنشطة التي ستشملها الخطة إلى مخاطر تهدد السلامة العامة، ومخاطر الصحة والسلامة المهنية، بالإضافة إلى الإدارة غير السليمة لمخلفات البناء التي يمكن أن تسبب مخاطر على سلامة المشاة وعرقلة شبكات مياه الأمطار. ومن ثم، سيمول البرنامج إعداد الخطة، في حين سيتم تنفيذ الخطة من خلال برامج أخرى (أو مشاريع يمولها البنك الدولي).
- **توسيع نطاق الحصول على خدمات رعاية الطفل الجيدة وميسورة التكلفة:** ترتبط المخاطر والآثار السلبية بالصحة والسلامة المهنية لأعمال التجديد، والإدارة غير السليمة لمخلفات البناء المتولدة. ومن ثم، يرتبط تشغيل مرافق رعاية الأطفال القائمة والجديدة بمخاطر على صحة وسلامة الأطفال ومقدمي الخدمات ترتبط أساسا باحتمال التعرض للإصابة بالعدوى في ظروف الازدحام، وبظروف وممارسات صحية وصحية غير لائقة.

آلية التظلم

تطبق المؤسسات الحكومية آليات التظلم على مستويين متميزين:

9. **آلية التظلم على المستوى الوطني: "بخدمتكم":** تسهل آلية معالجة المظالم التفاعل بين الجمهور والحكومة، بما في ذلك جميع الجهات المسؤولة عن إدارة تنفيذ هذا البرنامج المقترح، وذلك من خلال خمس قنوات: الاستفسارات، والاقتراحات، والثناء، والشكاوى، والإبلاغ عن الفساد. ويستخدم تطبيقا على الهاتف المحمول، وبوابة الحكومة الإلكترونية، والمركز الوطني للمعلومات، وصناديق الشكاوى المادية للشكاوى، على الرغم من أن الأخير غير نشط. ويجري حاليا تطوير روبوت دردشة لصفحة رئيس الوزراء على فيسبوك. عمليات النظام الأساسي محددة جيدا ولكنها تفتقر إلى تجزئة البيانات التفصيلية حسب التركيبة السكانية مثل الموقع أو الجنس أو العمر ، مع الاحتفاظ بإخفاء الهوية باستثناء تفاصيل الاتصال. تتوفر ميزة GPS اختيارية ، لكن دقتها قابلة للنقاش. ولدى المنصة بروتوكول منظم للتعامل مع الشكاوى، بما في ذلك التصنيف والتسجيل وإحالة الحالات، وفقا لانظمة التنظيمية والإجرائية. ويتم فرز الشكاوى حسب شدتها ونوعها، ويتلقى المستخدمون إشعارات عبر الرسائل القصيرة طوال عملية التسوية. وهناك

نظام للتصعيد التلقائي للقضايا التي لم تحل، ولوحة بيانات وطنية توثق جميع الأنشطة، مع استخدام مقاييس مختلفة للتحليل وتقييم الأداء. ويتم الإبلاغ عن تسوية الشكاوى من خلال التحديثات، مع وضع علامة على الحالات على أنها تم حلها أو إلغاؤها أو إرجاعها. سلط تقرير البنك الدولي لعام 2022 بشأن تقييم آلية معالجة المظالم **"في خدمتكم"** الضوء على أوجه القصور في الهيكل التنظيمي وإدارة الأداء داخل آلية معالجة المظالم، والتي لم تعالجها الحكومة بعد لتتسق مع معايير البنك الدولي لمشاركة المواطنين والإطار البيئي والاجتماعي.

10. **آلية التظلم على مستوى الجهة:** تشير إلى الآليات الخاصة بالكيانات أو المنظمات الحكومية بشكل عام، وتلك المدرجة في إطار البرنامج المقترح. وتشمل الأدوات السائدة التي تستخدمها الهيئات الحكومية لمعالجة المظالم مزيجا من الآليات الرقمية والتقليدية لضمان الشمول وإمكانية الوصول إلى الخدمات. ويشمل ذلك منصات شاملة على الإنترنت مثل المواقع الإلكترونية المخصصة والأنظمة المتخصصة مثل منصة حماية في وزارة العمل والعمل، ونظام شكاوى الأشخاص ذوي الإعاقة الذي يسهل تقديم الشكاوى وتتبعها إلكترونيا. يتم الحفاظ على الاتصال المباشر من خلال الخطوط الساخنة والبريد الإلكتروني وخدمات المراسلة مثل واتساب ، مما يسمح بالاتصال الفوري. وتوضع صناديق للشكاوى المادية داخل مباني الجهة لصالح من يفضلون الوسائل الملموسة. وتوفر التطبيقات مستوى آخر من الراحة الرقمية، وتوفر منصات التواصل الاجتماعي منتديات تفاعلية لمشاركة الجمهور. تظل الزيارات الشخصية جزءا لا يتجزأ ، مما يضمن الاتصال الشخصي لحل المشكلات. وتدل هذه الأدوات على التزام القطاع العام بتقديم الخدمات على نحو مستجيب وخاضع للمساءلة وشفاف.

11. **وستقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتفويض آلية التظلم الخاصة بالبرنامج المقترح التي تعمل ضمن وحدة إدارة البرنامج.** ويجب على الهيئات الحكومية التي تنفذ مجالات النتائج الرئيسية الأربعة رفع شكاوى بشأن البرنامج مباشرة إلى وحدة إدارة المشروع، مما يضمن آلية مبسطة وفعالة لمعالجة المظالم.

12. **وستكون وحدة إدارة المشروع، التي ستنشأ في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مسؤولة عن الاتصال بالهيئات الرئيسية المسؤولة عن إدارة التنفيذ في إطار البرنامج لتجميع جميع الشكاوى الواردة ضد البرنامج من الجمهور وأصحاب المصلحة في البرنامج.** يجب أن تعين وحدة إدارة المشروع مسؤول اتصال لآلية معالجة المظالم يكون مكلفا بإدارة آلية معالجة المظالم الخاصة بالبرنامج. ويجب أيضا تعيين منسقين آخرين لآلية معالجة المظالم داخل كل هيئة منفذة في إطار البرنامج المقترح، وسيرفعون الشكاوى المتعلقة بالبرنامج مباشرة إلى وحدة إدارة المشروع شهريا أو حسب الحاجة. سيتم تكليف المراقب المالي الرئيسي لآلية معالجة المظالم داخل وحدة إدارة المشروع بإعداد تقرير آلية معالجة المظالم الخاص بالبرنامج، والذي يجب تقديمه إلى البنك كل سنتين.

13. **وتشتمل التوصيات الخاصة بإدراجها في خطة عمل البرنامج على ما يلي:**

أ) تقوية القدرات البيئية والاجتماعية لجميع الهيئات المسؤولة عن إدارة التنفيذ عن طريق تعيين موظفين مؤهلين للشؤون البيئية والاجتماعية (منسقو الشؤون البيئية والاجتماعية) للإشراف على الجوانب البيئية والاجتماعية لتنفيذ البرنامج وتزويدهم بالتدريب الكافي على إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية وإعداد التقارير حسب الحاجة.

ب) وسيتم فحص الإجراءات التدخلية التي سيتم إدراجها في خطة العمل لتعزيز قدرة النساء على الوصول إلى وسائل النقل الآمنة والموثوقة مقابل المتطلبات البيئية والاجتماعية الوطنية وقائمة الاستبعاد البيئي والاجتماعي على النحو الوارد في تقييم النظم البيئية والاجتماعية.

ت) يقوم المجلس الوطني لشؤون الأسرة بإجراء تقييم للأثر الاجتماعي وإضفاء الطابع المؤسسي عليه والتشاور مع أصحاب المصلحة في إطار السياسة الوطنية الجديدة لرعاية الطفل (المؤشر المرتبط بالصرف 4.1)

ث) أن تعتمد وزارة التنمية الاجتماعية وتنفذ إجراءات التشغيل الموحدة التي سيتم إعدادها في إطار مكون تمويل المشروعات الاستثمارية في إطار أنشطة التوسع في رعاية الطفل، بما في ذلك تحديد الأدوار والمسؤوليات، وتدريب الموظفين المعنيين على التطبيق.

الملحق 5. خطة عمل البرنامج

قياس الإنجاز	توقيت		مسؤولية	مؤشر مرتبط بالصرف | مؤشرات مرتبطة بالصرف#	مصدر	وصف الإجراء
ويجب إعداد خطط العمل بطريقة تشاركية، بما في ذلك مشاركة المؤسسات المالية والقطاعين الخاص والعام، وسيتم نشرها على موقع البنك المركزي الأردني على شبكة الإنترنت.	31 ديسمبر/كانون الأول 2024	تاريخ الاستحقاق	البنك المركزي الأردني	غير متاح	تقني	اعتماد خطط العمل المرتبطة بالإستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2023-2027 وتتضمن أهدافا مصنفة حسب النوع الاجتماعي
ويمكن أن تشمل الخطوط العريضة الرئيسية للمبادئ التوجيهية ما يلي: التعاريف، وأهداف إجراءات التشغيل القياسية، والإطار القانوني، والمبادئ التوجيهية، والأدوار والمسؤوليات، وإدارة الحالات، ومقدمي الخدمات، وبرنامج التدريب، والرصد. يتم نشرها على موقع وزارة العمل على شبكة الإنترنت.	31 ديسمبر/كانون الأول 2024	تاريخ الاستحقاق	وزارة العمل	غير متاح	تقني	المبادئ التوجيهية التي اعتمدتها وزارة العمل بشأن معالجة الشكاوى المتعلقة بالتحرش الجنسي
عدد العقود الممنوحة في إطار البرنامج للمنشآت الصغيرة والمتوسطة النسائية كنسبة من المبلغ الكامل للعقود الممتثلة للسياسة الوطنية	السنويه	المتكرره	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	غير متاح	الأنظمة المالية والتعاقدية	تنفيذ سياسة خاصة بمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة تراعي المساواة بين الجنسين/الشباب لزيادة فرص وصول النساء إلى المشتريات العامة
خطة التنفيذ الرسمية النهائية بما في ذلك جميع الإجراءات التدخلية المزمع اتخاذها	25 يونيو حزيران 2025	تاريخ الاستحقاق	هيئة تنظيم النقل البري/وزارة النقل/وزارة البيئة	غير متاح	النظم البيئية والاجتماعية	فحص التدخلات التي سيتم إدراجها في خطة العمل/التنفيذ المقترحة لتعزيز وصول النساء إلى

نتائج الفحص البيئي والاجتماعي تقرير خطة التنفيذ المعدة مقابل الانظمة البيئية والاجتماعية الوطنية واستبعاد تقييم النظم البيئية والاجتماعية تدابير التخفيف التي سيتم اقتراحها وإدراجها في الخطة						وسائل النقل على أساس المتطلبات البيئية والاجتماعية الوطنية وقائمة الاستبعاد البيئي والاجتماعي وفقا لتقييم الأنظمة البيئية والاجتماعية، وتدابير التخفيف التي سيتم دمجها في الخطة
إجراءات عامة موحدة يتم إعدادها واعتمادها لجميع دور رعاية الأطفال، بما في ذلك: سياسة حماية الطفل أو مدونة قواعد السلوك؛ تدابير صحة وسلامة العمال والمجتمعات المحلية؛ الإجراءات التي تغطي مجالات أخرى على النحو المحدد في الاختصاصات. التدريب على تطبيق أسلوب التشغيل القياسي	31 ديسمبر/كانون الأول 2024	تاريخ الاستحقاق	وزارة التنمية الاجتماعية	غير متاح	النظم البيئية والاجتماعية	أن تعتمد وزارة التنمية الاجتماعية وتنفذ إجراءات التشغيل الموحدة التي سيتم إعدادها في إطار مكون تمويل المشروعات الاستثمارية في إطار أنشطة توسيع نطاق رعاية الأطفال، بما في ذلك تحديد الأدوار والمسؤوليات؛ وتدريب الموظفين المعنيين على إجراءات التشغيل القياسية.
وضع سياسة وطنية جديدة لرعاية الطفل واعتمادها. إجراء تقييم للأثر الاجتماعي وإشراك أصحاب المصلحة ودمج التوصيات في السياسة الجديدة. إضفاء الطابع المؤسسي على ممارسات تقييم الآثار الاجتماعية ومشاركة أصحاب المصلحة في السياسة.	31 ديسمبر/كانون الأول 2024	تاريخ الاستحقاق	المجلس الوطني لشؤون الأسرة	غير متاح	النظم البيئية والاجتماعية	يقوم المجلس الوطني لشؤون الاسرة بإجراء تقييم للأثر الاجتماعي وإضفاء الطابع المؤسسي عليه ومشاركة أصحاب المصلحة في إطار السياسة الوطنية الجديدة لرعاية الطفل.
حددت هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية وأقرت المعايير المهنية للعاملين في رعاية الأطفال	30 يونيو حزيران 2025	تاريخ الاستحقاق	هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية	غير متاح	تقني	اعتماد المعايير المهنية للعاملين في مجال رعاية الأطفال

، ونشرتها على موقعها على الإنترنت.						
قائمة بموظفي الإدارة البيئية والاجتماعية المعينين في وزارة التخطيط والتعاون الدولي/وحدة إدارة المشروع ومراكز التنسيق البيئية والاجتماعية في الهيئات التنفيذية الأخرى التي تمت إتاحتها للبنك. تقييم احتياجات التدريب وإعداد خطة تدريبية. تنفيذ التدريب.	31 ديسمبر/كانون الأول 2024	تاريخ الاستحقاق	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/وحدة إدارة المشروع	غير متاح	النظم البيئية والاجتماعية	تعزيز القدرات البيئية والاجتماعية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي/وحدة إدارة المشروع وجميع الهيئات المسؤولة عن إدارة التنفيذ من خلال تعيين موظفين ومنسقين مؤهلين للشؤون البيئية والاجتماعية للإشراف على الجوانب البيئية والاجتماعية لتنفيذ البرنامج وتقديم التدريب الكافي على إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية وإعداد التقارير حسب الحاجة

الملحق 6. خطة مساندة التنفيذ

محور التركيز الرئيسي لمساندة التنفيذ

دور الشريك	تقدير الموارد	المهارات المطلوبة	ركز	الوقت
	الإشراف موازنة البنك	إدارة المهام، أخصائي عمليات،	جاهزية البرنامج للتنفيذ	**الاثنا عشر شهرا الأولى**
		أخصائيون في الشؤون المالية والتعاقدية	إعداد أدوات لتحصيل معلومات تنفيذ الميزانية؛ بيانات المشتريات والمحاسبة، وإجراءات بناء القدرات	
		أخصائيون تقنيون	دليل عمليات الإعداد لمكون تمويل المشروعات الاستثمارية	
		أخصائيو المعايير البيئية والاجتماعية	تعيين منسقين للشؤون البيئية والاجتماعية، وإعداد أدوات المتابعة (تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية، وخطة مشاركة أصحاب المصلحة، والدليل الفني البيئي والاجتماعي، وآلية معالجة المظالم)، والتدريب وبناء القدرات لمسؤولي التنسيق المعنيين بالشؤون البيئية والاجتماعية	
	الإشراف موازنة البنك	إدارة المهام، أخصائي عمليات، أخصائي فني	المراجعة الفنية/مساندة التنفيذ	**48-12 شهرا**
	الإشراف موازنة البنك	أخصائيو الإدارة المالية	متابعة الإدارة المالية والمشتريات والإبلاغ عنها	
	الإشراف موازنة البنك	أخصائيو الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية	الرصد البيئي والاجتماعي والإبلاغ عنه	
	الإشراف موازنة البنك	إدارة المهام، ومساندة العمليات، والدعم الفني، والدعم المالي والتعاقدي والبيئي والاجتماعي	استدامة | استمرارية	**اغلاق**

متطلبات مزيج مهارات فريق العمل لمساندة التنفيذ

التعليقات	عدد الرحلات	عدد أسابيع العمل	المهارات المطلوبة
في المكتب القطري	—	36	رئيس الفريق
	8	36	الرئيس المشارك لفريق العمل
	4	24	الرئيس المشارك لفريق العمل
	4	24	أخصائي نقل
في المكتب القطري	-	24	أخصائي شؤون المساواة بين الجنسين
	4	10	خبير الإدارة المالية
	4	10	أخصائي المشتريات
في المكتب القطري	—	10	أخصائي شؤون بيئية
في المكتب القطري	—	10	أخصائي التنمية الاجتماعية
—	4	20	خبير اقتصادي

التعليقات	عدد الرحلات	عدد أسابيع العمل	المهارات المطلوبة
—	8	16	مسؤول عمليات

الملحق 7. مكون تمويل المشروعات الاستثمارية

1. **ويكمل البرنامج مكون تمويل المشروعات الاستثمارية (11 مليون دولار) لمساندة التنفيذ.** وسيتضمن دليل العمليات وصفا تفصيليا للإدارة المالية، والتوريدات، والقضايا البيئية والاجتماعية، والإدارة، فضلا عن المدفوعات. وسيقوم دليل العمليات بما يلي: (أ) وصف المخاطر المناخية وتوضيح إرشادات السلامة والصحة التشغيلية لأصحاب المصلحة والعمال المتعاقدين؛ (ب) تحديد بناء القدرات المؤسسية ذات الصلة بشأن التوعية والتدريب لجميع موظفي الوزارة وأصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن المخاطر المناخية؛ (ج) تحديد تدابير للإشراف والرصد والموظفين والتدريب على نحو يتسم بكفاءة استخدام الطاقة، بما في ذلك استخدام الاجتماعات الإلكترونية ووضع وحدات إلكترونية للحد من بصمة الكربون. ويشمل مكون تمويل المشروعات الاستثمارية ثلاثة أنشطة رئيسية مبينة أدناه. ويمكن توسيع مكون تمويل المشروعات الاستثمارية في حالة تأمين تمويل إضافي.

النشاط 1. إدارة البرنامج ومتابعته وفريق مركز التعاون والأدلة (مليون دولار)

2. **وسيتم تخصيص وحدة لإدارة البرنامج تابعة لوحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي لدعم التنفيذ وضمان المسؤولية والمشاركة عبر القطاعات.** وستضم وحدة إدارة المشروع فريقا يتألف من موظفين فنيين متخصصين في الشؤون الفنية والمشتريات والرصد والتقييم والمسؤولين الماليين والاجتماعيين والبيئيين، وسيتم التنسيق من خلال رئيس الفريق. داخل وحدة إدارة المشروع سيتم تشكيل فريق ليكون بمثابة مركز للتعاون والأدلة. وسيضم هذا الفريق ممثلين من اللجنة الوزارية لتمكين المرأة، ومديرية السياسات الوطنية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي لضمان تنسيق السياسات ذات الصلة، واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، مقرر اللجنة الوزارية، لتقديم الخبرة الفنية وتسهيل التواصل مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين. وسيكمل فريق المركز المبادرات والبرامج القائمة المتعلقة بأولويات الإستراتيجية المعنية بالمساواة بين الجنسين ويوظف عليها، وسيعمل بشكل وثيق مع وحدة إدارة المشروع لإعداد رسائل توعية إستراتيجية لا تعرض التقدم المحرز في الأنشطة في إطار العملية فحسب، بل أيضا الإنجازات الأخرى ذات الصلة.

3. **وسيقدم فريق مركز التعاون والأدلة الدعم التشغيلي والفني لتحقيق مجالات النتائج.** بادئ ذي بدء، سيركز المركز على الأعمال المتصلة برعاية الأطفال، وسيكون المركز مسؤولا على وجه الخصوص عن ضمان التقييم الدقيق للتدخلات المتعلقة برعاية الأطفال التي يدعمها البرنامج، وتقييم نواتج سوق العمل للمرأة ونواتج تنمية الطفل. ويمكن تعبئة تمويل إضافي لمواصلة دعم البرنامج بالمساعدة الفنية المقدمة من خلال مجالات النتائج المتعلقة بما يلي: (1) ظروف مكان العمل بما في ذلك ختم المساواة بين الجنسين وإعداد المواد اللازمة للتدريب على التحرش الجنسي؛ (2) الشمول المالي وريادة الأعمال، بما في ذلك تطوير أدوات تدريبية للنساء للتسجيل والاستفادة من منصات المتاجر الإلكترونية؛ (3) النقل لدعم وضع خطة العمل وتحديث المعايير القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ لمحطات الحافلات وفقا لأفضل الممارسات الدولية. وبتمويل إضافي، يمكن للمركز أيضا مساندة الحملات الموجهة وأنشطة بناء القدرات لزيادة الوعي، ومعالجة التضارب في المعلومات المتعلقة بمجالات البرنامج، وتشجيع تغيير السلوكيات المتعلقة بالأعراف والمواقف الأكثر مساواة تجاه عمل المرأة، والتحفيز على سلوكيات معينة مثل استخدام وسائل النقل العام وتقديم خدمات رعاية الأطفال من خلال توفير معلومات واضحة عن فوائد ذلك.

4. **وسيتألف المركز من فريق بقيادة اللجنة الوزارية لتمكين المرأة، وبدعم من اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ومديرية السياسات الوطنية التابعة لوزارة التخطيط والتعاون الدولي، وسيوفر منصة أكبر للمتابعة المستندة إلى البيانات لإستراتيجية النوع الاجتماعي** لتحقيق رؤية التحديث الاقتصادي. وستعمل هذه المنصة المركزية على زيادة قاعدة البيانات والأدلة، وتبادل أفضل الممارسات، ومواءمة الجهود، وتعزيز التآزر بين أصحاب المصلحة، وكل ذلك يتماشى مع أولويات الحكومة الأردنية بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة. علاوة على ذلك، سيشجع المركز على التعاون لتجميع الموارد والخبرات والتجارب. وهذا النهج متعدد الأوجه لا يعزز البرامج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين فحسب، بل يعزز أيضا استدامة الجهود وإمكانية توسيع نطاقها، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى آثار أكثر أهمية ودواما. ولمساندة وحدة إدارة المشروع، سيتم تسهيل التواصل وتبادل المعارف حول النتائج من خلال إنشاء قنوات فعالة وفي الوقت المناسب لتبادل المعلومات بين أصحاب المصلحة المعنيين، بما يضمن نقل المعلومات والمعارف الناتجة عن العملية بشكل فعال. وفي نهاية المطاف، يقترح إيواء المخرجات والنتائج التي يتم التوصل إليها من خلال المركز في المرصد الوطني للمرأة المقبل، الذي تديره اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.

النشاط 2. دعم توسيع نطاق خدمات رعاية الأطفال عالية الجودة (8 ملايين دولار)

5. **وسيعمل هذا المكون على تنفيذ وتقييم البرامج الحكومية لتوسيع نطاق العرض والطلب على رعاية الأطفال.** وعلى جانب الطلب، سيهدف التدخل الخاص بالدعم إلى خفض تكلفة الحصول على خدمات رعاية الأطفال. وعلى جانب العرض، سيهدف تدخل المؤسسة إلى زيادة عدد مقدمي خدمات رعاية الطفل المتاحين. وأخيرا، ستربط منصة إلكترونية لرعاية الطفل بين العرض والطلب في خدمات رعاية الطفل لتحسين إمكانية حصول الجميع عليها، مع التركيز على الأسر الأكثر احتياجا. وتكمل هذه الأنشطة المساندة التي تقدم لدور الحضانة من خلال برنامج رعاية فيما بين الأطفال، كما

تكمل المساندة التي تقدمها المؤسسة فيما يتعلق بتوفير خدمات رعاية الأطفال التي يقدمها أصحاب العمل. وسترد تفاصيل تنفيذ البرنامج بمزيد من التفصيل في دليل العمليات.

الشكل 1. التوسع في خدمات رعاية الطفل في إطار البرنامج

ستكون البرامج مكملة لبرنامج رعاية الذي تقدمة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، مع الإحالات بين البرامج.

6. **(أ) التوسع في توفير خدمات رعاية الأطفال من خلال منحة مساندة التأسيس (5.5 مليون دولار).** سيدعم هذا النشاط إنشاء دور الحضانة في المراكز (جمعيات ودور الحضانة التابعة للقطاع الخاص) ودور الحضانة المنزلية من خلال المنح. وسيختلف حجم المنحة بناء على نوع الحضانة (في المركز أو المنزل)، وحجمها، وطاقتها الاستيعابية (الشكل 1). للتأهل للبرنامج ، يجب أن تكون الحضانة غير مؤهلة لبرنامج رعاية ،[45] وأن تستوفي معايير الاختيار التي تحددها وزارة التنمية الاجتماعية. وستعطي معايير الاختيار الأولوية لمقدمي خدمات رعاية الأطفال الذين يقدمون خدمات للأسر منخفضة الدخل ومقدمي الخدمات في المناطق الصناعية أو المراكز السياحية. وسيحصل المستفيدون المختارون على ثلاث شرائح على مدار العام، بناء على استيفاء الشروط التي تحددها وزارة التنمية الاجتماعية (مثل استكمال اعتماد مقدمي الرعاية)، في حين سيتم تقديم المساعدة الفنية على أساس مستمر. وسيتضمن دليل عمليات المشروع تفاصيل معايير الجودة والمتابعة والدعم لخدمات رعاية الطفل المنشأة حديثا. وستتيح منح الإنشاء شراء الأجهزة المتسمة بكفاءة استخدام الطاقة (السخانات، والإضاءة، والمبردات، إلخ) بما يصل إلى 10٪ من مبلغ المنحة للمراكز وما يصل إلى 20٪ لدور الحضانة المنزلية. سيتم وضع معايير المشتريات لضمان امتثال الأجهزة لمعايير Energy Star / أفضل التقنيات المتاحة أو مطابقة أو تجاوز المعايير التكنولوجية المناسبة للبلد المعني للأداء.

7. **زيادة الطلب على الخدمات من خلال دعم تكلفة رعاية الأطفال للأسر منخفضة الدخل (2.5 مليون دولار).** ومن شأن هذا النشاط أن يخفض تكلفة رعاية الأطفال للأسر منخفضة الدخل. وسيدعم التكلفة الشهرية لخدمات رعاية الطفل (التي يقدمها مقدم مرخص لرعاية الأطفال في المنزل أو المركز خارج منزل الطفل) لمدة تتراوح بين 6 أشهر و 12 شهرا. ويمكن أن يكون الدعم بحد أقصى 100 دولار شهريا على أن يتم تحديده بناء على رفاهة الأسرة (سيتم تطوير معايير الاختيار على نحو أكبر بما يتماشى مع برنامج رعاية وسيتم تحديدها في دليل العمليات). وسيتم دعم حوالي 3000 طفل

دون سن الرابعة و8 أشهر من خلال هذا المشروع التجريبي. وسيكون المستفيدون أمهات لديهن أطفال في هذه الفئة العمرية، ويتم اختيارهن من بين المستفيدين من شبكات الأمان الاجتماعي الذين أظهروا اهتماما بالمشاركة في القوى العاملة (على سبيل المثال، اشتركوا في برنامج للتدريب من أجل التوظيف، أو سجلوا أنفسهم في المنصة الوطنية للتشغيل، أو التحقوا ببرنامج التشغيل الوطني، أو التحقوا ببرنامج تدريبي معتمد، إلخ). ويجوز للأمهات المستفيدات من "[46]رعاية" الحصول على مزايا لمدة 6 أشهر (بعد انتهاء مزايا "رعاية") بينما تستفيد غير المؤهلات للحصول على "رعاية" لمدة 12 شهرا. وسيتم تقديم الدعم بشكل مباشر إلى مقدم خدمات رعاية الطفل الذي يختاره من بين دور الحضانة المسجلة في منصة خدمات رعاية الطفل حتى حد المزايا، بناء على استمرار الالتحاق بالقوى العاملة.

8. **تسهيل الوصول من خلال منصة لخدمات رعاية الطفل على الإنترنت (0.5 مليون دولار).** ومن شأن هذا النشاط أن يقلص الفجوة بين العرض والطلب على خدمات رعاية الأطفال، وذلك بالجمع بين مقدمي الخدمات والأسر في منصة واحدة، مما يحد من فجوة المعلومات المتعلقة بالخدمات المتاحة. وستتولى وزارة التنمية الاجتماعية ملكية المنصة وتشغيلها، وسيتم ربطها بالسجل الوطني الموحد، وهو منصة موحدة للمواطنين الأردنيين الساعين للحصول على مساعدات اجتماعية.[47] سيتم إدراج جميع مقدمي رعاية الأطفال المرخصين ، بما في ذلك القطاعين العام والخاص ، والذين تديرهم المنظمات غير الحكومية ، ومن المنزل ، إلى جانب تفاصيل مهمة حول مقدم الخدمة (على سبيل المثال ، العنوان ، التكلفة ، ساعات العمل ، الارتباط بالمدارس ، عدد الموظفين المعتمدين ، التسجيل في برنامج رعاية ، إلخ). يمكن للعائلات المهتمة تسجيل الدخول إلى المنصة والبحث عن خيارات داخل منطقة معينة. وبالإضافة إلى ذلك، ستتيح المنصة وسيلة للأسر لتسجيل شكاواها لدى وزارة التنمية الاجتماعية، مما يعزز آلية التظلم لمنشآت رعاية الأطفال بدرجة أكبر. كما ستتمكن المنصة من إرسال واستقبال الإحالات من قاعدة بيانات برنامج رعاية، لتسهيل اختيار المستفيدين في البرنامج المناسب وضمان التنسيق والمراجع عبر البرامج.

التقييم الائتماني - مكون تمويل المشروعات الاستثمارية

الإدارة المالية

9. **أجرى البنك الدولي تقييما للإدارة المالية للجهتين المنفذتين المقترحتين لأداة تمويل المشروعات الاستثمارية (وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة التنمية الاجتماعية).** وسيتم الانتهاء من تقييم الإدارة المالية مع الإدارة المالية وترتيبات الصرف أثناء مرحلة التقييم المسبق. ستدير وحدة إدارة المشاريع التابعة لوحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية مكون تمويل المشروعات الاستثمارية الموجودة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي التي تتمتع بخبرة سابقة واسعة في إرشادات البنك الدولي الخاصة بالإدارة المالية والصرف التي تم وضعها أثناء تنفيذ "برنامج الاستثمارات الشاملة والشفافة والمستجيبة للتغير المناخي" و"مشروع تدعيم إدارة الإصلاح في الأردن". وعلى النقيض من ذلك، فإن وزارة التنمية الاجتماعية لديها خبرة محدودة في إرشادات البنك الدولي الخاصة بالإدارة المالية والصرف. وسيتم تعيين مدير مالي متفرغ في وحدة إدارة المشروع لتولي ترتيبات الإدارة المالية والصرف لكل من مكوني تمويل البرنامج الموجه للنتائج وتمويل المشروعات الاستثمارية. وبالإضافة إلى المدير المالي، سيتم تعيين مسؤول مالي في وزارة التنمية الاجتماعية لبناء قدراتها المؤسسية في مجال الإدارة المالية. وسيشرف المدير المالي في وحدة إدارة المشروع على عمل المسؤول المالي المتفرغ.

10. **مخاطر الإدارة المالية للبرنامج.** وبناء على التقييم الأولي للإدارة المالية، تعتبر المخاطر العامة للإدارة المالية "كبيرة". ومع تطبيق تدابير التخفيف، سيكون لدى البرنامج ترتيبات مقبولة للإدارة المالية للمشروع، وسيظل تصنيف مخاطر الإدارة المالية المتبقية "متوسطا". تم تقييم مخاطر الإدارة المالية على أنها "كبيرة" ويرجع ذلك أساسا إلى:

أ. خبرة محدودة لوزارة التنمية الاجتماعية في إرشادات البنك الدولي الخاصة بالإدارة المالية والصرف.
ب. يتم تقديم منح وإعانات رعاية الأطفال للمستفيدين غير المؤهلين.
ت. محدودية التنسيق المحتملة بين وحدة إدارة المشروع بوزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة التنمية الاجتماعية بشأن الإدارة المالية وشؤون الصرف التي قد تتسبب في تأخير عمليات الصرف وتقديم التقارير المالية.
ث. ولا يمكن للأنظمة المحاسبية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة التنمية الاجتماعية إصدار التقارير المالية المرحلية نصف السنوية وفقا لإرشادات البنك الدولي.

[46] ويقدم برنامج رعاية دعما نقديا لمدة ستة أشهر للأمهات المسجلات في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي اللاتي يعملن حاليا وأسهمن في اللجنة الاجتماعية لستة أشهر على الأقل. سيكمل النشاط 2 دعم رعاية من خلال الوصول إلى النساء غير المؤهلات للحصول على رضا، ومن خلال توفير أشهر إضافية من الدعم لأولئك الذين يستفيدون من رعاية.

[47] 1. ويعمل السجل الوطني الموحد كبوابة موحدة للأردنيين الساعين للحصول على مساعدات اجتماعية من خلال ربط 34 مؤسسة حكومية، بما في ذلك إدارة الأحوال المدنية، وصندوق المعونة الوطنية، والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، ومصلحة الضرائب، والتأمين الصحي، وتسجيل المركبات، ووزارة التعليم. وتمكن هذه الإستراتيجية الأسر من التسجيل الذاتي للحصول على العديد من خدمات الحماية **الاجتماعية**، والتحقق من بياناتها مع قواعد البيانات الأخرى، وترتيبها حسب حالة الفقر، وتقييم احتياجاتها، وربطها بالخدمات الضرورية.

1 1 . **ومن المقرر اتخاذ التدابير التالية للتخفيف من المخاطر المتعلقة بالإدارة المالية**: تم تصميم ترتيبات الإدارة المالية للتخفيف من مخاطر الإدارة المالية المحددة، وهو ما يناسب القدرات المتاحة أثناء التنفيذ. وهي تشمل:

أ. تعيين مدير مالي متفرغ في وحدة إدارة المشروع لتولي ترتيبات الإدارة المالية والصرف لمكوني تمويل البرنامج الموجه للنتائج وتمويل المشروعات الاستثمارية. علاوة على ذلك، سيتم تعيين مسؤول مالي في وزارة التنمية الاجتماعية لتولي مهام الإدارة المالية والصرف لبرنامج رعاية الطفل.
ب. وضع ضوابط وإجراءات كافية سيتم توثيقها في دليل العمليات مع إيلاء اهتمام خاص للمنح الناشئة والدعم لبرامج رعاية الطفل، بما في ذلك الالتزام بمعايير اختيار الأهلية، والمتابعة، والصرف. وسيتضمن دليل العمليات فصلا مفصلا عن الإدارة المالية وترتيبات الصرف.
ت. وسيتم الاتصال بجهة تحقق مستقلة للتأكد من تقديم منح وإعانات لبدء النشاط التجاري للمستفيدين المؤهلين، واستخدام الأموال في الأغراض المخصصة لها.
ث. وسيتم استخدام منصة إلكترونية لرعاية الأطفال لتنفيذ برنامج رعاية الأطفال.
ج. وسيتم فتح حساب مخصص مع وجود دفعة مقدمة كافية تحت سيطرة وحدة إدارة المشروع وحساب فرعي لوزارة التنمية الاجتماعية.
ح. وسيتم تقديم التقارير المالية المرحلية نصف السنوية والموازنات السنوية في برنامج إكسل، مما سيتيح للبنك الدولي متابعة التقدم المحرز في عمليات الصرف ومعالجة أي اختناقات في الوقت المناسب.
خ. وسيتم التعاقد مع شركة خاصة لمراجعة التقارير المالية المرحلية نصف السنوية ومراجعة القوائم المالية السنوية لتمويل المشروعات الاستثمارية وفقا للاختصاصات والاختصاصات المقبولة لدى البنك الدولي.

ترتيبات الإدارة المالية لرعاية الأطفال

1 2 . **وسيساند مكون تمويل المشروعات الاستثمارية بشكل أساسي التوسع في تقديم خدمات رعاية الأطفال** من خلال: (1) تقديم منح مؤسسية (نقدية و/أو عينية)، (2) دعم التكلفة الشهرية لخدمات رعاية الطفل (التي يقدمها مقدم رعاية مرخص له في المنزل أو المركز خارج منزل الطفل) لمدة تتراوح بين 6 أشهر و12 شهرا، و3) الدعم الفني بما في ذلك التوعية والحملات والعديد من الدراسات الفنية. وستنفذ وزارة التنمية الاجتماعية برامج توسيع نطاق رعاية الأطفال. وسيضم فريق وزارة التنمية الاجتماعية موظفا متفرغا للمنح سيكون مسؤولا، ضمن أمور أخرى، عن ضمان استفادة المستفيدين المؤهلين من برنامج رعاية الأطفال وفقا لمعايير اختيار الأهلية، ومسؤولا ماليا متفرغا لتولي مهام الإدارة المالية والصرف، وموظف مشتريات متفرغ لتولي وظائف إدارة المشتريات والعقود. وسيتم إعداد دليل العمليات الذي سيحدد الإجراءات الداخلية للأنشطة المختلفة لتمويل المشروعات الاستثمارية، بما في ذلك الضوابط والإجراءات المتعلقة بمنح بدء النشاط التجاري والدعم، بما في ذلك معايير اختيار الأهلية، وترتيبات المشتريات، والمتابعة، وعمليات الصرف. وسيتم استخدام منصة إلكترونية لرعاية الأطفال لتنفيذ برنامج رعاية الأطفال. وسيتم الاتصال بجهة تحقق مستقلة للتأكد من تقديم منح وإعانات لبدء النشاط التجاري للمستفيدين المؤهلين، واستخدام الأموال في الأغراض المخصصة لها.

1 3 . **إعداد الموازنة**. ولن يتم إدراج مكون تمويل المشروعات الاستثمارية في موازنة وزارة التخطيط والتعاون الدولي نظرا لأن المنح غير مدرجة في الموازنة الوطنية. ستحتفظ وحدة إدارة المشروع بخطة صرف سنوية مفصلة. وستوضع هذه الخطة استنادا إلى خطة المشتريات الأولية، وخطط العمل المعتمدة لأحكام تمويل المشروعات الاستثمارية، و/أو على أساس جدول المخرجات كما هو محدد في جدول التنفيذ ودورات الدفع التقديرية - مع تنقيحه حسب الحاجة. وستستخدم كأداة رصد لتحليل فروق الموازنة وإدارة النقدية، وسيتم إدخالها في التقارير المالية المرحلية نصف السنوية.

1 4 . **إعداد التقارير المحاسبية والمالية**. وسيتبع مكون تمويل المشروعات الاستثمارية الأساس النقدي في المحاسبة، وسيتم توثيق السياسات والإجراءات المحاسبية الرئيسية في دليل الإجراءات المالية. ولا تستخدم وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة التنمية الاجتماعية أنظمة محاسبية مقبولة لتسجيل المعاملات المالية. لذلك ، سيتم تسجيل المعاملات المالية في Excel ، وسيتم استخدام نفس الشيء لإنشاء التقارير المالية المرحلية نصف السنوية ، والتي ستشمل البيانات الرئيسية التالية:

أ. بيان بمصادر الأموال واستخداماتها، يبين مصادر الأموال المستلمة والمصروفات، موضحا الأرصدة نصف اليدوية والسنوية والتراكمية.
ب. كشوف تسوية الحساب المخصص مع تسوية الأرصدة الافتتاحية والختامية للفترة.
ت. بيان الارتباطات، أي الأرصدة غير المدفوعة بموجب العقود الموقعة من تمويل المشروعات الاستثمارية.
ث. تفاصيل المنح والإعانات المقدمة.
ج. قائمة الأصول الثابتة.

1 5 . وسيقوم مراقب الحسابات الخارجي لصندوق تمويل المشروعات الاستثمارية بمراجعة التقارير المالية المرحلية نصف السنوية.

16. **الضوابط الداخلية**. وستتبع دورة الإنفاق في تمويل المشروعات الاستثمارية الضوابط المحددة في النظام المالي الوطني للمملكة الأردنية الهاشمية، والتي تشمل (1) الموافقة الفنية للدائرة المعنية، (2) فحص وموافقة موظفي الشؤون المالية، (3) التحقق من دقة المدفوعات وامتثالها للقوانين المعمول بها في الأردن وإجراءات البنك الدولي الخاصة بالمشتريات والإدارة المالية، فضلا عن الشروط والأحكام. وعلى الرغم من أن مكون تمويل المشروعات الاستثمارية سيتبع الضوابط التي تطبقها الحكومة والمنصوص عليها في القوانين المحلية، سيتم تنفيذ ضوابط تكميلية لأنشطة المتابعة، بما في ذلك التحقق من الموظفين والموافقة عليهم (ماليا وفنيا). وسيتم إعداد دليل للعمليات يتضمن دليلا للإدارة المالية. وسيوثق هذا الدليل تنفيذ الموظف لوظائف وعمليات الرقابة الداخلية ويصف أدوار ومسؤوليات الموظفين وعمليات التفويض والتنفيذ. كما سيصف الدليل بوضوح المسؤوليات المالية والتعاقدية لوحدة إدارة المشروع بوزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة التنمية الاجتماعية فيما يتعلق بالإجراءات والضوابط المالية التي سيتم وضعها، فضلا عن التزامات إعداد التقارير المالية المطلوبة.

17. **مراجعة مالية**. ستتعاقد وحدة إدارة المشروع بوزارة التخطيط والتعاون الدولي مع شركة تدقيق تابعة للقطاع الخاص لتدقيق القوائم المالية لصندوق تمويل المشروعات الاستثمارية على أساس سنوي. وسيقوم مكتب المراجعة بإجراء المراجعة وفقا لمعايير المراجعة المقبولة دوليا واستنادا إلى المهام والاختصاصات التي يقرها البنك الدولي. وستقوم وحدة إدارة المشروع بإعداد الشروط المرجعية للمدقق وترفعها إلى البنك الدولي لإجازتها. ويجب أن تستعين وحدة إدارة المشروع بشركة المراجعة بعد ستة أشهر من تقديم أول طلب سحب. وسيرسل تقرير التدقيق إلى البنك الدولي في موعد غايته ستة أشهر بعد نهاية السنة التقويمية. ويجب أن يرفق بتقرير التدقيق خطاب إدارة يحدد أي أوجه قصور في نظام الرقابة يرى مراقب الحسابات أنها ذات صلة، بما في ذلك التوصيات لتحسينها. وبالإضافة إلى ذلك، سيشمل نطاق عمل المراجع مراجعة التقارير المالية المرحلية نصف السنوية.

18. **مدفوعات القروض**. وسيتم فتح حساب مخصص بالدولار الأمريكي في البنك المركزي الأردني لوحدة إدارة المشاريع لضمان توافر الأموال بسهولة لتنفيذ تمويل المشروعات الاستثمارية. وستقدم أسماء الأشخاص المخول لهم بالتوقيع ونماذج من توقيعاتهم إلى البنك الدولي قبل تلقي أول طلب سحب. وستكون وحدة إدارة المشروع مسؤولة عن تقديم طلبات شهرية لتجديد الموارد مصحوبة بالمستندات المؤيدة المناسبة. وسيتم صرف حصيلة تمويل المشروعات الاستثمارية وفقا لشروط الصرف الخاصة بالبنك الدولي والمبينة في خطاب الصرف ووفقا لإرشادات الصرف الخاصة بالبنك الدولي للمشروعات. وسيستخدم الصرف المستند إلى التقارير المالية المرحلية في إطار هذا النوع من تمويل المشروعات الاستثمارية. وبناء على ذلك، سيتم تقديم طلبات الحصول على مدفوعات من تمويل المشروعات الاستثمارية باستخدام طلبات السحب سواء للدفعات المقدمة أو المدفوعات المباشرة أو المدفوعات المستردة أو تغذية الحساب المخصص. وسيفتح حساب مصرفي فرعي بالدولار لوزارة التنمية الاجتماعية لتمويل برامج رعاية الأطفال في المراكز والمنازل. وسيزود الحساب الفرعي بسلفة مناسبة ويجدد موارده بناء على المستندات المؤيدة المقدمة والمعتمدة من وحدة إدارة المشروع بوزارة التخطيط والتعاون الدولي.

المشتريات | المشتريات والتعاقدات والمزايدات | المناقصات | الصفقات

19. **سيتم تنفيذ مشتريات المشروع وفقا "لنظام المشتريات لمقترضي تمويل المشروعات الاستثمارية" الخاصة بالبنك الدولي والمؤرخة سبتمبر/أيلول 2023 (نظام المشتريات)**؛ و"إرشادات البنك الدولي بشأن منع ومكافحة الاحتيال والفساد في المشروعات الممولة بقروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير واعتمادات ومنح من المؤسسة الدولية للتنمية" المؤرخة 15 أكتوبر/تشرين الأول 2006 والمنقحة في يناير/كانون الثاني 2011 وفي 1 يوليو/تموز 2016.

20. **ترتيبات التنفيذ**. ستدير وحدة إدارة المشاريع التابعة لوحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية مكون تمويل المشروعات الاستثمارية الذي يقع مقره في وزارة التخطيط والتعاون الدولي التي تتمتع بخبرة سابقة واسعة في تنفيذ العمليات الممولة من البنك الدولي، بما في ذلك "الاستثمار الشامل للجميع والشفافية والمراعي للمناخ - تمويل البرنامج الموجه للنتائج" و "مشروع تدعيم إدارة الإصلاح في الأردن". وسيتم تعيين موظف مشتريات متفرغ في وحدة إدارة المشروع لتولي ترتيبات المشتريات وإدارة العقود لكل من مكوني تمويل البرنامج الموجه للنتائج وتمويل المشروعات الاستثمارية.

21. **التتبع المنهجي لتبادل المعلومات في مجال المشتريات**. التتبع المنهجي لتبادل المعلومات في مجال المشتريات هو أداة للبنك الدولي على شبكة الإنترنت لتخطيط المشتريات وتتبعها لإعداد خطط المشتريات والموافقة عليها وتحديثها وإجراء معاملات الشراء على النحو المشار إليه في القسم الخامس، المادة 5.9 من نظام المشتريات. وستقوم الجهات المسؤولة عن إدارة التنفيذ بإعداد خطط المشتريات على مدى عمر البرنامج.

2 2 . **إستراتيجية مشتريات المشروع من أجل التنمية.** تهدف استراتيجية المشتريات إلى توسيع نطاق المزايا الاجتماعية ومزايا التوظيف للمشروع مع ضمان جودة تنفيذه. وستقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بإعداد مسودة استراتيجية التوريدات/التعاقدات الخاصة بالمشروع لأغراض التنمية التي سيتم الانتهاء منها بعد موافقة مجلس المديرين التنفيذيين. وستحدد استراتيجية مشتريات المشروع من أجل التنمية متطلبات ممارسة المشتريات العامة الخضراء عند شراء السلع. ويقدم البنك الدولي حاليا مساعدة فنية للحكومة الأردنية لدعمها في النهوض بالمشتريات العامة ووضع السياسات والمذكرات الإرشادية وبناء قدرات المتخصصين في المشتريات، بما في ذلك وحدة إدارة المشروع، لتنفيذ ممارسات هذه الشراكة.

2 3 . **تقييم قدرات الشراء.** أجري تقييم للمشتريات للجهتين المنفذتين المقترحتين لتمويل مشروع استثماري (وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة التنمية الاجتماعية). وسيتم الانتهاء من تقييم المشتريات أثناء مرحلة التقييم المسبق. استنادا إلى التقييم الأولي للمشتريات، تعتبر المخاطر العامة للمشتريات "كبيرة". ومع تطبيق تدابير التخفيف، سيكون لدى البرنامج ترتيبات مقبولة للمشتريات الخاصة بالمشروع، وسيكون تصنيف مخاطر المشتريات المتبقية "متوسطة". تم تقييم مخاطر المشتريات على أنها "كبيرة" ويرجع ذلك أساسا إلى: (1) بساطة أنشطة تمويل المشروعات الاستثمارية وطبيعتها؛ (2) موظفو المشتريات بوزارة التخطيط والتعاون الدولي على دراية بانظمة البنك الدولي الخاصة بالمشتريات؛ (3) احتمال حدوث تأخيرات في تجهيز المشتريات بسبب الإجراءات البيروقراطية وتعدد الموافقات؛ (4) محدودية خبرة وزارة التنمية الاجتماعية في تنفيذ عمليات البنك الدولي؛ (5) التنسيق المحدود المحتمل بين وحدة إدارة المشروع بوزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة التنمية الاجتماعية.

2 4 . **التخفيف من مخاطر المشتريات.** وسيتم تخفيف المخاطر المرتبطة بالتوريدات من خلال التدابير التالية: (1) تعيين موظف مشتريات مؤهل لمساندة وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة التنمية الاجتماعية في معالجة المشتريات الخاصة بالبرنامج، بما في ذلك مكون تمويل المشروعات الاستثمارية؛ (2) ستستخدم خطة المشتريات كأداة رصد لتجهيز أنشطة المشتريات في الوقت المناسب؛ (3) قيام البنك الدولي بتقديم مساندة وثيقة وبناء القدرات في المراحل الأولى من تنفيذ البرنامج، وخاصة فيما يتعلق بالاستعانة بخدمات الاستشاريين؛ و (5) ستخضع جميع المهام والاختصاصات للمراجعة الفنية المسبقة والموافقة من جانب البنك الدولي. وتشمل تدابير التخفيف من المخاطر المحددة: (1) تعيين موظف مشتريات متفرغ في وحدة إدارة المشروع لتولي ترتيبات إدارة المشتريات والعقود؛ (2) سيتم إعداد دليل العمليات الذي سيحدد الإجراءات الداخلية للأنشطة المختلفة لصندوق تمويل المشروعات الاستثمارية، بما في ذلك ترتيبات المشتريات في إطار منح البدء والدعم. وسيتضمن دليل العمليات فصلا مفصلا عن ترتيبات إدارة التوريدات والعقود.

ترتيبات المشتريات الخاصة برعاية الأطفال

2 5 . وسيساند مكون تمويل المشروعات الاستثمارية بشكل أساسي التوسع في رعاية الأطفال من خلال: (أ) تقديم منح إنشاء (نقدية و/أو عينية)، (ب) دعم التكلفة الشهرية لخدمات رعاية الطفل (التي يقدمها مقدم رعاية مرخص له في المنزل أو المركز خارج منزل الطفل) لمدة تتراوح بين 6 أشهر و12 شهرا، و(ج) الدعم الفني بما في ذلك التوعية والحملات والتدريب والعديد من الدراسات الفنية. وستنفذ وزارة التنمية الاجتماعية برامج التوسع في رعاية الأطفال. وستقوم وزارة التنمية الاجتماعية بإدارة برنامج التوسع في المركز وبرنامج توسيع الأطفال في المنزل. وسيضم فريق وزارة التنمية الاجتماعية موظف منح متفرغ سيكون مسؤولا عن ضمان استفادة المستفيدين المؤهلين من التدخلات المعنية برعاية الأطفال وفقا لمعايير اختيار الأهلية، وموظف مشتريات متفرغ لتولي مهام إدارة المشتريات والعقود. ويقدم دليل العمليات وصفا كاملا لترتيبات المشتريات في إطار هذه المنح.